T/332.042

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 45- قالمة

08 th May -Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

N/330.071

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

الشعبة : نقود و مالية

بعنوان:

تأهيل النظام البنكي الجزائري
في ظل التطورات المالية العالمية

من إعداد الطالبة : آسيا سعدان

لجنة المناقشة:

د.معط الله خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
د. بن ثابت علي	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	مقررا
د.حمداوي وسيلة	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	مناقشة

السنة: 2006

شكر وتقدير

لي عظيم الشرف أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير والعرفان للدكتور معط الله خير الدين الذي سهر علينا وأوصلنا برعايته إلى بر الأمان .

إلى الدكتورة حمداوي وسيلة على تشجيعها ونصائحها القيمة وتفضلها بمناقشة هذه المذكرة .

إلى الدكتور بن ثابت علي على تفضله بالإشراف على هذا البحث ، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ، نصائحه وأفكاره التي كانت ذخرا لمعالجة وإثراء موضوع الدراسة رغم مشاغله الكثيرة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في الحصول على المراجع خاصة سامية بمكتبة جامعة قالمة .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى ديوان الإعلام الآلي وإلى كل من قدم لي نصيحة أفادتني في إنجاز هذا البحث .

إهداء

إلى كل من رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا

إلى من قال فيهما جل شأنه : " وبالوالدين إحسانا "

إلى من كانا سببا في وجودي وسندا في حياتي ،

إلى من أدين لهما بكل شيء،

إلى أمي قرة عيني وأبي أدامه الله فوق رؤوسنا ، وجدتي الغالية .

إلى كل اخوتي وأخواتي : نور الدين ، صبرينة ، ليلى وزهير .

إلى كل عائلتي الكريمة فردا فردا .

إلى كل زميلاتي وزملائي ودفعة ماجستير 2006

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة .

أهديه هذا العمل المتواضع

الفـــهـــرس

قائمـــة الأشكـــال

قائمـــة الجـــداول

المقدمة العامـــــة.....أ

الفصل الأول: انعكاس التطورات المالية العالمية على النظام البنكي

تمهيد

I- دراسة تحليلية للعولمة المالية.....3

1- العولمة المالية:المفهوم والأساسيات.....3

1-1- الإطار المفاهيمي لظاهرة العولمة.....3

1-1-1- التأصيل اللغوي لظاهرة العولمة.....3

1-1-2- التأصيل الإصطلاحي لظاهرة العولمة.....4

1-2- أساسيات -حول العولمة المالية.....5

1-2-1- ماهية العولمة المالية.....7

1-2-2- العولمة المالية بين مؤيد ومعارض.....8

1-2-3- العولمة المالية: المنافع والسلبيات.....11

2-التطور التاريخي للعولمة المالية.....12

2-1- بوادر العولمة المالية.....13

2-1-1- المرحلة الأولى: 1850-1944.....13

2-1-2- المرحلة الثانية: 1944-1960.....14

2-2- تجسيد العولمة المالية.....15

2-2-1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر 15

2-2-2- مرحلة التحرير المالي 16

2-2-3- مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة.....17

II- مرتكزات النظام المالي العالمي الجديد: 18

1- الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا.....18

1-1- مدخل إلى الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا.....18
1-1-1- مفهوم الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا.....18
1-1-2- خلفيات الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا 18
1-2- جدلية العولمة والثورة الثالثة 18
1-2-1- تزامن العولمة والثورة الجديدة 20
1-2-2- الأنترنيت نموذج الشبكة المعولمة 20
1-3- حصاد الثورة العلمية في التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات 21
1-3-1- التحولات في مجال تراكم رأس المال 22
1-3-2- التحولات في أنماط آداء الأسواق وظهور التجارة الإلكترونية 22
1-3-3-التحولات في مجال حركة الأموال 22
2- مقررات لجنة بال الدولية.....23
2-1- مقررات لجنة بال الأولى.....24
2-1-1- التطور التاريخي للجنة بال البنكية 24
2-1-2- معيار كفاية رأس المال 24
2-2- تعديل اتفاقية بال الأولى 25
2-2-1- الجوانب الجديدة لإتفاقية بال الأولى 26
2-2-2- معيار كفاية رأس المال بعد التعديل 27
2-3- ركائز مقررات لجنة بال الثانية 27
2-3-1- الركيزة الأولى: الحد الأدنى لرأس المال 28
2-3-2- الركيزة الثانية: مراجعة السلطات الرقابية 31
2-3-3- الركيزة الثالثة: انضباط السوق 31
3- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية 32
3-1- الأساس النظري لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية 32
3-1-1- الأهمية المتزايدة لصناعة وتجارة الخدمات المالية 32
3-1-2- اتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المالية 36
3-2- تحرر تجارة الخدمات المالية: الآثار والتحديات 37
3-2-1- الآثار الإيجابية المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية 37
3-2-2- الآثار السلبية والتحديات المنبثقة عن تطبيق اتفاقية GATS 38
III- أهم إفرازات التطورات العالمية على الساحة البنكية 40

1- البنوك الشاملة 40
1-1- البنوك الشاملة: المفهوم والاستراتيجيات الأساسية 40
1-1-1- مفهوم البنوك الشاملة 40
1-1-2- الاستراتيجيات الأساسية للبنوك الشاملة 41
1-2- أسس إدارة البنوك الشاملة 43
1-2-1- أسس إدارة موارد البنوك الشاملة 43
1-2-2- أسس إدارة استخدامات البنوك الشاملة..... 44
2- خصخصة البنوك 45
2-1- الخصخصة : المفهوم والأهداف 46
2-1-1- معنى الخصخصة 46
2-1-2- أهداف الخصخصة 47
2-2- الأبعاد المختلفة لخصخصة البنوك 47
2-2-1- البعد الإداري، التنموي والاجتماعي للبنوك 47
2-2-2- البعد الخاص باختيار الأسلوب المناسب لعملية الخصخصة 48
3- الاندماج البنكي 49
3-1- الاندماج البنكي : المفهوم والأنواع 49
3-1-1- مفهوم الاندماج البنكي 49
3-1-2- أنواع الاندماج البنكي 51
3-2- دوافع الاندماج البنكي وضوابطه 52
3-2-1- دوافع الاندماج البنكي 52
3-2-2- ضوابط الاندماج البنكي 53
3-3- مراحل الاندماج البنكي وآثاره 53
3-3-1- مراحل الاندماج البنكي 54
3-3-2- آثار الاندماج البنكي..... 54
4- البنوك الإلكترونية ووسائل وأساليب الدفع الحديثة 56
4-1- البنوك الإلكترونية 56
4-1-1- ماهية البنوك الإلكترونية 56
4-1-2- مزايا ومخاطر البنوك الإلكترونية..... 57

4-2- وسائل وأساليب الدفع الحديثة 58
4-1-1- وسائل الدفع الإلكترونية 58
4-1-2- الأساليب البنكية الحديثة.....60

خلاصة.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري – دراسة تحليلية –

تمهيد:

I – النظام البنكي: دراسة في الماهية و المكونات. 70
1- ماهية النظام البنكي.....70
1-1- نبذة تاريخية عن نشأة البنوك وتطورها. 70
1-2- مفهوم البنك.....71
1-2-1- البعد اللغوي.....71
1-2-2- البعد القانوني.....72
1-2-3- البعد الاقتصادي 72
2- مكونات النظام البنكي. 73
2-1- البنك المركزي. 73
2-1-1- مفهوم البنك المركزي 73
2-1-2- وظائف البنك المركزي. 74
2-2- البنوك التجارية.....77
2-2-1- مفهوم البنوك التجارية. 77
2-2-2- أهداف البنوك التجارية. 78
2-2-3- وظائف البنوك التجارية 79
2-3- البنوك المتخصصة وبنوك أخرى. 81
2-3-1- البنوك المتخصصة. 81
2-3-2- البنوك الأخرى. 82
II- النظام البنكي الجزائري:النشأة والتطور.....83
1- مراحل تطور النظام البنكي الجزائري "1962-1986".....83
1-1- مرحلة تحديد معالم النظم البنكي الجزائري"1962-1970".....83
1-1-1- فترة ما قبل التأميم"1962-1966".....83

1-1-2- فترة التأميم" 1966-1970".....84
1-2- مرحلة التسيير الإداري والمركزي"1970-1986".....86
1-2-1- الفترة الأولى" 1970-1978".....86
1-2-2- الفترة الثانية" 1978-1986".....87
2- النظام البنكي قبل وبعد الإصلاحات الأساسية 88
2-1- الفلسفة العامة للإصلاحات قبل سنة 1990. 88
2-1-1- الإصلاح النقدي لسنة 1986. 88
2-1-2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح. 89
2-2- الفلسفة العامة للإصلاحات بعد سنة 1990. 89
2-2-1- النظرة الجديدة وإصلاح 1990. 89
2-2-2-الإصلاحات البنكية في ظل برامج التعديل الهيكلي 1994. 93
III- تقييم النظام البنكي الجزائري. 96
1-نشاط النظام البنكي الجزائري في سوق الموارد والاستخدامات. 96
1-1- هيكل الودائع. 96
1-1-1- حسب مدة استحقاقها. 97
1-1-2- حسب طبيعة ملكية البنك. 98
1-2- هيكل القروض. 99
1-2-1- حسب مدة القرض. 99
1-2-2- حسب ملكية القطاع الموجه لتمويله. 100
1-3- نشاط المؤسسات المالية. 101
2- المؤشرات المالية للنظام البنكي. 101
2-1- مردودية الأموال الخاصة.....102
2-2- مردودية الأصول. 102
2-3- الهامش البنكي. 104
2-4- هامش الربح. 105
3- أهم ما ميز الساحة البنكية الجزائرية في الفترة الأخيرة. 106
3-1- إشكالية البنك الخاص في الجزائر. 107
3-1-1- أسباب فشل البنوك الخاصة. 107
3-1-2- تجربة بنك الخليفة. 107

3-1-3- تجربة البنك التجاري والصناعي الجزائري. 108
3-2-المصاعب التي تمر بها البنوك العمومية الجزائرية 109
3-2-1- فضائح البنوك العمومية الجزائرية. 109
3-2-2- أسباب فضائح البنوك العمومية الجزائرية. 110
خلاصة

الفصل الثالث:أساليب تأهيل النظام البنكي الجزائري

تمهيد
I-تطوير الخدمة البنكية. 118
1- المبادئ النظرية لتطوير الخدمة البنكية. 118
1-1- تطوير الخدمة البنكية: المفهوم والدوافع. 118
1-1-1- مفهوم تطوير الخدمة البنكية 118
1-1-2- دوافع تطوير الخدمة البنكية. 119
1-2- أساليب تطوير الخدمة البنكية. 120
1-2-1- الخصائص الظاهرة الملموسة الواضحة للعميل 121
1-2-2- الخصائص الضمنية. 121
1-2-3- الخصائص الخارجية. 121
2- واقع تطوير الخدمة البنكية في البنوك الجزائرية. 123
2-1- الخدمات البنكية المقدمة في البنوك الجزائرية. 123
2-1-1- تطوير خدمات بنكية قائمة بالفعل. 123
2-1-2- إدخال خدمات جديدة. 124
2-2- استخدام التكنولوجيا وعصرنة وسائل الدفع. 126
2-2-1- مدى استخدام التكنولوجيا في البنوك العمومية الجزائرية. 124
2-2-2- عصرنة وسائل الدفع. 128
II - تنمية الموارد البشرية البنكية..... 131
1- مبادئ تنمية الموارد البشرية 131
1-1- تنمية الموارد البشرية : المفهوم والأهداف 131
1-1-1-- مفهوم تنمية الموارد البشرية 131
1-1-2-- أهداف تنمية الموارد البشرية 132
1-2- تنمية الموارد البشرية في البنوك : الأساس والأساليب..... 132

1-2-1- أساس تنمية الموارد البشرية في البنوك 133
1-2-2- أساليب تنمية الموارد البشرية في البنوك 133
2- واقع تنمية الموارد البشرية في البنوك الجزائرية 135
2-1- تركيبة الموارد البشرية في البنوك الجزائرية 135
2-2- تنمية الموارد البشرية في البنوك الجزائرية 138
III- تأهيل البنك المركزي ومواكبة التطورات العالمية..... 141
1- اصلاح البنك المركزي..... 141
1-1- تعزيز استقلالية ودور البنك المركزي..... 141
1-2- دعم الرقابة والاشراف على البنوك..... 143
2- خصخصة البنوك العمومية الجزائرية..... 145
2-1- أسباب تأخر خصخصة البنوك العمومية الجزائرية..... 145
2-2- مباشرة عملية خصخصة البنوك العمومية الجزائرية 146
2-2-1- صندوق النقد الدولي يشجع خصخصة البنوك العمومية الجزائرية..... 146
2-2-2- خصخصة القرض الشعبي الجزائري..... 146
3- تبني المعايير المحاسبية الدولية..... 149
3-1- مدخل تمهيدي للمعايير المحاسبية الدولية..... 150
3-1-1- مفهوم المعايير المحاسبية الدولية..... 150
3-1-2- دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية..... 150
3-2- المعيار المحاسبي الدولي30..... 151
3-2-1- خلفية المعيار المحاسبي الدولي30 151
3-2-2- العناصر الواجب التصريح عنها حسب IAS30..... 152
3-3-تبني المعيار المحاسبي الدولي39 155
3-3-1- الأدوات المالية التي يعالجها المعيار المحاسبي الدولي30..... 155
3-3-2- أثر استخدام القيمة الصحيحة..... 156
خلاصة
الخاتـــمة العامـــــة..... 163
قائمـــة الـــمراجع. 167
الـــملاحـــــــق. 168

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
01	ميزانية البنك المركزي.	77
02	النظام النقدي والمالي الجزائري في الفترة 1963-1966.	84
03	هيكل النظام البنكي الجزائري ودائرة التمويل بعد إصلاح 1971.	87
04	هيكل النظام البنكي الجزائري حتى العام 2004.	95
05	هيكل متوسط الودائع في البنوك الجزائرية حسب تاريخ الاستحقاق (2001-2006).	97
06	هيكل متوسط الودائع في البنوك الجزائرية (2001-2006).	98
07	هيكل القروض المقدمـــة للاقتصاد من قبل البنوك الجزائريـــة (2001-2006).	100
08	متوسط توزيع القروض الجزائرية حسب ملكية القطاع الممول (2001-2006).	101
09	توزيع عناصر الأصول والخصوم الواجب التصريح بها.	153

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الحركات الدولية لرؤوس الأموال خلال الفترة 1976-1998.	10
02	أوزان المخاطر حسب وكالة Standard & Poor's.	29
03	معاني درجات التصنيف المستخدمة في أكبر وكالات التصنيف.	29
04	نصيب التوظيف في الخدمات المالية في بعض الدول(من إجمالي التوظيف).	34
05	نصيب القيمة المضافة للخدمات المالية.	35
06	بعض التقديرات لخدمات تقدم عبر قنوات مختلفة.	57
07	بيانات عن المخالفات المسجلة خلال الفترة 2002-2004.	92
08	الكثافة البنكية في بعض الدول العربية.	96
09	هيكل الودائع للبنوك الجزائرية (2001-2006).	97
10	هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك (2001-2004).	98
11	هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك الجزائرية (2001-2006).	99
12	توزيع قروض البنوك الجزائرية حسب ملكية القطاع الممول (2001-2006).	100
13	مؤشرات مردودية البنوك الجزائرية (2002 – 2004).	102
14	مردودية أصول البنوك (2002 –2004).	103

15	تركيبة هامش الوساطة للبنوك(2002-2004).	105
16	توزيع الناتج البنكي الصافي للبنوك (2002-2004).	106
17	تطور حسابات الادخار لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	124
18	مدى استخدام الحواسيب في بعض البنوك الجزائرية.	127
19	تاريخ ربط البنوك الجزائرية بنظام SWIIFT .	128
20	تاريخ تطبيق أنظمة البطاقات البنكية وما بين البنوك	128
21	عدد الموزعات الآلية للأوراق وحاملي البطاقات البنكية في البنوك الجزائرية.	129
22	عدد البطاقات البنكية المصدرة من قبل القرض الشعبي الجزائري.	130
23	تركيبة الموارد البشرية للبنوك الجزائرية	135
24	تركيبة الموارد البشرية لبنك الفلاحة والتنمية المحلية	136
25	تركيبة الموارد البشرية لبنك التنمية المحلية	137
26	توزيع موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	137
27	توزيع موظفي التكوينات الخاصة بموظفي بنك التنمية المحلية.	138
28	توزيع موظفي التكوينات الخاصة بموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	140

المقدمـــــــــة العامـــــــــــــة:

شهد النظام المالي العالمي في الفترة الأخيرة من القرن السابق تحولات هامة أفرزتها معطيات مختلفة أهمها ظاهرة العولمة المالية، وما نتج عنها من زيادة في أوجه الترابط والتشابك وعلاقات التأثير والتأثر بين مختلف دول العالم، حيث حولت العالم إلى قرية صغيرة تربطها أسواق المال الدولية والبنوك العالمية، كما أصبحت رؤوس الأموال تتحرك من دولة إلى أخرى دون قيود وبمعدلات مذهلة ، وساهم في تغذية هذه الظاهرة ودعما عدة متغيرات أولها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المعلن عنها في الوثيقة الختامية لجولة الأرغواي في ديسمبر 1993 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية، وما كان لهذه الأخيرة من أثر واضح في إزالة القيود التي كانت مفروضة على تدفقات السلع والخدمات ورأس المال، دون أن ننسى الإشارة إلى أهم ثورة عرفها العالم بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وهي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والتي كان لها انعكاس جد واضح وعميق على الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت في ظلها المعاملات الاقتصادية بصفة عامة، والمعاملات المالية بصفة خاصة تتم في أقصر وقت، بأقل التكاليف وبين نقطتين جغرافيتين جد متباعدتين.

وفي خضم ما يحدث على الساحة المالية الدولية من التغيرات والمستجدات السابقة، سعت البنوك على مستوى العالم إلى دعم تواجدها وتدعيم دورها الحيوي في تنمية النشاط الاقتصادي، وزيادة قدرتها التنافسية حتى لا تفقد ميدان عملها أمام متعاملين غير بنكيين جدد، وذلك باتباع عدة استراتيجيات تتلخص أهمها في القيام بتوسيع دائرة أعمالها لتشمل أداء خدمات مالية وبنكية تختلف عن تلك التي كانت تقوم بها من قبل، إضافة إلى تنويع أعمالها وتقديم خدمات جديدة تستجيب أكثر فأكثر لحاجات العملاء المتنوعة والمتطورة، وتركيز البنوك على أنشطة خارج الميزانيه باعتبارها أكثر مردودية وأمان، من خلال الانتقال إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة، إضافة إلى تكتل البنوك في كيانات بنكية كبيرة تسمح لها بالاستفادة من اقتصاديات الحجم ومضاعفة أرباحها، والاتجاه المتزايد لخصخصة البنوك، باعتبار أن القطاع الخاص يسعى دائما إلى تحقيق أرباح أكبر من خلال تحمله لمخاطر أكثر، ناهيك عن الدور الفعّال التي أصبحت تلعبه البنوك في تنشيط أسواق المال بدخولها كوسيط أو استثمار وتوظيف أموالها في أدوات مالية جديدة كالمشتقات المالية بكل ما تحويه من خيارات، عقود المبادلة والمستقبليات وغير ذلك من الأوراق المالية الأخرى، بل وتخطت ذلك باقتحام مجال التأمين، لا سيما من خلال الرواج الكبير الذي يحققه منتوج التأمين على الحياة في الدول المتقدمة، وقد أدّت هذه التحولات الكبرى في نشاط البنوك إلى اتساع دائرة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، حيث عرفت عدة بنوك عالمية انهيارات كبرى أهمها انهيار بنك Herstatt الألماني، وكذا بنك Franklin National الأمريكي وغيرها من البنوك الإيطالية وبنوك أخرى، الأمر الذي دفع إلى وضع عدة قواعد وضوابط تحمي البنوك من خطر الإنهيار والإفلاس، وتمثلت في مقررات لجنة بال الدولية وما تضمنته من قواعد تهدف في مجملها إلى تغطية جميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت إقراضية، سوقية أو تشغيلية وذلك من خلال تحديد حجم رأس المال الخاص الأمثل الذي يجب أن يحتفظ به البنك لمواجهة هذه المخاطر.

وفي إطار سعي الجزائر منذ عدّة سنوات للتأقلم مع ما أفرزته الساحة العالمية من تطورات، ومحاولتها للإندماج في الاقتصاد العالمي، أبرمت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2002، وأبدت استعدادها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – مازال قيد الدراسة – أصبحت ملزمة بأن تعيد حساباتها بالنسبة للنظام البنكي الذي يعتبر الركيزة الأولى في التنمية الاقتصادية وسط الغياب الملحوظ للسوق المالي، وذلك من خلال النهوض به وتأهيله لتدعيم قدرته التنافسية، وجعله قادرا على مواجهة بنوك جد متطورة متمكنة من المهنة البنكية بكل جوانبها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجزائر قد دخلت منذ سنة 1990 في جملة من الإصلاحات عن طريق ما يسمى بقانون النقد والقرض وما يتبعه من تعديلات، إلا أنّ هذه الإصلاحات لم تفرز نتائج ملموسة، و لم تحقق للبنوك الجزائرية الكفاءة التي ينتظر أن تتمتع بها والتي تضمن لها تواجدا مقبولا على الساحة المحلية بعد فتحها أمام منافسين محليين خواص ومنافسين أجانب، وعلى الساحة الدولية التي تحوي الكثير من البنوك العالمية والتي يفوق حجم أصغر بنك منها حجم البنوك الجزائرية مجتمعة، وترجع الأسباب الرئيسية في فشل هذه الإصلاحات إلى التناقضات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الحقيقي وضعف تفاعل البيئة المحيطة بالبنوك معها والعكس، جمود القوانين التي تحكم البنوك وعدم فعاليتها، إلى جانب هيمنة القطاع العام على الساحة البنكية الجزائرية، الأمر الذي حدّ من استقلاليته من جهة ومن إمكانية قيام منافسة حقيقية بين وحداته البنكية من جهة أخرى، ناهيك عن الطابع التخصصي الذي يسيطر على البنوك ويحد من مردوديتها، وكذا ازدواجية القوانين المالية والتي تستحق أن تكون موضوع بحث قائم بحد ذاته.

دفعت كل الأسباب السابقة إلى فشل البنوك في أداء مهمتها الأساسية والمتمثلة في دفع حركة التنمية الاقتصادية، بل وأدت إلى انتشار ظاهرة التفضيل الحاد للسيولة المركزية من طرف المتعاملين الاقتصاديين والأفراد، وهروب الأموال من دائرة البنوك إلى دائرة السوق الموازية.

وتكمن الأهمية القصوى لهذه الدراسة في تسليط الضوء على ما يمتلكه النظام البنكي الجزائري من قدرات وإمكانيات، وكذا معرفة واقع ما يبذله من إجراءات وإصلاحات تمكنه من رفع كفاءته، واستقطاب الكتلة النقدية الموجودة خارج الوساطة البنكية والتي يمكن الاستفادة منها في تحريك عجلة التنمية، وتحديد بدقة نقاط الضعف الأساسية التي تحدّ من إمكانية أداء خدماته بالشكل المطلوب، إضافة إلى محاولة الانفراد في هذه الدراسة بالتركيز على الجوانب النظرية المتبعة في إصلاح الأنظمة البنكية، وإسقاطها على واقع النظام البنكي الجزائري من خلال نظرة تحليلية ودراسة مقارنة.

وقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها :

- كون النظـــام البنكي هو العصب المحـــرك لأي نظـــام اقتصادي، وأكثر القطاعات تأثيرا على مستويات التنمية، حيث أنّ أنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية تتأثر بمدى كفاءة النظام البنكي في تقديم خدماته إليها.

- ضرورة مسايـــرة التحولات العامـــة التي يشهدهـــا الاقتصاد العالمي، حيث يمكـــن القول أنّ الجزائر بعيدة كل البعد عما يحدث في الاقتصاد العالمي من تغيرات، ناهيك عن عدم امتلاكها مقومات المنافسة التي سيفرضها اتفاق الشراكة الأوروجزائرية والانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية.

وبناءا على ما سبق يمكن التساؤل من خلال طرح الإشكالية التالية:

فإذا ما أضحى الاعتقاد السائد بزيادة أهمية النظام البنكي من يوم إلى آخر نتيجة التطورات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني من جهة، والتحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، فما هي الأساليب التي يجب أن تتبعها الجزائر لتأهيل النظام البنكي وترقيته وجعله يقوم بالدور الفعّال المنوط به والمتمثل في دفع حركة النمو وتسريعها؟

وتعتمد الدراسة على عدّة فرضيات نلخصها من خلال النقاط التالية:

- يعتبر تأهيل النظام البنكي الجزائري ضرورة أفرزتها التحولات المالية الدولية.

- يتمتع النظام البنكي الجزائري بإمكانيات تمكّنه من تسريع وتيرة التأهيل.

- يتوقف تأهيل النظام البنكي الجزائري على إحداث تغيير في المحيط الداخلي و الخارجي.

وللإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول ، كل فصل ينفرد بتمهيد وخلاصة، وخاتمة عامة وملخص وجاءت كالتالي :

- يتناول الفصل الأول أهم المستجدات العالمية التي شهدتها الساحة المالية الدولية، والتي تتمثل أساسا في العولمة المالية، الثورة العلمية في التكنولوجيات والمعلومات والاتصال، اتفاقية تحرير الخدمات المالية ومقررات لجنة بال الدولية، وإيضاح أهم إفرازات هذه التطورات على البنوك بصفة أساسية من خلال التعرض لعدّة مفاهيم دخلت مؤخرا إلى قاموس الأنظمة البنكية وهي الخصخصة، الاندماج البنكي، البنوك الشاملة،والبنوك الإلكترونية بكل ما تحمله هذه الأخيرة من أساليب ووسائل دفع جديدة.

- ويتناول الفصل الثاني نظرة عامة حول النظام البنكي الجزائري من خلال تتبع مساره، والتعرض لأهم الإصلاحات التي خضع لها، وذلك بعد إعطاء نظرة موجزة عن مفهوم ومكونات النظام البنكي بصفة عامة، وفي الأخير نقوم بمحاولة لتقييم أداء النظام البنكي الجزائري بالاعتماد على عدّة مؤشرات مالية أساسية.

- ويتناول الفصل الثالث أهم الأساليب المقترحة لتأهيل النظام البنكي الجزائري، مع محاولة إسقاط هذه الأساليب ومقارنتها بما يقوم به النظام البنكي حاليا، وذلك من خلال دراسة حالات بعض البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم التركيز على أساليب التأهيل التي تتماشى مع واقع البنوك الجزائرية من جهة ومع المتغيرات العالمية من جهة أخرى.

وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على عدة مناهج علمية منها:

- **المنهج التاريخي:** لأننا نتناول المسار التاريخي لتطور عدة ظواهر عالمية، لأننا بصدد السّرد التاريخي للنظام البنكي الجزائري، من حيث تأسيسه وتطوره وصولا إلى وضعيته الراهنة.

– **المنهج الوصفي التحليلي:** كحتمية أملتها طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بالنظام البنكي الجزائري وإجراء مقارنات بين مختلف الوحدات البنكية المكونة له.

وكسعي لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على نوعين من أدوات البحث هما:

– البحث المكتبي من أجل تغطية الجوانب النظرية للموضوع ، وقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب باللغة العربية والفرنسية وكذا مجموعة من الأبحاث العلمية والمجلات المتخصصة في البنوك، وبعض الملتقيات المحلية والدولية، والأيام الدراسية التي تناولت موضوع الدراسة، إضافة إلى بعض الرسائل العلمية المتصلة بالموضوع وكذا مواقع مختلفة للأنترنيت بلغات متعددة.

– البحث الميداني من أجل مقارنة ما تنشره البنوك من أخبار وما هو متوفر فعلا في الواقع،وكذا من أجل الاطلاع على الوثائق والسجلات المتواجدة بالبنوك.

ولقد صادفتنا خلال هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، تتمثل في نقص الكتب التي تتناول البنوك بصفتها الحالية، لاسيما تلك المتعلقة بالبنوك الجزائرية، الغياب الشبه تام للإحصائيات والبيانات المتعلقة بالنظام البنكي الجزائري وتضاربها من مصدر لآخر أو حتى داخل المصدر نفسه، إضافة إلى رفض البنوك تقديم معلومات وإحصائيات، وعدم تمكننا من الحصول على المجلات الإشهارية والتقارير السنوية للبنوك بحجة سرية المهنة البنكية.

خطة الفصل

الفصل الأول : انعكاسات التطورات المالية العالمية على أعمال البنوك

تمهيـــــــــــد

I- دراســة تحليليـــة للعولمـــة الماليـــة

1- العولمة المالية: المفهوم و الأبعاد

2- التطور التاريخي للعولمة الماليـــة

II- مرتكزات النظام المالي العالمي الجديد

1- الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجية

2- مقررات لجنة بال الدولية

3- تحرير تجارة الخدمات المالية

III- افرازات التطورات المالية العالمية على الساحة البنكية

1- البنـــوك الشاملـــة

2- خصخصـــة البنـــوك

3- الاندمـــاج البنكـــي

4- البنوك الإلكترونية ووسائل وأساليب الدفع الحديثة

خلاصـــــــــة

تمهيـــــد:

لقد أصبح العالم باتساعه قرية مالية وبنكية تربطها أسواق المال والبنوك، و تحكمان تدفقات أموالها، وتوجهان حركتها بما ينشر التقدم و يحقق التنمية، بفضل مجموعة من التطورات العالمية التي تمثل العولمة المالية أحد ركائزها الأساسية لما أحدثته هذه الأخيرة من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية، إلى جانب مجموعة أخرى من المرتكزات المتفاعلة والمترابطة فيما بينها والتي تتجسد في التطور التكنولوجي والمعلوماتي وما له من أثر واضح في تسريع وقع العمليات المالية، مما مهد الطريق إلى ظهور اتفاقية تحرير الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات البنكية بكل آثارها وتحدياتها على النظم البنكية، لا سيما فيما يتعلق بانتقال الأزمات البنكية بسهولة، الأمر الذي استوجب وضع مجموعة من المقررات التي تضمن سلامة النظام البنكي ومتانته وذلك من خلال مقررات لجنة بال الدولية.

فرضت كل هذه التغيرات على البنوك التوجه إلى توسيع دائرة أعمالها سواء على المستوى المحلي أو الدولي لتتمكن من آداء الدور المنوط بها بفاعلية وكفاءة وذلك من خلال تبني سياسات جديدة، كالاندماج،التحول إلى البنوك الشاملة، الخوصصة والإدماج الإلكتروني الواسع للعمليات البنكية في إطار ما يعرف بالبنوك الإلكترونية وما تحمله من وسائل وأساليب دفع حديثة.

I- دراسة تحليلية للعولمة المالية:

تعدّ ظاهرة العولمة مرحلة من مراحل التطور التاريخي للنظام العالمي، انطلقت بحركة لامحدودة في عقد التسعينات مجاراة للتطور الجوهري الذي طرأ على العلاقات الدولية في تلك الفترة، وقد أصبحت هذه الظاهرة أكثر التصاقا بالنشاط الإقتصادي بصفة عامة والنشاط المالي بشكل خاص- على الرغم من أنها ظاهرة عالمية لها جوانبها المتعددة - مما جعل منها الإطار المرجعي لمختلف التحولات والتغيرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي في القرن العشرين.

واستنادا إلى الدراسة التي قام بها "Braudel" بصدد تحليل دور المتغيرات التاريخية في بلورة الظواهر نجد أنه ميز بين[1]:

- **المتغيرات طويلة المدى:** ويقصد بها تلك المتغيرات التي ترتب آثار تراكمية على امتداد مراحل زمنية طويلة، حيث شهد العالم تزايدا تدريجيا في كافة التعاملات الدولية بفعل تزايد درجة الاعتماد المتبادل وتطور وسائل المواصلات والتكنولوجيا إلى جانب التحرير المتوالي لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة والمعلومات وغيرها من الجوانب.

- **المتغيرات الطارئة:** و التي ترتبط بوقوع حدث معين يكون من شأنه أن يرتب آثار جوهرية سريعة أو مفاجئة خلال فترة زمنية قصيرة،وهي متغيرات ترتبط بأحداث تاريخية رئيسية، كسقوط الاتحاد السوفياتي، الذي أدى بدوره إلى التغير في كمية وكثافة التفاعلات الدولية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم.

1- العولمة المالية: المفهوم والأساسيات:

شاع استخدام مصطلح العولمة في هذا العقد على نطاق واسع بين جميع المستويات، فأصبحت تستحوذ على اهتمام الجميع، بقدر ما أصبحت جزءا مهما من حياة الفرد اليومية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، إلا أنّ ما يهمنا في إطار دراستنا هذه هو العولمة الاقتصادية، ولكن قبل التطرق إلى ما يتعلق بهذه الأخيرة سنلقي الضوء أولا على المقصود بالعولمة كمصطلح جديد يتوجب فهم مضمونه وأبعاده.

1-1- الإطار المفاهيمي لظاهرة العولمة:

يتحدد مفهوم مصطلح العولمة من خلال الشرح اللغوي والذي يقودنا بدوره إلى تحديد استخداماته لا سيما الاقتصادية منها.

1-1-1- التأصيل اللغوي لظاهرة العولمة: العولمة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا، كما عرفها أيضا معجم العالم الجديد "ويبستر**WEBSTER**" على أنها اكساب الشيء طابع العالمية أي جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا[2].

وهكذا نجد أن المعنى اللغوي للعولمة وضعها على حد السواء مع العالمية، الأمر الذي يلزمنا التفريق بين ما هو عالمي"**Universalism**" وماهو عولمي "**Globalism**" فالعولمة لا تعني العالمية، فالأخيرة تمثل طموحا نحو

الإرتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي أو كوني، وهي بذلك بمثابة إثراء للهوية الذاتية، أما الأول(العولمة)فهي إقصاء لكل ما هو خصوصي وبالتالي فرض الهيمنة من طرف قطب واحد أو إرادة الهيمنة[3].

وبناءا على ما سبق نجد أن العولمة شيء والعالمية شيء آخر، فالعالمية هي ظاهرة إيجابية تسمح بالتفتح على العالم مع الإحتفاظ بالخصوصية المتعلقة بالدولة وهي مرحلة لا بد وأن تتحقق في مسار البشرية، في حين أن العولمة هي نفي للآخر والهيمنة عليه، وذلك ما يتضح جليا من خلال قول أو تصريح "**توم فريدمان**" الذي يؤكد فيه على نوايا أمريكا التي تهدف في مجملها إلى السيطرة على العالم حيث يقول: "نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة الأمريكية قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق، إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة فقد كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء" [4].

وهذا التصريح لا يأتي من فراغ، فالمقومات الإقتصادية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية تمكنها من السيطرة على النظام الإقتصادي العالمي الجديد، ناهيك عن المقومات الثقافية والإعلامية التي تدعم قوتها.

ويعتبر العالم الكندي **مارشال ماك لوهان** (أستاذ بجامعة تورنتو) أول من أشار إلى مصطلح "الكوننة أو العولمة "Globalisation" عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم القرية الكونية[5].

ومن ثم استخدمه **تيودور لفت** عام 1985، لوصف التغيرات التي حدثت في السنوات السابقة على مستوى الإقتصاد الدولي عندما ذكر مصطلح عولمة الأسواق[6].

1-1-2- التأصيل الإصطلاحي لظاهرة العولمة: تعتبر العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح والتقاسيم، فهي عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، لذا فإن صياغة تعريف دقيق للعولمة يبدو أمرا صعبا نظرا لتعدد وجهات النظر حول نشأتها، مصادرها، مبادئها والتي تتأثر أساسا بوجهة نظر الباحثين واتجاهاتهم الإيديولوجية إزاء العولمة رفضا أو قبولا.

يرى **زكريا مطر** أن العولمة هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حاليا، وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحرك بسرعة وسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات مالية أو دعم قانوني، مستخدمة لآليات متعددة و منتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية على المستوى العالمي، لتربط العالم في شكل كيان مترابط الأطراف، يطلق عليه القرية الكونية "Global village"[7].

وبذلك نجد أن العولمة حسب زكريا مطر هي معنى لتجسد اللاإقليمية وعدم الإعتراف بالحدود الجغرافية، وتجنيد رؤوس الأموال و التجارة الدولية بحرية التنقل، وفق معايير دولية ليس لها أرض أو وطن محدد.

في حين يرى **رونيه فاليت** "R.valette" أن العولمة عبارة عن "مسلسل تكثيف لتيارات الأفراد والسلع والخدمات والرساميل والتكنولوجية وانتشارها لتشمل الكرة الأرضية بكاملها"[8].

فالعولمة حسب هذا التعريف ظاهرة تترجم تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار كل من السلع، الخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي ترتبط مصالح جميع الدول داخل هذا المجال الواسع والذي يلعب الإعتماد المتبادل الدور الرئيسي في تفعيله.

لذا يمكن القول أن عالم اليوم يختلف كثيرا عن عالم الأمس، فبالرغم من تباعد مسافاته وكبر مساحته الجغرافية وتباعد دوله وقاراته، إلا أنه بفضل وسائل الإعلام والإتصال أصبح قرية صغيرة، ما يحصل في جزء منها تتأثر به الأجزاء الأخرى[9].

وهذا ما يقودنا إلى القول أن ظاهرة العولمة تتسم بميزتين أساسيتين[10]:

– **الأولى: المدى أو النطاق:** فالعولمة تعمل على النطاق العالمي، ومن ثم ينصرف هذا المفهوم إلى البعد المكاني للعولمة بصفتها تعمل على تقليل المسافة بين الدول والمناطق، وبين أطراف التعامل أنفسهم، الأمر الذي يقلل من فعالية السياسات المحلية في مواجهة السياسات الدولية.

– **الثانية: الكثافة أو العمق:** وتتضمن زيادة مستويات التفاعل والترابط والإعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول التي يتكون منها المجتمع الدولي، وبالتالي تعميق العمليات المالية.

1-2- أساسيات حول العولمة المالية:

أحدثت ظاهرة العولمة المالية تغيرات جذرية وعميقة في الاقتصاد الدولي والعديد من الاقتصاديات المحلية، حيث أدت إلى تكوين سوق مالي دولي وحيد تسقط فيه الحدود والقيود أمام حركة رأس المال على الصعيدين المحلي و الدولي الأمر الذي يستوجب التعرض لهذه الظاهرة بشيء من التفصيل لشرح محتوياتها،أبعادها ونتائجها.

1-2-1- ماهية العولمة المالية: يقصد بالعولمة المالية حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد أو شرط وتبني الانفتاح المالي الذي أدى بطريقة مباشرة إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي(الأسواق المالية العالمية)[11]، الأمر الذي نتج عنه عولمة الأسواق المالية وتحولها إلى فضاء تتداول فيه وتتبادل الأصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية، كما تتم فيه تصفية الديون، وما يلاحظ أن حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي تهدف إلى تحقيق أرباح وذلك من خلال استثمارها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية أفضل من بقائها أو استثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة لهذه الأموال، وتعد عملية التحرير المالي الركيزة الأساسية في عولمة الأسواق المالية، والتي تتجسد من خلال حساب رأس المال وبالتالي إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون، أسهم المحافظ المالية، الإستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، ويمكن أن تتم هذه العملية على حساب رأس المال بشكل جزئي أو كلي[12].

فالعولمة المالية هي ظاهرة تترجم الاندماج المكاني والزماني للعديد من مكونات النظام المالي الدولي، أي ما بين العمليات المالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وما بين الأسواق المالية المحلية والدولية وقد أصبح ذلك ممكنا بعد رفع القيود على الحركات الدولية لرؤوس الأموال، ومنه فإن المتعاملين في بحثهم عن رؤوس الأموال للاقتراض أو

التوظيف لديهم الاستقلالية في تحقيق تلك العمليات إما على مستوى الأسواق المحلية، أو على مستوى الأسواق الدولية، فالمرور من هونغ كونغ إلى طوكيو ثم إلى نيويورك وأخيرا لندن، يمكن من التدخل في الأسواق المالية نهارا وليلا، وهو ما جعل أسعار العملات والأصول المالية الأخرى تتغير كل ثانية، تحت تأثير طلب المستثمرين واحتياجات مؤسسات العام الخارجي.

وقد شبه Maurice Allais الحائز على جائزة نوبل العالم بالكازينو الكبير، أين تكون طاولات اللعب منتشرة على جميع خطوط الطول وخطوط العرض، بحيث يشارك ملايين المستثمرين من كافة أنحاء العالم في المعاملات التي لا تتوقف أبدا، وهذه الاستمرارية مرفوقة بالتقلبات الكبيرة في الأسعار.

وبناءا على ما سبق، يمكن القول أن الاندماج المالي الدولي قد سمح بتكوين 3 وحدات هي[13]:

– **وحدة المكان:** بفضل التطورات في تقنيات الإعلام الآلي والاتصال، أصبح تنفيذ المعاملات المالية لايتطلب التواجد في مقر السوق، فيمكن لكل شخص ومن مكان عمله أن يتعامل مع جميع المراكز المالية في العالم الخارجي، إضافة إلى التحويل الفوري لرؤوس الأموال من أي نقطة في العالم إلى أي نقطة أخرى منه، وكذا الحصول وفي غضون ثوان قليلة على وجهات نظر،تحليلات وتوقعات.

– **وحدة الزمان:** إن أكثر ما يزعج المتعامل في الأسواق المالية هو توقف العمل لأن اليوم قد انتهى،وبالمقابل هناك منافس آخر سيبدأ نشاطه في سوق مالي آخر، فالذين يستأنفون عملهم قبل غيرهم سيكون لديهم امتياز مهم على الذين لا يزالون نائمين في الأسواق الأخرى، فباستطاعة الأول أن يصحح أوضاعه المالية ليكون الرابح بلا منازع، ولكن بفضل رفع القيود والتطورات التقنية أصبحت الأسواق تعمل تقريبا 24 ساعة على 24 ساعة، فعندما لا تفتح الأسواق يمكن تعويضها ببرامج المعاملات الإلكترونية.

– **وحدة المنتجات:** تتماثل غالبا المنتجات المقترحة في معظم المراكز المالية مهما كان مكان إصدارها، ويعود الفضل في ذلك إلى التطورات، التقنية التي تسمح بعرض المنتجات المالية على كافة الراغبين بها في جميع نقاط العالم.

ويمكن الاستدلال على العولمة المالية من خلال أهم المحاور التي غطتها[14]:

– **المحور الأول:** تطور نشاط أسواق الصرف والأسواق المشتقة، حيث ارتفع متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من 200مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار سنة 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة، وحسب بنك التسويات الدولية (BRI)، فإن حجم المبادلات ارتفع سنة 1998 ليقارب حوالي1490 مليار دولار في اليوم، والذي يمثل رقما أكبر بـــ 60 مرة من الحجم اليومي للتجارة العالمية، ويرجع البعض ارتفاع حجم هذا السوق بسبب تغطيته لاحتياجات التبادل السلعي، إلا أن الإحصائيات أثبتت أن هذه الأخيرة لا تتعدى 10% من حجم الصفقات اليومية من هذا السوق، كما ثبت أن ما يقدر بـــ99% من تجارة العملة اليومية في العالم لا علاقة لها إطلاقا ببيع وشراء السلع والخدمات، وفيما يتعلق بأسواق المشتقات نجد أن حجم السوق المنظمة قد ارتفع إلى حوالي ما قيمته 18200 مليار دولار سنة 1997 مقارنة بـــ474 مليار دولار سنة 1987، في حين حققت

أسواق التراضي ما قيمته 29000مليار دولار سنة 1997 مقارنة بـــ865 مليار دولار سنة 1987،وذلك حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي.

– **المحور الثاني:** تصاعد حركة رؤوس الأموال الدولية للدول المصنعة، ففي الفترة ما بين 1973و 1992 تضاعفت التدفقات الإجمالية بحوالي 08 مرات لتقارب 1200مليار دولار، والتي تمثل مبلغا أكبر من قيمة الناتج المحلي للمملكة المتحدة والذي لا يمثل سوى 8% من هذا التدفق، وتمثل استثمارات المحفظة المالية أكثر من خمس هذه المبالغ، كما تشير البيانات أيضا إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وعلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

وإذا ما جمعنا التعامل بالأسهم والسندات والمشتقات وجدنا أنه يتجاوز سنة 2001: 4000مليار دولار بينما لا يتجاوز مجموع الناتج القومي لكل أمم الأرض مجتمعة 40 تريليون دولار.

– **المحور الثالث:** التدفق الصافي للأموال الخاصة:عرفت هذه التدفقات تطور ملحوظا، خاصة من الدول المتقدمة إلى الأسواق الناشئة حيث تضاعفت بـــ 4 مرات منذ سنة 1990، لتنتقل من 48 مليار دولار سنة 1990 إلى 212 مليار دولار سنة 1996، لتنزل إلى 64 مليار دولار سنة 1998(بسبب الأزمة الأسيوية).

– **المحور الرابع:** المستثمرون المؤسساتيون(*)"أموال التقاعد، أموال الاستثمار الجماعي، مؤسسات التأمين"، الذين فرضوا أنفسهم كمتدخلين أساسيين في الأسواق إلى جانب المؤسسات المالية التقليدية، ومنذ 1980 تضاعفت الأصول المسيرة من قبل المستثمرين المؤسساتيين الأمريكيين بـــ 5 مرات، وقد شكل الاستثمار المؤسساتي أكثر من 59.3 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980، ليصل إلى 141.7% من حجم الناتـــج الإجمالي سنة 1997وذلك في الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، وخلال نفس الفتـــــرة لدينا 64.1% و151.1 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة إلى جانب 35.2% و 85.6% لكندا، وحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، فإن أكثر من نصف المبادلات التي تتم في أسواق الصرف تعود للمستثمرين المؤسساتيين الأمريكيين (14.5% للبريطانيين) وقد ركز المستثمرون المؤسساتيون على أسواق الأسهم في الدول الصناعية المتطورة، حيث وظفوا سنة 2000 حوالي 40% من أصولهم في شكل أسهم، وهو ما يعادل 60% من رأسمال البورصة الأمريكية في حين بلغت هذه النسبة 20% سنة 1970.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن العولمة المالية هي عولمة الأسواق المالية من جهة، وعولمة البنوك من جهة ثانية، ويقصد بعولمة البنوك تلك الظاهرة الفاعلة والمتفاعلة التي تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفـــاق العالميـــة، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وبأبعاده المختلفة.

وقد تحققت هذه الظاهرة بفضل توسع سوق الأورودولار،وإلغاء العديد من القيود على النشاط البنكي وتطور تقنية التوريق، حيث حولت البنوك نشاطاتها نحو الأسواق المالية باحثة عن تمويل لمحافظها من القيم المنقولة،

وقد أصبحت تلعب وفي نفس الوقت دور المحتفظ والمصدر للأوراق المالية، عوض التنازل عنها لصالح المستثمرين المؤسساتيين.

وتابعت البنوك الدولية تدعيم تواجدها في أسواق جديدة، من خلال شراء البنوك المعروضة للبيع في الدول التي انتهجت سياسة التحرير المالي أو إنشاء فروع وبنوك جديدة في تلك الدول.

ويرجع اتجاه البنوك نحو العولمة إلى الرغبة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية وكذا مواكبة التطورات الاقتصادية والتي يتمثل أهمها في[15]:

- تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول وحجم الأموال المتدفقة منها وإليها، مما يتطلب وجود بنك كوني يتيح لها خدماته، خاصة وأن العلاقة ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها أن يكون نشاطها ومعاملاتها البنكية محصورة في بنك ضخم يتولى مسؤولية تأمين مستقبل هذه الشركات.

- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر واستحالة تجاهل هذه الموارد، والتغاضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة مستثمرة استثمارا جيدا.

- النمو السريع للبنوك العالمية والتي أدت إلى تهميش وتراجع البنوك المحلية وتناقص قدراتها على المستوى المحلي، واحتمال تعرضها لخطر الابتلاع والاختفاء.

- ظهور نشاطات جديدة كالتمويل الإيجاري، التأمين البنكي و الخدمات البنكية الخاصة، ناهيك عن أنشطة أسواق رأس المال التي سبق الإشارة إليها.

1-2-2- العولمة المالية بين مؤيد ومعارض: أثارت العولمة المالية جدلا كبيرا بين الدول على غرار صور العولمة الأخرى، وذلك حسب ما ينتج عنها من آثار من جهة، وحسب اختلاف المنطلقات والانتماءات لمفكري هذه الدول من جهة أخرى، الأمر الذي تمخض عنه ظهور تيارين متضادين نستعرضهما من خلال ما سيتقدم.

أ- تيار تأييد العولمة المالية: وهو تيار متفائل يرى بأنها عملية تهدف إلى تحقيق نوع من التفاعل الإيجابي والتكامل على مستوى الجماعة البشرية ككل، وهم يبالغون في تبيان مزايا وإيجابيات العولمة والتهوين من شأن مخاطرها أو سلبياتها، ويمثل هذا التيار وجهة نظر الدول الغنية الأكثر تقدما بشكل عام ، ولذلك يرون ضرورة الاندماج في العولمة المالية والتفاعل معها، إذ يقول **رايمون بار:** "إن العالم الجديد مليء بالأمل، وبالتالي فلا يجب أن نكون متشائمين، فهناك تقدم هائل مقارنة بالماضي على الرغم من وجود صعاب وتعثرات"[16]،كما نجد **توم فريدمان** يدعو إلى التفاعل مع العولمة المالية كأضمن وسيلة للبقاء والتواجد على الساحة العالمية حيث قال:" إنّ العولمة ليست اختيارا إنها حقيقة اليوم، لا يوجد سوى سوق عالمية واحدة الآن، والطريقة الوحيدة التي تستطيع أن تنمو بها بالسرعة التي يريدها شعبك هي بالإنفتاح على أسواق الأسهم والسندات العالمية، وبالسعي إلى الشركات متعددة الجنسيات لكي تستثمر في بلادك"[17].

إذن العولمة المالية هي مرحلة حتمية وطريق واحد والحياد عنها يستلزم التهميش والزوال حسب هذا التيار، لذا يجب قبولها دون تحفظ.

ب- تيار مناهضة العولمة المالية: وهو تيار متشائم، يرى أنها عملية فرض الهيمنة من طرف الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدما، ومعظم متبنيه من دول الجنوب، حيث يميلون إلى التشكيك في الجوانب الإيجابية للعولمة على اعتبار أن هذه الإيجابيات أو المكاسب سوف تكون من نصيب الدول المتقدمة وحدها، وهذا التيار يرفضها رفضا قاطعا باعتبارها إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم. ونجد أن كل من **هانز بيترمان وهارالد شومان** يعتبر أن العولمة المالية هي الفخ الذي يطبق على الاقتصاديات، وعلى الرغم من أنهما ألمانيان من بلد متقدم، إلا أنهما يرسمان صورة كارثية لهذه الظاهرة، حيث نجد انه في كتابهما" فخ العولمة " يلقيان اللوم على الدول، وذلك لأن تحرير الأسواق المالية يجعل سعر تداول العملات وسلوك السياسات الاقتصادية متوقفا على توقعات المضاربين الأشد قوة من المصارف المركزية....فأسعار العملة والسياسات الاقتصادية أصبحت تخضع لتوقعات المضاربين[18].

تمثل العولمة المالية واقعا دوليا جديدا يجب التعامل معه والاستعداد لمواجهته، وذلك ما أكده الدكتور **بطرس غالي** عندما أعلن:" إن العولمة لم تعد احتمالا من الممكن حدوثه، ولكنها أمر واقع يفرض نفسه على الجميع، وإن كان صحيحا أن العولمة تحمل في طياتها أخطارا عديدة خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، إلا أنه من الضروري أن يستعد لها الجميع حتى تخرج دول الجنوب بأقل أضرار ممكنة من جراء هذه العولمة"[19].

ولذلك لا بدّ من التعايش مع ظاهرة العولمة المالية من خلال تقويد الاقتصاد الداخلي للدولة حتى تشارك في السيطرة ولا تندرج تحت نطاق التهميش، وبالتالي خلق نوع من التفاعل الواعي مع هذه الظاهرة لأنه من الضرورة التأقلم مع العالم ومن غير المنطقي أن يتأقلم هذا الأخير مع مصلحة بعض الدول هذا ما أكده السيد **بوتفليقة عبد العزيز** :"أجد العالم يتحول اليوم من حولي وهذا يتطلب مني أن أتأقلم مع العالم لا أن أطلب من العالم أن يتأقلم معي"[20]. والتأقلم مع العولمة المالية يتم من خلال تعظيم المنافع التي تحملها وتدنية التكاليف والسلبيات المقترنة بالاندماج فيها والتكامل معها، وهذا ما يدفعنا إلى تسليط الضوء على هاتين النقطتين.

1-2-3- العولمة المالية: المنافع والسلبيات: تتلخص منافع وسلبيات العولمة فيمايلي:

أ- منافع العولمة المالية: تختلف منافع العولمة المالية حسب الوضعية الاقتصادية الكلية للدولة، فما ينظر إليه على أنه ميزة من قبل الدول المتقدمة، قد لا يمثل نفس الشيء بالنسبة للدول النامية، إلا أنه يمكن تلخيص أهم ما قد تعود به العولمة المالية على الدول من خلال النقاط التالية[21]:

- الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بهدف الحصول على ما تحتاج إليه الدول من أموال لتغطية العجز في الموارد المحلية بسبب انخفاض معدل الادخار، مما ينعكس إيجابيا على الاستثمار المحلي وبالتالي تحسن معدل النمو الاقتصادي، إضافة إلى تدفق الأموال الخاصة سواء كانت استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات المحافظ المالية،

والابتعاد عن القروض المصرفية ونظيرتها الحكومية من جانب الدولة، وما له من أثر واضح في الحد من نمو حجم الديون الخارجية ونمو أعبائها.

- زيادة معدل الادخار المحلي بسبب تحسن أسعار الفائدة الحقيقية التي تتحدد في ظل العولمة المالية عن طريق آليات السوق، وما ينتج عن ذلك من زيادة في الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية التي تحسن من إنتاجية الاقتصاد ككل فتزداد الوساطة المالية كما ونوعا.

- تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية نتيجة تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل.

- الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب تحسن الوضع الاقتصادي الذي يسمح بالاستثمار المربح.

- الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمارات الأجنبية، لا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي عادة ما تنقل معها البنى التحتية اللازمة لإنشاء فروع الشركات وما لذلك من أثر في إحداث التنمية.

- تخفيف تكلفة التمويل بسبب احتدام المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين، وميل الحكومات للتمويل عن طريق طرح سندات في أسواق دولية تتمتع بأسعار فائدة منخفضة، في حين يميل القطاع الخاص إلى التمويل الأجنبي بسبب اقتطاع كلفة التمويل من الضريبة على الأرباح، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة المحلية لزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل.

ب- سلبيات العولمة المالية: حملت العولمة المالية معها الكثير من المخاطر يتجلى أهمها في:

- التقلبات المفاجئة للاستثمارات الأجنبية خاصة استثمارات المحفظة المالية التي تتميز بسرعة وضخامة الحركة بسبب بحثها الدائم عن تحقيق أرباح أعلى وأسرع، وما لذلك من أثر سلبي على الوضع الاقتصادي للدولة بحيث يرفع من سعر صرف العملة الوطنية، فيفوق حجم الواردات حجم الصادرات مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري وكذا ارتفاع أسعار الأصول خاصة الأراضي ،العقارات والأصول المالية بسرعة شديدة عند تدفق هذه الأموال إلى الداخل، في حين أن خروجها يؤدي إلى تدهور أسعار المؤشرات السابق ذكرها إلى جانب هبوط معدلات الربح وتزايد عجز ميزان المدفوعات واستنزاف الاحتياطات الدولية للبلد، والجدول التالي يوضح ضخامة استثمارات المحفظة المالية مقارنة بنظيرتها المباشرة خلال الفترة 1976-1998[22].

الجدول رقم "01": تطور الحركات الدولية لرؤوس الأموال خلال الفترة 1976- 1998.

ملايير الدولارات/المتوسط السنوي

	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1991	1992	1993	1998
استثمارات مباشرة	39	43	163	184	173	173	616
استثمارات في المحفظة المالية	26	77	215	340	326	620	923

Source : Dominique Plihon, "Les Enjeux De La Globalisation Financière "La Mondialisation Au De Là Des Mythes, découverte,P76.

– التعرض لهجمات المضاربة القوية التي من الصعب مواجهتها بسبب تعويم العملات وفتح المجال للمضاربين في غياب الرقابة الحكومية، حيث قفز إجمالي تداول العملات من حوالي 200مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2تريليون دولار سنة 1995، وبجانب ذلك انفجر أيضا تداول الأوراق المالية بأنواعها، والاستفادة من فارق التوقيت لفتح البورصات حيث أصبح التداول على مدار الساعة، وبذلك فإنّ انخفاض الفائدة في بلد ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم في الدول الأخرى، إلى جانب توفير دراسات خاصة بصفقات البيع والشراء تمكن من تحديد الأرباح والخسائر، كل هذه المغريات أدت إلى استقطاب المستثمرين وحتى الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت أرباحها من عمليات المضاربة و المحافظ المالية تفوق تلك المحققة من إنتاجها الحقيقي[23].

– دخول الأموال القذرة بهدف إضفاء صفة المشروعية عليها أو ما يعرف بغسيل الأموال، حيث ظهرت مؤخرا شركات استثمارية تساعد أصحاب الأموال المجهولة المصدر على غسل أموالهم نظير عمولات متفق عليها،وحسب التقديرات فإن حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا في النظام المالي العالمي يصل إلى 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من حجم النتائج المحلي الإجمالي.

– مخاطر تعرض البنوك للأزمات[24] شهدت عدة بنوك عالمية انهيارات كبيرة أهمها إعلان السلطات الألمانية إغلاق بنك « Herstatt » في 26 جوان 1974، بعد إفلاسه ومحاولة تغطية ذلك من خلال تسجيلات محاسبية مغشوشة، ولقد كان لهذا البنك معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس بنك « Franklin National » وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة، وقد اتخذت السلطات الأمريكية موقف معاكس اتجاه هذا الإفلاس مقارنة مع نظيرتها الألمانية حيث لعبت دور الملجأ الأخير،وغطت تعهدات ذلك البنك اتجاه البنوك الأخرى قصد منع انتشار وتفاقم الأزمة، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، ولتجنب الإفلاسات المتتالية. وبعد عدة سنوات أفلس بنك"فرست سلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار بسبب عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه، إضافة إلى انهيار أكبر بنك إيطالي سنة 1982 (Banco Ambrosiano) الذي خلق صعوبات لأكثر من 250 بنك، وقد ضمنت السلطات الإيطالية دفع الودائع وتسديدها لمودعي البنك الأم، لكنها رفضت القيام بنفس الإجراءات لفائدة مودعي الفروع المستقلة للبنك وخاصة لفائدة الفرع المستقل في لكسمبورغ الذي كان جد متورط في أسواق الأورو دولار. وفي سنة 1985 شهدت أمريكا إفلاس ثامن بنك أمريكي (Continental Illinois) لكن السلطات الأمريكية احتوت الأزمة لإنقاذ ذلك البنك اعتمادا على مبدأ أنه أكبر من أن يسقط « To Big To Fall » وبالرغم من محاولة السلطات لكافة الدول منع تكرار هذه الأزمات باتخاذ إجراءات أهمها مقررات لجنة بال الدولية، عرف العالم سنة 1995 انفجار فضيحة مالية جديدة مست بنك الأعمال البريطانية العتيق (Barings) الذي كاد يشهر إفلاسه نتيجة لخسائر جسيمة من جراء التعامل في المشتقات المالية قدرت بـــ 860 مليون جنيه إسترليني وكانت تتجاوز إمكانيات البنك، و بذلك فقد شهدت ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين

1980-1996 أزمات حادة مست النظام البنكي وامتد أثرها الحاد لينعكس سلبيا على اقتصاديات هذه الدول بالدرجة الأولى، وانتقال العدوى إلى دول أخرى بالدرجة الثانية بسبب تكامل وترابط الأسواق المالية العالمية.

- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث أن تحديد سعر الفائدة يرتبط بحركة رؤوس الأموال، فمع زيادة هذه الأخيرة تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة الخارجية قصيرة الأجل ولا تحدد عن طريق البنك المركزي، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية، فإن رؤوس الأموال المحلية تكتسب حرية التحرك إلى مناطق ذات العائد الأكبر، كما نجد أيضا أن الاستثمارات الأجنبية تنفذ إلى المناطق التي تتمتع بمعدلات ضريبة منخفضة، الأمر الذي يجبر الحكومات لتخفيض هذه الأخيرة لاستقطاب تلك الاستثمارات وتوفير مناصب الشغل وإن كان ذلك يؤدي إلى تحقيق عجز في الموازنـــة العامة[25].

- دورية وتكرار الأزمات المالية: إن الأزمات المالية المرافقة لحركات التحرير المالي تتكرر باستمرار، وعند أخذ عشرية 1990 كعينة يتضح أنها عرفت عدة أزمات مست دول ناشئة وأخرى متقدمة ولكن بصورة أقل،حيث نشير الى كل من أزمة المكسيك 1982، الأرجنتين 1994، الأزمة في تايلندا في جويلية 1997،روسيا 1998، البرازيل 1999و الأرجنتين 2001-2002.

ولذلك يمكن القول أن العولمة المالية سلاح ذو حدين، فجني ثمارها وتعظيمها لن يتم إلا من خلال تحمل مخاطرها وتقليصها.

2- التطور التاريخي للعولمة المالية:

تشير العولمة المالية إلى ذلك الترابط والتشابك شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، والذي برز أكثر مع تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما بين 1979-1982، ثم باقي الدول الصناعية الرئيسية بعد ذلك، مما يدعو إلى الاعتقاد أن ظاهرة العولمة المالية حديثة العهد، خاصة وأنه تم الإشارة إليها لأول مرة عام 1991 في قاموس أوكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة، بيد أنه وبتصفح تطور تاريخ النظام الاقتصادي الدولي لوجدنا أنه عرف حركة تصدير رؤوس الأموال منذ فترة طويلة وذلك من الدول التي تتمتع بفوائض مالية باتجاه الدول التي تعاني من عجز مالي بغرض تحقيق أرباح أعلى، إضافة إلى ترابط الأسواق المالية بدرجة تقل عما هي عليه اليوم سواء تعلق الأمر بسرعة وحرية انتقال الأموال من سوق لآخر وحجم تدفقاتها أو الوسائل المالية المستخدمة من خلالها، وذلك لعدة أسباب نجمل أهمها في : الحروب، الأزمات الاقتصادية والإضطرابات النقدية العالمية[26].

ويمكن رصد تحركات العولمة المالية باستعراض المسار التاريخي لها وقوفا عند أهم المتغيرات التي بطأت من سرعتها أو زادتها، وصولا إلى المكانة التي احتلتها اليوم.

2-1- بوادر العولمة المالية:

يصعب تحديد تاريخ لبداية العولمة المالية، غير أن حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي بدأت بالازدهار مع اتساع مجال التجارة الدولية الذي قامت بتنشيطه الشركات الاستعمارية بالدرجة الأولى،و الذي تم تعطيله في بعض الفترات التاريخية بحكم الحروب والأزمات الاقتصادية والاضطرابات النقدية العالمية.

2-1-1- المرحلة الأولى: 1850-1944: تميزت الفترة من 1850إلى 1914 بتوفير بيئة ملائمة للاستثمار تتلخص أهم معالمها في استقرار نظام النقد الدولي الذي كان قائما على ثبات أسعار الصرف، إلى جانب حصر دور الدولة في المحافظة على حرية تحويل العملات الوطنية إلى ذهب في ظل حرية تصدير واستيراد هذا الأخير،مما جعل كمية النقود المتداولة ترتبط بالمعروض من الذهب، وبالرغم من ذلك شهدت هذه الفترة تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى الخارج عن طريق الاستثمـــار الأجنبي الذي يبحث دائما عن تحقيق أرباح أكبر بأسرع وقت، لاسيما في وجود المستعمرات وأشباه المستعمرات والدول التابعة التي تتوفر على عوامل إنتاج رخيصة من جهة،ومنح امتيازات ومزايا لصالح المستثمرين من جهة ثانية، وعرفت هذه الفترة بتسمية"دعه يعمل في المجال المالي"، وقد كان تصدير رؤوس الأموال يأخذ أحد الأشكال التالية[27]:

- الانتقال عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بإقراض الهيئات الحكومية أموالا تستخدمها لتمويل المشاريع العامة، وذلك من خلال الاكتتاب في الصكوك المالية لهذه الهيئات ومشروعاتها.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة،حيث كانت المبادرة تترك للأفراد والبنوك والشركات الخاصة في عصر قلما تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اتجهت هذه الاستثمارات الصناعية لخدمة الدول المتقدمة.
- التمويل من خلال القروض الدولية بواسطة إصدار السندات في الأسواق المالية الدولية.
- القروض الحكومية التي كانت تقدمها بعض حكومات البلدان الصناعية إلى البلدان الأخرى لتمويل عجز موازنتها العامة.

بلغت العولمة المالية خلال هذه الفترة درجة عالية، حيث نجد أن حركة رؤوس الأموال المتدفقة من بريطانيا قاربت حوالي 9% من الناتج الوطني الإجمالي لها بسبب تقدم التجارة الخارجية فيها، متبوعة بكل من فرنسا وألمانيا وهولندا.

وأسفر هذا التدفق الكبير عن مجموعة من النتائج تمثل أهمها في تجنب حدوث أزمة فائض رؤوس الأموال، تحقيق أرباح ضخمة للدول المصدرة، الأمر الذي ولد نزاع كبير بين الدول الصناعية الكبرى التي تتوفر على فوائض مالية على مناطق الاستثمار، مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، فانهارت الروابط التي كانت تجمع بين الأسواق المالية الدولية إلى جانب التخلي عن قاعدة الذهب في ظل فرض الكثير من القيود على تحركات رؤوس الأموال ونظم الصرف وعلى التجارة الدولية، ومن ثمة انقلبت الأدوار التي كانت تجري في أسواق رؤوس الأموال، لتتخلى أوروبا عن دورها للولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مقرضـــة وأول مقرض لأوروبا

– بعدما كانت المسيطرة في مجال تصدير رؤوس الأموال –، كما أن ألمانيا أصبحت مستوردة لرؤوس الأموال بعد أن كانت مصدرة لها[28].

إلا أنه وبانتهاء الحرب، استعاد الاقتصاد العالمي استقراره فتمتعت رؤوس الأموال بحرية الحركة عبر الحدود الوطنية لتتصل من جديد بأسواق المال الدولية في ظل قاعدة الصرف بالذهب التي لم تصمد طويلا بسبب رفض الدول تطبيق سياسة انكماشية في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو سياسة تضخمية في حالة حدوث فائض في هذا الأخير، إلى جانب رغبتها في عزل تأثير حركة دخول وخروج الذهب عن كمية النقود المتداولة، الأمر الذي دفع كل دولة إلى رسم سياستها الاقتصادية والنقدية على أساس تحقيق توازنها الداخلي ومصالحها الشخصية لا على أساس التوافق بين مستويات الأسعار المحلية ونظيرتها العالمية، وبرغم كل هذه الإجراءات شهد رأس المال نشاط جد ملحوظ ترجم بالنشاط الخارجي للبنوك التجارية الأوروبية التي قامت بإنشاء فروع لها في عدة دول قصد تسهيل التدفق الداخلي والخارجي للأموال، بيد أنه سرعان ما ظهر الكساد العظيم (1929-1933) في الولايات المتحدة الأمريكية لينتقل بعدها بسرعة إلى دول القارة الأوروبية وإلى الكثير من الدول الأخرى عبر شبكة بنوك دولية النشاط وعلاقات الدائنية والمديونية فيما بينها، مما استوجب فرض القيود على التجارة الدولية وعلى تحركات رؤوس الأموال للحد من هذه الأزمة، وزادت الأمور تعقيدا بتولي هتلر الحكم سنة 1933 بألمانيا، حيث بدأت الدول تستعد للخوض في حرب أخرى وبالتالي ظهور حاجة كبيرة إلى رؤوس الأموال، مما انعكس سلبا على حركتها بين الأسواق المالية الدولية، وتفكك هذه الأخيرة قبل وطيلة فترة الحرب العالمية الثانية.

وقد تميز هذا العالم الجرأ والمضطرب باتباع حواجز جمركية من قبل دوله، فتطبعت حركة رؤوس الأموال بما يلي[29]:

– تراجع تدفق رؤوس الأموال دوليا.

– تغيرات ملحوظة على تركيبة واتجاه تدفقات رؤوس الأموال، وتمثلت في:

- الزيادة الملموسة والحركية البالغة للتوظيفات قصيرة الأجل المنجذبة نحو معدلات الفائدة الأكثر ارتفاعا، وهو ما يسمى بالنقد الساخن.
- الزيادة الملموسة في تصدير رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة، ويفسر ذلك بظهور وازدهار الشركات النفطية.
- تحرك رؤوس الأموال باتجاه البلاد الغنية حيث الإيرادات أعلى والمخاطر أقل، أما رؤوس الأموال المتجهة نحو البلدان النامية فهي تدين بذلك كله للاستثمارات المنجمية والبترولية.

2-1-2- المرحلة الثانية: 1944- 1960: وجد العالم نفسه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أمام حقيقتين جديدتين: تتمثل الأولى في إنشاء نظام بريتن وودز القائم على أساس سعر الصرف الثابت، والذي سمح بعودة الانتعاش لحركة رؤوس الأموال الدولية وتقوية العلاقات بين أسواق النقد الدولية، إضافة إلى قابلية تحويل العملة

للحساب الجاري وللمدفوعات المتعددة الأطراف، أما الثانية فهي الحاجة إلى أموال ضخمة لإعادة إعمار ما خربته الحرب، وسط رفض دول غرب أوروبا الخضوع لمطالب صندوق النقد الدولي والمتعلقة بضرورة القضاء على الرقابة على الصرف، وإعلان القابلية للتحويل والتخلي عن القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، والتي كانت بدورها تمثل شروطا للعضوية في الصندوق، وقد وافق هذا الأخير على ذلك بإعطائها فترة انتقالية امتدت بين 1945 و 1959،حيث شهدت تدفقات معتبرة لرؤوس الأموال الأجنبية، كان أهمها مشروع مارشال سنة 1947، وبنهاية الفترة المذكورة أعلنت تلك الدول قابلية عملاتها للتحويل لأغراض الحساب الجاري مع فرض قيود على حركة رأس المال طويل الأجل، وبعد إتمام عملية الإعمار استردت أوروبا مكانة مهمة في مجال تصدير رؤوس الأموال، كما أن البلدان الشرقية (الاتحاد الأوروبي وتشكوسلوفاكيا)أصبحت بدورها مصدرة للأموال، واتجهت الأنظار إلى بلدان العالم الثالث بيد أن عدم الإستقرار السياسي كان يصرف أنظار المستثمرين الخواص عنها، واتجاهها نحو البلدان المتطورة الأكثر استقرارا والأعلى أرباحا، وابتداءا من سنة 1958 ومع إقامة السوق الأوروبية المشتركة أصبحت أوروبا المركز الرئيسي لاستقطاب رأس المال الأمريكي الخاص[30].

2-2- تجسيد العولمة المالية:

بدأت فكرة العولمة المالية تتبلور فعليا بداية من سنة 1960، ويمكن القول أنها مرت بثلاثة مراحل منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا.

2-2-1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: غطت هذه المرحلة الفترة الممتدة من 1960 إلى غاية 1979، وتميزت بسلسلة من المضاربات في أسواق الصرف والذهب الخاصة بدول غرب أوروبا خلال 1959- 1968 متزامنة مع زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى جانب تراجع الرصيد الذهبي النقدي له، فتزعزعت الثقة بالدولار الأمريكي كعملة دولية، وسارعت الدول الغربية لأوروبا إلى تحويل الأوراق الدولارية إلى ذهب الأمر الذي أجبر الولايات المتحدة الأمريكية على إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 قبل استنزاف الرصيد الذهبي لها، فاختفى بذلك نظام بريتون وودز بكل معالمه ليبرز إلى الوجود نظام جديد مبني على تعويم أسعار الصرف وما انجر عنه من تقلبات في أسعار العملات أثناء إجراء التسويات الدولية أو ما يعرف بحالة عدم الاستقرار النقدي،مما جعل سوق الصرف يدخل دوامة العولمة المالية، كما سادت في تلك الفترة مرحلة الركود التضخمي التي واجهتها البلدان الصناعية المتقدمة إلى جانب ظهور توسع أسواق الأورودولار بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية التي عرفت تدفقات كبيرة للأموال الساخنة، دون أن ننسى ارتفاع أسعار النفط خلال صدمتي عام 1974/73 وعام 1980/79 مما أدى إلى تجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول بما يفوق احتياجاتها من التمويل فتم إدماج البترودولارات في الإقتصاد العالمي، فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا مقداره 360 مليار دولار خلال ثماني سنوات(1974-1981) مما زاد في نسبة الإدخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة وارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة إلى جانب بداية المديونية لدول العالم الثالث وانتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت الكثير من القروض

البنكية خاصة للدول النامية التي أصبحت تمثل سوقا مغريا للبنوك الدولية، حيث قفزت أرباح ثلاثة عشر بنك أمريكي ضخم من 177 مليون دولار سنة 1970 إلى 836 مليون دولار سنة 1975، لنجد أن 72% من أرباح بنك « city Bank »قد تحققت خارج الولايات المتحدة الأمريكية، أمّا بالنسبة لـــ « Bank of America » فقاربت هذه النسبة 40% لتتجاوز 78% بالنسبة لبنك « Chase Manhattan Bank »[31]، كما ظهرت أسواق الأوراق المدينة كالسندات وأسواق الأدوات المشتقة كالمستقبليات و الخيارات التي توفر للمستثمرين حماية في مواجهة تقلبات أسعار كل من الصرف، الأسهم، الفائدة.

2-2-2- مرحلة التحرير المالي: تزامنت هذه الفترة مع وصول مارغريت تاتشر إلى الحكم في بريطانيا وتولي "بول فولكر" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، واللذان شجعا كثيرا على تحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي، وغطت هذه المرحلة الفترة 1980-1985[32] وتم خلالها إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال في ظل خضوع السوق لقوى العرض والطلب وإلغاء الرقابة المالية الحكومية، وتجسد ذلك فعليا برفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من و إلى الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة والمملكة المتحدة وألمانيا و اليابان لتلحق بهم دول غرب أوروبا وبعض الدول الأخرى، كما عرفت أسواق السندات توسعا كبيرا لتغطي ما يقارب 30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا، مما جعل الدول الكبرى تمول عجوزات ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق العالمية، مع الإشارة إلى الدور الذي لعبته الإبداعات المالية في جمع كميات ضخمة من الإدخار العالمي وإجراء عمليات المراجحة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة، كما توسعت صناديق المعاشات والصناديق الأخرى في جمع الإدخار لتقتحم مجال الاستثمار في الأدوات المالية من خلال مختلف الأسواق العالمية بهدف تعظيم إيراداتها، وقد أدى كل ذلك إلى إعادة تشكيل الروابط والصلات التي تجمع بين الأسواق المالية المحلية والخارجية من جديد على نطاق أوسع لا سيما في ظل ما توفره الثورة التكنولوجية من إزالة للحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق.

2-2-3- مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة: تمتد هذه المرحلة من سنة 1986 إلى يومنا هذا، تم خلال هذه الفترة تحرير أسواق الأسهم وكانت البداية من بورصة لندن سنة 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم (Big Bang)، وتبعتها بقية البورصات العالمية في ذلك، الأمر الذي سمح بعولمتها على غرار أسواق السندات، إضافة إلى ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداءا من التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية، وزيادة التعامل في أسواق الصرف والأدوات المالية المشتقة، إلى جانب تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة التعامل فيها، وتعتبر هذه المرحلة الفترة الذهبية للعولمة المالية حيث بلغت فيها هذه الأخيرة أوجها، ففي بداية عام 1998 وصلت قيمة السندات المتداولة في الأسواق العالمية إلى 3.7 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد ستة أضعاف عن قيمتها عام 1985[33]، إضافة إلى أن العولمة المالية ساهمت كثيرا في إعادة هيكلة خدمات البنوك، من خلال إزالة الكثير من الفروق التي كانت موجودة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى،

وقد صاحب كل هذا التطور انهيارات ضخمة لبعض البورصات العالمية مكلفة الاقتصاد العالمي آلاف المليارات من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن ظاهرة العولمة تجسدت في ذلك النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسيع أسواق المال العالمية، الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية لهذه الأسواق، حيث انتقلت الاستثمارات الخارجية في المحفظة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من 9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1980 إلى 151.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1996، كما تزايد الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الإقراض الدولي، وبرز نظام القروض المشتركة للحماية من مخاطر عدم التسديد، الذي يمكن التغلب عليه أيضا من خلال عملية التوريق، وتحول البنوك من التخصص إلى الشمولية في النشاط ففي ظل تحرير أسعار الصرف والمعاملات المالية الخارجية أصبح حجم المبالغ المتداولة في تلك الأسواق هائل مع سرعة تداولها الفائقة عبر وسائل الإتصال الحديثة والذي وصل إلى 420 مليار دولار يوميا، وبذلك أصبح رأس المال المالي العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل للتجارة العالمية، خالقا بذلك ما يسمى بالإقتصاد الرمزي والذي يشير إلى الاقتصاد الذي تتداول فيه مختلف أشكال الثروات المالية (كالأسهم، السندات، الديون...) والذي أصبح شبه منفصل عن الاقتصاد الحقيقي (عمليات الاستثمار، الإنتاج والاستهلاك) وشيوع المضاربات الضخمة فيه، كما تتلخص الملامح الأساسية لظاهرة العولمة المالية فيما يعرف بقاعدة "3D" والتي تتمثل في[34]:

– **رفع القيود**"Déréglementation" والمتمثلة في القيود المباشرة كالتحديد الإداري لمعدلات الفائدة، وقيود الحذر التي تراقب قابلية السداد الخاصة بالبنوك كمؤشر السيولة إلى جانب القيود الهيكلية كفرض القيود المتعلقة بتخصص البنوك.

– **تراجع الوساطة البنكية التقليدية**"Désintermédiation" والمتمثلة في تزايد اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية لتحقيق عمليات التوظيف والاقتراض وبالتالي صعود اقتصاد الأسواق المالية، وتراجع اقتصاد الاستدانة.

– **انفتاح الأسواق المالية وحرية استيطان رأس المال**"Décloisonnement" وذلك من خلال إلغاء الفروق بين الأسواق القصيرة الأجل والأسواق طويلة الأجل، بهدف تكوين سوق مالي موحد، إضافة إلى إلغاء الحواجز والحدود بين الأسواق المحلية ومكوناتها وانفتاحها لأعوان اقتصاديين أجانب وإعطائهم حرية الاختيار.

وقد سرعت هذه العوامل في ظاهرة العولمة المالية من خلال ترابطها وتشابكها.

II- مرتكزات النظام المالي العالمي الجديد:

يرتكز النظام المالي العالمي الجديد على عدة متغيرات أساسية،تمثلت معظمها في:

1- الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا:

لا شكّ في أن التطور الكبير الملحوظ الذي طرأ على وسائل الاتصال بظهور ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا في القرن العشرين ونموها بشكل هائل في الحقبة الأخيرة منه وبداية الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين قد أثر بشكل واضح في الأنشطة الحياتية، وبدء التحول التدريجي من الأنشطة العادية إلى الأنشطة الإلكترونية وخصوصا مع تعاظم الاستفادة من إمكانيات شبكة المعلومات الدولية.

1-1- مدخل إلى الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا:

تحول العالم مؤخرا إلى قرية إلكترونية صغيرة تتمحور حول أجهزة المعلوماتية وشبكات الاتصال بفضل ما عرفه من تطورات تكنولوجية واتصالية ومعلوماتية، زادت من سرعة عملية الاتصال لإتمام جميع الأنشطة لاسيما الاقتصادية منها بحيث لم تعد العوائق التقنية والاعتبارات السياسية والحدود الجغرافية حائلا أمام تطور وتكامل الأنشطة ولذلك يجب أن نتعرض أولا إلى البعد المفهومي لهذه الثورة العلمية.

1-1-1- مفهوم الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا: تمثل الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات هي: الثورة المعلوماتية، الثورة في وسائل الاتصال والثورة في مجال الحواسب الإلكترونية، وقد قادت هذه الثورات الثلاثة إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات، بمعنى أن الفضاء الإلكتروني للمعلومات قد أصبح وسيط المستقبل في علاقة الدول ببعضها، وهو وسيط يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسيات وأسواق عالمية ووسائل الإعلام عبر القارات، إلى جانب تبادل المعلومات العلمية والفنية من خلال شبكات الانترنيت، والنتيجة الراهنة لثورة المعلومات هي اندماج تقنياتها المختلفة مع وسائل الاتصال والأدوات التكنولوجية الحديثة، وقد اكتسبت هذه الثورة أهمية قصوى في عالم ما بعد الحرب الباردة، لدرجة وصفها بالموجة التطورية الثالثة أو الثورة الثالثة، وبالرجوع إلى مكوناتها نجد[35]:

- **الثورة المعلوماتية:** وتتمثل في الانفجار المعرفي الضخم في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات عديدة، وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على حجم المعلومات المتدفقة وإتاحته للباحثين والمهتمين و متخذي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد عن طريق استخدام أساليب وبرامج معاصرة في تنظيم المعلومات تعتمد في الدرجة الأولى على الحاسوب واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات.

- **الثورة في وسائل الاتصال:** هي مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال، بمعنى آخر هي تكنولوجيا الاتصالات

الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتلفزيون والنصوص المتلفزة، ومن ثم الاعتماد على الأقمار الصناعية والألياف البصرية.

- **الثورة في مجال الحاسبات الإلكترونية:** وتعني التطور غير المتناهي في إنتاج أنظمة المعلومات المختلفة وفي إدارة نظم وشبكات المعلومات، وقد اعتمدت نظم المعلومات المتطورة على ركيزتين أساسيتين هما الكومبيوتر والاتصالات أو ما يطلق عليه (Com and Com)اختصار لكلمتي (Computer and Communication)

إنّ هذه الثورات الثلاثة قد قادت إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات تنتقل عن طريق ما يسمى بطريق المرور الضوئي السريع والذي يمثل شبكة آليات ضوئية تربط نظم المعلومات للدول كما تربط الطرق السريعة بينها،وتعتبر شبكة الأنترنيت الأمريكية الشهيرة أحسن مثال عن ذلك المزج بحيث يتم تخزين معلومات واردة من 21 ألف شبكة معلومات بشكل منظم منسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة أي مستخدم، وذلك من خلال الحاسبات الإلكترونية، كما تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التي توظف الهاتف والأقمار الصناعية في توصيلها إلى 33 مليون مشترك في جميع أنحاء العالم[36].

1-1-2- خلفيات الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا: عرف تطور الثورة العلمية في المعلومات و الاتصالات والتكنولوجيا محطات كثيرة قبل أن تتخذ هذه الظاهرة الصورة التي تتسم بها اليوم رغم أن ملامحها لم تكتمل بعد، ويمكن الاستدلال عـــــن ذلك من خلال مايلي[37]:

- في سنة 1866 بدأ تشغيل أول كابل للاتصالات التلغرافية عبر المحيط الأطلنطي.
- في سنة 1884 بدأ العمل بتوقيت غرينيتش لتنسيق المواقيت عبر العالم.
- في سنة 1891 تم أول اتصال هاتفي دولي بين لندن وباريس.
- في سنة 1918 بدأت خدمة البريد الجوي لأول مرة.
- في سنة 1926 تم أول اتصال تليفون عبر المحيط الأطلنطي.
- في سنة 1976 تم أول بث عبر الأقمار الصناعية.

واستمرت التدفقات الفائقة في وسائل المعلومات والاتصالات تتوالى على العالم إلى أن تم الوصول إلى أهم تطور في مجال الاتصال ألا وهو تشغيل أول شبكة للاتصالات الدولية(world wide web) الشيء الذي سمح بترابط العالم بشكل كبير جدا، إلى جانب خلق وطن إعلامي يستخدم فيه ما يقارب 500 قمر صناعي تدور حول الأرض، ويستقبل بثها أكثر من مليار جهاز تلفزيوني وتبين إحصائيات اليونسكو أن هناك 300 شركة إعلامية هي الأولى في العالم توجد بينها 144 شركة أمريكية و80 شركة أوروبية غربية، و49 يابانية، ومن بين 75 شركة الأولى في مجال نقل المعلومات هناك 49 شركة أمريكية و25 أوروبية غربية و8 يابانية، ومن بين الشركات 88 الأولى في العالم في قطاع الخدمات -المعلوماتية والاتصالات البعيد المدى- نجد 39 أمريكية،19 أوروبية غربية و7 يابانية، كما اتفقت 15 شركة أمريكية وأوروبية ويابانية على مشروع يهدف إلى تطويق الكرة الأرضية بكوكبة من الأقمار الصناعية، حيث تعمل هذه الأخيرة على إتمام الاتصالات بين الأفراد مهما كانوا

متباعدين بسهولة تامة، إضافة إلى التقاط البث الفضائي مباشرة دون الحاجة إلى الأطباق[38]، إلى جانب الاعتماد على وسائل أخرى كالحواسيب، الهواتف النقالة.....إلخ،بجميع أنواعها والتي تشكل اليوم سوقا منفردا تحتدم فيه المنافسة، وقد أكدت الدراسات بوجود تفاوت زمني للحصول عليها وذلك حسب عدد مستخدميها.

1-2- جدلية العولمة والثورة الثالثة:

لم تجتمع ظاهرتان من ذي قبل بالقوة الشديدة التي حققتها كل من العولمة والثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، والواقع أن تزامن الظاهرتين لم يكن مجرد صدفة محضة أو نقطة التقاء عفوية، بل جاء نتيجة تفاعل عميق بين ما كرسته مختبرات التكنولوجيا، وما خطط له الفاعلون في الاقتصاد والمال، مما خلق جدل كبير حول أي منها خدمت الأخرى.

1-2-1- تزامن العولمة والثورة الجديدة: تعتبر علاقة العولمة من ناحية بكل من ثورة المعلومات وثورة وسائل الاتصال وثورة الحاسبات الإلكترونية من ناحية أخرى تبادلية من حيث علاقة السبب بالنتيجة، بمعنى أن كلاهما تؤثر في الأخرى وتتأثر بها في ذات الوقت حيث أنه لم يكن للعولمة أن تتكرس وتتجذر على قاعدة عالمية لولا توفر أدوات ووسائل تكنولوجيا الاتصال والإعلام، فبفضل هذه الأخيرة سهلت عمليات إنتاج وتوزيع وتنقل السلع والخدمات على النطاق العام، ودخلت أسواق جديدة، مما أدى إلى تشابك الأسواق المالية والبورصات الدولية، وتوفرت المعطيات الدقيقة عن توجهاتها العامة و تقلباتها اليومية وتفاعلاتها مع الأسواق الأخرى، وانخفضت بفضلها تكاليف الاستغلال، وسهل ارتباط الشركات الكبرى بفروعها المرتبطة بها عبر شبكات الاتصال المتقدمة والأقمار الصناعية والشبكات المعلوماتية وبنوك المعطيات المدققة، فالعولمة وجدت في الثورة العلمية "ثورة المعلومات والإتصال والتكنولوجيا" أداة مثلى لما تتميز به من انتشار واسع ومرونة كبيرة وقوة إدماجية على مستوى الزمان والمكان معا، كما أنه لم يكن لهذه الأخيرة أن تنتشر ويتسع فضاؤها وتفتح لها الأسواق لولا تكثف العلاقات الاقتصادية، التجارية، المالية والبشرية التي ميزت العولمة[39].

ولذا فإن ظاهرة العولمة تجسدت بفعل عوامل متعددة، أهمها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأن هذه الأخيرة لم يكن لها وأن تزدهر وتتسارع لولا ظهور العوامل التي جاءت ظاهرة العولمة لترجمها كتزايد كثافة التبادلات وتسارعها، وتعاظم إمكانيات الاستثمار واحتدام المنافسة في الأسواق لا سيما المالية منها، وتزامن الظاهرتين أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة أهمها "السوق الرقمية"،" الواقع الإفتراضي"وما إلى ذلك، وبروز شبكات شمولية الأبعاد: كشبكات البث الفضائي، أو شبكة الأنترنيت أو غيرها.

2-2-2- الانترنيت نموذج الشبكة المعولمة: ظهرت شبكة الانترنيت في الستينات وتحديدا سنة 1969، عندما اشتدت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي تحت اسم "الأربنيت"كشبكة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، تستخدم لتراسل المعطيات عن بعد بين المراكز المختلفة لصد أي ضربات سوفياتية مفاجئة، ولم يصبح الأربنيت العمود الفقري للأنترنيت إلا سنة 1983، حينما عزلت وزارة الدفاع الأمريكية الجانب العسكري للشبكة وأدمجت " الأربنيت المدني" في شبكة "مؤسسة العلوم الوطنية" التي تكفلت بتمويل

التنمية حتى أواسط التسعينات، تاريخ تعويضه لمجموعة من الشبكات الكبرى المتداخلة والمستغلة من طرف شركات الاتصالات الكبرى، وهو ما فتح له طريق التطور التجاري الواسع والانترنيت هو عبارة عن مزيج من نحو أكثر من 4500 شبكة مستقلة تعمل بنظام مفتوح لكل الشبكات، وهو ما يجعل منه"شبكة الشبكات" وهناك عدة اعتبارات تجعل شبكة الأنترنيت شبكة معولمة أهمها[40]:

- اعتبار "لامادية" الشبكة وبالتالي قدرتها على اختراق الحدود والتشريعات والقوانين والأجهزة المؤسساتية، فضلا عن غياب مؤسسات رقابة مركزية وطنيا وعالميا، تعود لها صلاحيات تقنين الشبكة ومحتوياتها.

- اعتبار يتعلق بسهولة اعتماد الشبكة وإيصال الشبكات الأخرى بها على الرغم من التكلفة الإستثمارية التي تتطلبها، فالشبكة بحكم انفتاحها ولامركزيتها تبقى سهلة المنال لكل دولة شريطة أن تتوفر لديها الإمكانيات والوسائل للإستفادة منها.

- اعتبار يتعلق بقدرة الشبكة في أن تمثل بحكم سعتها وشيوعها منبرا واسعا لدول ومنظمات كانت إلى عهد قريب تجد صعوبة في إيصال رسائلها والتواصل مع شعوب العالم، والقصد أن الطابع العالمي للانترنيت قد جعل منها أكبر بنك للمعطيات وأوسع شبكة لتبادلها.

وما تجدر الإشارة إليه هو زيادة عدد الحواسيب المتصلة بهذه الشبكة مع مرور الوقت، نظرا لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية، فالشبكة المعلوماتية بعد أن كانت مخصصة للبحث العلمي تحولت إلى شبكة تجارية تمارس في ظلها عمليات البيع والشراء والتبادل التجاري والمالي وهو ما أدى إلى عولمة التنافسية على نطاق واسع[41].

كذلك نجد أن الشبكة المعلوماتية العالمية ليست عالمية إلى حد كبير، حيث أن 60 % من مستخدمي هذه الشبكة يقيمون في أمريكا الشمالية، وأن سكانها يمثلون 05% من سكان العالم، في حين أن إفريقيا كقارة كاملة ليس فيها سوى 14 مليون خط تليفون (أقل مما لدى طوكيو) كما أن الهند رغم شهرتها كسوق ناشئ في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، إلا أن نحو 250000 قرية من قراها ليس بها خط تليفوني واحد، إلى جانب اقتصار استخدام شبكة الانترنيت على المتعلمين بشكل جيد فقط، لأن أكثر من 80% من المواقع الموجودة على الشبكة مكتوبة " باللغة الإنجليزية" على الرغم من أن عدد الناطقين بها يشكل واحد مقابل كل عشرة على مستوى العالم أجمع، ونجد أيضا أن عدد أجهزة الكمبيوتر الموجودة حاليا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها يفوق مجموع أجهزة الكمبيوتر لدى بقية دول العالم بأكمله[42].

مما سبق نستنتج أن الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا قد أحدثت تغيرات جذرية في كافة الأنشطة لا سيما الاقتصادية منها وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

1-3- حصاد الثورة العلمية في التكنولوجيا والمعلومات والاتصال:

مسّت الثورة العلمية في التكنولوجيا والمعلومات والاتصال جميع جوانب النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بجانبه السلعي والإنتاجي أو جانبه المالي.

1-3-1- التحولات في مجال تراكم رأس المال: أدّت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحولات جذرية في أنماط وبنيات عمليات التراكم الرأسمالي في الاقتصاديات المتقدمة، ولعل جوهر التغير يكمن في حجم الاستثمار في "تكنولوجيا المعلومات"، إذ تشير البيانات أن نسبة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 1999 قد تجاوزت 9% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كل من السويد والمملكة المتحدة، وقد قاربت 9% في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تشير بعض التقارير إلى أن إنفاق بعض الشركات الكبرى على "تكنولوجيا المعلومات" و "البرمجيات" تجاوز عند نهاية التسعينات الإنفاق على "رأس المال المادي" المتجسد في الآلات والمعدات وملحقاتها، وجدير بالذكر هنا، أن الفاصل الزمني بين تقديم شركة "Intel" للمعالج الإلكتروني "Microprocessor" عام 1971، وبين إنتاج شركة IBM للحاسوب الشخصي عام 1982 قد بلغ أحد عشر عاما فقط[43]، مما يدل على سرعة إيقاع التحولات في بنية الاستثمارات وهياكل رأس المال الحديثة، هذا مقارنة بظهور أول حاسوب منذ خمسين عاما.

1-3-2- التحولات في أنماط آداء الأسواق وظهور التجارة الالكترونية: أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى تحولات ملموسة في أنماط التبادل التجاري المتصلة ببنية السوق وأدائه، كما نشهد بدايات قوية لما يسمى " الأسواق الإلكترونية" و"التجارة الإلكترونية" عبر شبكة الانترنيت، حيث نما حجم المعاملات التجارية عبر هذه الأخيرة نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

وما يساعد على نمو التجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنيت، ذلك الاستغناء التدريجي عن سلسلة " الوسطاء" في عمليات التجارة والتوزيع، مما يؤدي إلى خفض تكلفة شراء السلع والخدمات، نظرا لأن التعامل سيجري بين طرفي العملية الأساسيين البائع والمشتري، دون وسطاء، وما يستتبع ذلك من تخفيض لهوامش الربح والتوزيع، وتوفير الوقت المكرس لعملية الشراء والتسوق.

كما تشير بعض التقارير والدراسات إلى أن معدل النمو السنوي للتجارة الإلكترونية خلال السنوات القادمة قد يصل إلى حوالي 16% سنويا، وأن حجم التجارة الإلكترونية قد يتراوح خلال السنوات الخمس القادمة ما بين 200بليون دولار إلى 800 بليون دولار، وفقا لبعض التقديرات الأكثر تفاؤلا، وهكذا تحولت الانترنيت تدريجيا إلى آداة تسويقية مهمة للسلع والخدمات في بلدان العالم الرأسمالي المتقدم إذ تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن 19% من استخدامات شبكة الانترنيت منذ منتصف التسعينات كانت لأغراض الشراء والتسوق[44].

وفي ضوء تلك التطورات المتسارعة بادرت بعض المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بإصدار قواعد إرشادية بخصوص العمليات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، لا سيما في وسائل الدفع وقواعد حفظ السرية في المعاملات.

1-3-3- التحولات في مجال حركة الأموال: ساعد فضاء الاتصالات المعلوماتي على نمو شبكة متنامية لتدوير الأموال خاصة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين سائر أرجاء العالم على مدار الأربع والعشرين ساعة،

وتعبر تلك الأموال الحدود الجغرافية للدول عدة مرات في اليوم الواحد من خلال هذا الفضاء بحرية كاملة دون تدخل من السلطات النقدية والمالية للبلد المعني، إذ تتحرك تلك الأموال بسرعة تقترب من سرعة الضوء ما بين نيويورك ولندن وطوكيو وغيرها من المراكز المالية الدولية، حيث لم يعد للمال أية هوية وطنية، وقد ساعد على ذلك التوسع في استخدام ما يسمى بـــ " النقود الإلكترونية" وهذا ما يعكس بطريقة مباشرة التفاوت الكبير بين حركة التجارة الدولية في السلع الحقيقية والخدمات من ناحية و حركة الأموال والعملات المتحركة بسرعات مذهلة من ناحية أخرى. ففي عام 1995 بلغ حجم الاتجار في العملات مثلا حوالـــي 1.2 تريليون دولار في اليوم الواحد، وهو رقم يزيد بنحو خمسين مرة من قيمة التجارة الدولية في السلع والخدمات الحقيقية، بينما كان هذا الرقم لا يتجاوز ستة أضعاف فقط في أوائل السبعينات، وهذا ما يؤدي بدوره إلى اشتداد المضاربات المالية التي يديرها مضاربون محترفون لا يهمهم سوى الربح الأقصى دون الاهتمام بالهزات المالية التي تلحق بالاقتصاديات الدولية على النحو الذي شهدناه في أزمات جنوب شرق آسيا.

ويرتبط تطور قطاع الخدمات المالية ارتباطا وثيقا بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث نما التعامل في الأدوات المالية الحديثة لا سيما المشتقات وكذا أداء التعاملات البنكية، إلى الحد الذي جعل السيد "**بيل جيتس**" يقـــــول: " Banking is essential to a modern economy Banks are not " (رئيـــس شركـــة "Microsoft") [45] والمقصود بهذه المقولة أن أساليب تسوية المعاملات بين الأفراد والمنشآت والشركات لم تعد قصرا على البنوك التقليدية، بل تقوم شركات ووحدات اقتصادية عديدة بتسوية المعاملات ضمن أنشطتها الاقتصادية الأخرى المتعددة مستفيدة من وسائل الاتصال والدفع الإلكترونية الحديثة، وما يعرف بالصيرفة الإلكترونية وظهور البنوك عن بعد.

ممّا سبق ذكره فقد جاءت الثورة العلمية في التكنولوجيا والاتصال والمعلومات لإعطاء دفعة قوية للعولمة بصفة عامة وللعولمة المالية بصفة خاصة، حيث سرعت المعاملات المالية بإدخال أدوات جديدة للدفع والسداد من جهة، كما حولت نشاط البنوك بإدخال تغيرات جذرية عليه، وذلك ما سيتم تناوله بالتفصيل فيما تبقى من محتويات هذا الفصل.

2- مقررات لجنة بـــال الدوليـــة:

أدّت عولمة النشاط البنكي إلى دخول الأنظمة البنكية في منافسة محلية ودولية تحمل في طياتها الكثير من المخاطر الناجمة عن العوامل الداخلية والتي تتعلق بنشاط وإدارة البنك، وكذلك العوامل الخارجية الناجمة عن تغير البيئة التي يعمل فيها هذا الأخير، مما جعل موضوع إدارة المخاطر يكتسب أهمية متزايدة لدى البنوك، ومن منطلق أهمية هذا الموضوع، فقد أردنا تسليط الضوء على مقررات لجنة بال في هذا المجال لا سيما فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

2-1- مقررات لجنة بال الأولى:

عاشت الأنظمة البنكية منذ بداية السبعينات فترة مخاض حقيقية، دفعتها إلى التفكير في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك الكبرى (**)أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية Settlement ، مخاطر الإحلال Replacement ، بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، لذا أنشأت لجنة بال البنكية للعمل على إيجاد هذه الصيغة التي تعمل على ضمان حسن سير العمل البنكي الدولي، فترفع من كفاءته من جهة وتأيد استقرار وحداته من جهة أخرى.

2-1-1- التطور التاريخي للجنة بال البنكية: تأسست لجنة بال للرقابة البنكية عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر (Group of Ten) وسويسرا ولكسمبورغ، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بال السويسرية وتعتبر أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي السبب المعجل لصدور مقررات اللجنة المتعلقة بكفاية رأس المال، حيث نجد أن أربع دول فقط هي المكسيك، البرازيل، الأرجنتين وفنزويلا تدين بأكثر من 175 بليون دولار لأكبر ثمانية بنوك أمريكية، وهي مديونية تعادل في ذلك الوقت 174% من إجمالي حقوق الملكية لهذه البنوك إلى جانب سيطرة البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية بنسبة قاربت 38%[46]، حيث أن سبعة من أكبر عشر بنوك في العالم عام 1988 هي بنوك يابانية، وأقرت اللجنة في جويلية 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط البنكي الدولي، كمعيار عالمي للدلالة على المركز المالي للبنك، وتدعيم ثقة المودعين فيه، ويمكن القول أن اتفاقية بال تهدف إلى:

- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام البنكي العالمي، وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية في منح ديون منفردة لها واضطرارها فيما بعد لاتخاذ إجراءات مثل إسقاط الديون أو توريقها.
- إزالة جيوب المنافسة غير العادلة بين البنوك، نتيجة تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس المال البنكي والعمل على توفير التناسق والعدالة في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، إضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية الناتجة عن عولمة النشاط البنكي.

2-1-2- معيار كفاية رأس المال: اعتمدت لجنة بال الأولى على مؤشر قابلية السداد (Ratio de Solvabilité) كمعيار يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، مرتكزا بذلك على أهمية الأموال الخاصة للبنك كونها تؤدي ثلاث وظائف أساسية على مستوى أي مؤسسة بنكية وهي:

- امتصاص الخسائر غير المتوقعة أو قليلة الاحتمال.
- طمأنة المودعين والممولين الآخرين.

- القيام بالاستثمارات اللازمة لانطلاق وتطوير نشاطات مربحة.

أمّا على المستوى الكلي فإن رأس المال الخاص يوقف انتشار الأزمات البنكية إضافة إلى إقامة علاقة تناسبية بين المتدخلين على أساس عادل. ويعرف معيار كفاية رأس المال بمؤشر كوك (Ratio de Cooke) نسبة إلى رئيس لجنة بال الأولى Peter Cooke، ويحدد هذا المعيار العلاقة بين رأس المال الخاص بالبنك والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ويتم حسابه كالآتي[47]:

مؤشر كوك= رأس المال الخاص بالبنك/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة $\geq 8\%$

حيث تم تقسيم رأس المال الخاص بالبنك إلى:

- رأس المال الأساسي (النواة الصلبة) ويشمل رأس المال المدفوع ، الاحتياطات المعلنة والأرباح.

- رأس المال المساند (الأموال التكميلية)ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة والتي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية، احتياطات إعادة التقييم، المخصصات العامة، الأدوات الرأسمالية، أدوات الدين وكذلك الدين المساند.

ويشترط ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي (أقل أو يساوي 100% منه).

أمّا : الأصول المرجحة بأوزان المخاطر= تبويب الأصول في مجموعات X أوزان المخاطر المخصصة لها.

ويختلف الوزن الترجيحي لمختلف مخاطر الأصول باختلاف الأصل في حد ذاته، وكذلك باختلاف الملتزم به، ومن هنا نجد أن الأصول عند حساب مؤشر كوك يتم ترجيحا بخمسة أوزان، وهـــي: 0،10،20،50و100%، مثلا: الديون على البنوك المركزية لدول OCDE وزنها المرجح 0% و 100% بالنسبة للقروض الممنوحة للزبائن.

وقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية في تحديد أوزان مخاطر بعض الأصول البنكية، والأهم أن إعطاء وزن لمخاطر أصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة، كما تم أيضا تصنيف دول العالم بناءا على أوزان المخاطر الائتمانية إلى[48]:

- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، حيث ينظر إليها على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، ويشترط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمسة سنوات إذا قامت بإعادة جدولة الدين الخارجي لها.

- مجموعة دول العالم الأخرى: وتشمل كل ما تبقى من دول العالم، وهي دول ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، وبالتالي لا تتمتع البنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى.

وبناءا على ذلك فقد أقرت اتفاقية بال الأولى أنه يتعين على كافة البنوك عالمية النشاط، بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحا بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992.

2-2- تعديل اتفاقية بال الأولى:

ساعد معيار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بال الأولى عام 1988 على تقوية واستمرار النظام البنكي الدولي، ودعم المساواة التنافسية بين البنوك العالمية، ولكن النظام المالي والصناعة البنكية عرفت تطور سريع وكبير

خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل مؤشر كوك غير كاف لقياس الصحة المالية للمؤسسة البنكية، حيث ارتكز بشكل خاص على مخاطر القروض، في غياب تام لمخاطر أخرى أصبحت تشكل عوائق حقيقية أمام تماسك البنوك كمخاطر السوق، كون أن البنوك الحديثة تعتمد على مصادر عوائد أكثـــر تعدادا- إضافة إلى القروض التي تتميز بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة- خاصة فيما يتعلق بالمتاجرة والتعامل في المشتقات المالية، وبالتالي ارتباط المخاطرة بعدة متغيرات غير متوقعة مثل: أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسعار حقوق الملكية، وبالتالي يمكن القول أن مخاطر السوق هي مخاطر التعرض لخسائر لبنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة لتحركات في أسعار السوق وهي مخاطر يصعب التخفيض منها من خلال استراتيجية التنويع التي تستخدم في مجال التحوط من مخاطر محفظة الأوراق المالية، لا سيما بظهور الإبداعات المالية وتعامل البنوك فيها حيث استحوذت البنوك سنة 1991 على 45% من مجموع القيمة الإسمية لعقود المبادلات، كما كانت حصتها 70% من مجموع قيمة خيارات العملة بل أن أكثر البنوك دخولا في "العناصر خارج الميزانية" كان للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصلت قيمتها إلى 700% من مجموع العناصر داخل الميزانية[49].

2-2-1- الجوانب الجديدة لإتفاقية بال الأولى: أصدرت لجنة بال في أفريل 1995 مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، وقد تم عرضها على البنوك للحصول على ملاحظاتها إضافة إلى الأطراف المشاركة في السوق المالية، ووضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من بنك إلى آخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال، وتقوم البنوك بالتالي بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية، بناءا على نماذج إحصائية وقد اقترحت اللجنة من أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية وللتماشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم من طرف البنوك التي ترغب في استخدام نماذج داخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق، ومن أهمها ضرورة حساب المخاطرة يوميا، استخدام معامل ثقة 99%، واستخدام حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول، على أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل.

ويكون بالتالي عبء رأس المال الذي يستخدم نموذج داخلي بالنسبة للبنك عبارة عن:

قيمة المخاطرة في اليوم السابق + ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط قيمة المخاطرة السوقية لأيام العمـــل الستين السابقة[50].

ويمكن القول أن تعديلات اتفاقية بال الأولى تضمنت تغطية رأس المال للمخاطر الائتمانية إضافة إلى مخاطر السوق المتمثلة أساسا في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف.

2-2-2- معيار كفاية رأس المال بعد التعديل: أصبح معيار رأس المال بعد تعديلات أفريل 1995 يعبر عنه بمعدل موحد لكفاية رأس المال يحدد الحد الأدنى للعلاقة بين كل من رأس المال الإجمالي من جهة و الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة مضافا إليها مقياس المخاطرة السوقية مضروبا في 12.5[51].

$$\text{معدل كفاية رأس المال الجديد} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية } 12.5x} \geq 8\%$$

حيث نجد أن رأس المال أصبح يتكون من رأس المال الأساسي والمساند، إضافة إلى قسم ثالث يتكون من قروض تخضع للشروط التالية:

- يجب أن يكون القرض له فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين، وأن تكون في حدود 250% من رأس المال الأساسي للبنك لدعم المخاطرة السوقية.
- أن يكون صالحا لتغطية المخاطرة السوقية فقط بما في ذلك مخاطرة الصرف الأجنبي ومخاطرة السلع.
- الخضوع لنص" التجميد" الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين.

وقد تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية نمطية لحساب رأس المال أهمها نماذج قياس القيمة المقدرة للمخاطر:Value At Risk Models[52] تتبعها البنوك التي تتعامل في عقود المشتقات على مستوى كبير، تم تصميم هذه الطريقة لتقدير الخسائر المحتملة في صافي المراكز المفتوحة اعتمادا على التحليل الإحصائي لتقلبات الأسعار اليومية خلال مدة سنة سابقة على الأقل، ويغـــذى الحاسوب ببيانات الأسعار والمراكـــز الفعلية، وهو ما يؤدي إلى تحديد الخسائر المحتملة بالنسبة للمخاطر،و هي مخاطر سعر الفائدة في صافي المراكز المفتوحة بغرض الاتجار ومخاطر سعر الصرف في صافي المراكز المفتوحة بغرض الاستثمار طويل الأجل، إضافة إلى بعض المقاييس الكمية و النوعية في هذا المجال.

2- 3- ركائز مقررات لجنة بال الثانية:

عرف اتفاق بال الأول وتعديلاته بمحدودية استعمالهم لسببين اثنين، أولهما يتعلق بظهور مخاطر جديدة، وثانيهما هو اتساع نطاق الإبداع المالي، لاسيما مع تصاعد ظاهرتا التوريق وانتشار مشتقات القروض، الأمر الذي أدى بالسلطات الرقابية ممثلة في لجنة بال ابتداءا من جوان 1999 بإعادة النظر في احتساب نسبة رأس مال البنوك لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر المتعددة التي تتعرض لها البنوك خاصة مخاطر التشغيل Operational Risk التي سبق إهمالها، كما أخذت الاتفاقية الجديدة بعين الاعتبار عامل المنافسة بين البنوك فيما بينها، وبين هذه الأخيرة وأسواق رأس المال ، لتصل في الأخير إلى تحديد معيار رأس المال الجديد الذي يرتكز على ثلاث دعائم أساسية تهدف في مجملها إلى دفع الأمان والثقة والمتانة في النظام البنكي، وإلى زيادة المنافسة النوعية بين وحداته.

وسنتعرض من خلال ما سيأتي إلى شرح الدعائم الثلاث لمعيار رأس المال الجديد.

2-3-1- الركيزة الأولى: الحد الأدنى لرأس المال:Minimum Capital Requirement :

تتخذ قواعد الحذر الجديدة مهمة تقدير الأخطار للبنوك الأولية بدلا من البنوك المركزية، وذلك بالتركيز على جميع أنواع المخاطر، حيث أدخلت لجنة بال الثانية هيكل المراقبة الداخلية الدائم في البنك، من خلال السماح بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم من أجل مقابلة مخاطر السوق عبر استخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية، والهدف من ذلك هو تقوية التعاون بين الرقابة الداخلية والخارجية للأخطار، وبين المعايير الكمية والنوعية لتسيير هذه الأخيرة.

وفي إطار ذلك تمت مراجعة مؤشر كوك واستبداله بمؤشر Mc Donough نسبة إلى رئيس لجنة بال الثانية، ويحسب المؤشر الجديد كالتالي[53]:

مؤشر Mc Donough=الأموال الخاصة/أخطار القروض+ الأخطار العملية+ أخطار السوق≤ 8 %

% 0.4 %1.6 %6

أ- تغطية المخاطر الائتمانية (Crédit Risk) لكافة عناصر الأصول: تسمح اتفاقية بال 2 للبنك بالاختيار بين طرفين لتقييم هذا النوع من المخاطر:

- المدخل المعياري:Standardized Approach[54]: إن المدخل المعياري يتمحور حول تحديد مخاطر كافة الموجودات والمراكز خارج الميزانية للخروج بمجموعة لقيم الموجودات المرجحة بالأوزان، فمثلا وزن مخاطر مرجح 100% يعني أن المركز المعرض للمخاطر قد تم اعتباره بالكامل لاحتساب الموجودات الخطرة المرجحة والتي تعني إذا تم ترجمته إلى رأس مال 8% من قيمته، وعادة تحتسب نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة التالية[55]:

متطلبات رأس المال=الموجودات المرجحة بالمخاطر X 8%.

الموجودات المرجحة بالمخاطر=المركز X وزن المخاطر.

حيث تعتمد أوزان المخاطر الحالية على تصنيف المقترض (حكومة، بنوك، شركات)، أما الأوزان الجديدة فسيعاد النظر بها في ضوء السماح لجهات خارجية مثل وكالات تقييم الائتمان **Rating Agencies** بالقيام بعمليات التصنيف للمخاطر وتدرس اللجنة بديلين[56]:

- البديل الأول: اجراء تقييم سيادي للدولة التي يتواجد فيها البنك، بحيث يعتبر تصنيف كل دولة بمثابة إظهار ونشر لملاءتها ومصداقيتها ككل، لاسيما قدرتها على خدمة ديونها، فتحديد تصنيف لها أو تعديله يؤثر سلبا أو إيجابا حسب درجته على المؤسسات العاملة بها، فإذا ما صنفت دولة ما تصنيفا منخفضا فإنها في الغالب لن تتمكن من تسويق إصداراتها مستقبلا في الأسواق المالية الدولية، مما يمنع بنوكها من الوصول إلى مصادر التمويل الأخرى إلا بشروط وضمانات وتكاليف إضافية.

وتعتمد الوكالات في تصنيفها للدول في العديد من الحالات على معطيات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي، التضخم، الديون الخارجية، عدم القدرة على السداد....الخ.

- البديل الثاني: إجراء تقييم للبنك ذاته من خلال إحدى الوكالات الخارجية، بحيث تحدد أوزان المخاطر من قبل إحدى مؤسسات التصنيف الدولية، ويمكن القول أنه في هذا الصدد تتوفر ثلاث وكالات شهيرة وهي: Moody's , Standard & Poor's و Fitch بمفردها أو مقرونة بوكالة IBCA وهي جميعها أمريكية،هذا وقد اقترحت لجنة بال جدولا يوضح أوزان المخاطر سواء كان المقترض: حكومة، بنك، أو شركات مع الأخذ بعين أن هذا الجدول هو المعمول به للتقييم في وكالةStandard & Poor's .

الجدول رقم "02": أوزان المخاطر حسب وكالة Standard &Poor's.

	الأصـــــــول					
	AAAإلى AA-	A+ الى A-	BBB+إلى BBB-	BB+ الى B-	أقل من B-	غير مصنفة
ديون الحكومة	%0	%20	%50	%100	%150	%100
البنوك:خيار 1	%20	%50	%100	%100	%150	%100
البنوك: خيار 2	%20	%50	% 50	%100	%150	%50
الشـــــركات	%20	%50	%100	%100	%150	%100

المصدر: عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة،القاهرة ،2005، ص 23.

ولتسهيل قراءة التصنيفات أعد الجدول التالي للشركات الثلاث:

الجدول رقم "03" : معاني درجات التصنيف المستخدمة في أكبر وكالات التصنيف.

وكالات التصنيف	أصول ذات نوعية جيدة جدا	أصول ذات نوعية رديئة جدا
Fitch IBCA	AA- فما فوق	أقل من B-
Moody's	AA3فما فوق	أقل منB+
Standard &Poor's	AA- فما فوق	أقل منB-

المصـــــدر: عادل محمد رزق، مرجع سبق ذكره، ص23.

يعتمد على تصنيف وكالات التقييم بعد تأكد الجهات الرقابية المحلية كالبنوك المركزية من استيفاء البنوك للحد الأدنى للمعايير اللازم توافرها كالشفافية والموضوعية واستقلالية قرارها.

- مدخل التصنيف الداخلي The Internal Rating Based Approach : تبنى هذا المدخل تطبيق نظام التصنيف الداخلي الذي تعتمده البنوك الدولية كونه يعتمد على مداخل كمية ونوعية تعكس حقيقة وضع المخاطر لدى هذه البنوك، حيث أن هذا النظام يصنف المخاطر على أساس المعلومات المتوفـــرة عن كل عميـــــل، فالبنك بإمكانه الوصول إلى بعض المعلومات الداخلية التي يتعذر على المصنفين الخارجيين الوصول إليها[57].

ويسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لتقييم مقدرة المقترض سواء كانت شركات، حكومات أو بنوك، شرط استخدام أسلوب صارم ومعايير إفصاح جدية، وهناك أربعة مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر:

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع (PD) Probability of Default
- الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع (LGD) Loss Given Default
- حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع (EAD) Exposure At Default
- موعد استحقاق العملية (M) Maturity of the Transaction

ويوجد منهجان لحساب متطلبات رأس المال بهذا المدخل وهما المدخل الأساسي والمتقدم.

وتحسب متطلبات رأس المال كالآتي[58]: $\left[\sum F(PD.LGD.M) \times EAD\right] \times 8\%$

والفرق بينهما أنه في الأول يقوم البنك بتقييم احتمالية تخلف العميل عن الدفع، و السلطات الرقابية تحدد بقية المتغيرات وعادة يحدد موعد استحقاق العملية بـــ 2.5 سنة، أما في الثاني فيحدد البنك جميع المتغيرات.

ب- تغطية المخاطر العملية: Operational Risk :وهي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخليـــة أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، مثل حوادث التزوير، الغش، الاختلاس مخالفة أنظمة الرقابة وكوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، وتوجد ثلاث بدائل لتقييم هذه المخاطر وهي:

- **مدخل المؤشر الأساسي : Basic Indicator Approach** : وفق هذه الطريقة فإنه يتوجب على البنوك أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل، بما يساوي متوسط نسبة ثابتة تسمى α من مؤشر معين حيث[59]:

$$K = \alpha \cdot R$$

K: خطر التشغيل، α: يحدد من طرف السلطات الرقابية، R : مؤشر قاعدي قد يكون متوسط الناتج الصافي البنكي للثلاث سنوات الأخيرة.

- **المدخل المعياري : Standardized Approach**: تقوم هذه الطريقة على تصنيف مصادر المخاطر حسب وحدات العمل وحسب الخدمات البنكية المقدمة، فمثلا في حالة الخدمات البنكية بالتجزئة المقدمة من طرف البنوك التجارية يتم استخدام متوسط الأصول السنوية كمؤشر وتضرب بمعامل رأس مال مقداره 12%، في حين في حالة الخدمات البنكية التجارية يكون معامل رأس المال 15% وللتسهيل تحسب بالمعادلـــة[60]:

$$K = \sum_{i=1}^{n} (B_i \times E_i)$$

حيث K :خطر التشغيل ، E_i: معامل انحدار متعلق بنوع خطر التشغيل ، B_i: تحدد من قبل السلطات الرقابية

- **مدخل القياس المتقدم Advanced Measurement Approach**:تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأس المال لهذا النوع من المخاطر وفق برامج إحصائية توافق عليها السلطات الرقابية[61].

ج – تغطية مخاطر السوق: Market Risk : وهي المخاطر الناجمة عن تقلبات في أسعار الصرف والفائدة وأسعار القيم المنقولة، وتتمثل الأساليب الأساسية في إدارتها فيما يلي[62]:

– ينبغي على مجلس إدارة البنوك أن يضع سياسات وإجراءات لإدارة مخاطر سعر الفائدة مع إبلاغه بانتظام عن أية تغيرات في أسعار الفائدة وتأثيرها في المدى القصير والطويل على استثمارات البنك .

– تحديد ماهية المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة مع التأكد من وجود إجراءات وسياسات تنظمها ووسائل مناسبة للتنبؤ بالمخاطر المرتبطة بها ومحاولة السيطرة عليها .

– استخدام نظم متقدمة لقياس تلك المخاطر مع التنبؤ بأثر التغيرات في سعر الفائدة على أنشطة البنك ككل وأثر ذلك على هيكل توظيف واستثمار أموال البنك سواء على المستوى المحلي والدولي .

– ينبغي أن تكون لدى البنوك نظم معلومات كافية للرقابة والسيطرة على تلك المخاطر وإبلاغ الإدارة العليا بكافة التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة للعملة الوطنية والعملات الأجنبية .

– تفعيل دور السلطات الرقابية – البنوك المركزية – من خلال تزويدها بانتظام بكافة المعلومات الضرورية على أسعار الفائدة وتغيراتها مما يساعد تلك السلطات من تقييم مستوى مخاطر الفائدة التي تتعرض لها كافة البنوك على المستوى الوطني .

2-3-3- الركيزة الثانية :مراجعة السلطات الرقابية : تتيح الرقابة للسلطات الإشرافية إمكانية التدخل في الوقت المناسب في حالة عدم تغطية رأس المال أو عدم كفايته لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتوجد أربع مبادئ أساسية للمراجعة الرقابية وهي[63]:

– امتلاك سلطة كافية من قبل الجهات الرقابية تسمح لها بمطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة من قبل لجنة بال.

– توافر أنظمة فعالة لدى البنوك لتقييم حجم رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، مع تبني استراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال.

– قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالبنوك مع التأكد من توافق هذه النظم والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة.

– ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حددتها اللجنة، وأن تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ برأس مال كاف، وحتى تتمكن السلطات من القيام بعملها يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك ببعض الخصائص التي تؤهله من للتحاور معها كإلمامه بدرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك وقدرته على التقييم المتين لكفاية رأس المال.

3-3-3- الركيزة الثالثة:انضباط السوق : يتطلب تحقيق الانضباط الفعال للسوق توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه في تقييم المخاطر التي يواجهها البنك ، لذا فإنه يتوجب على البنوك الإفصاح

وبشكل دقيق عن متطلبات رأس المال باعتماد عنصري الشفافية والمصداقية، وتقترح اللجنة نظاما عاما للإفصاح لتجنب اختلاف معاييره من دولة لأخرى ، ويكون ذلك كل ستة أشهر على الأقل متضمنا العناصر الآتية[64]:

- تركيبة رأس المال.
- المخاطر وتقييمها (مخاطر الإقراض ، مخاطر السوق ومخاطر العملات).
- شرح نظام التصنيف.
- تفاصيل عن قطاعات الصناعة ، مواعيد الاستحقاق ،حجم الديون المتعثرة.
- تفصيل لمحفظة قروض البنك.
- احتساب احتمالية التخلف لكل شريحة مصنفة.
- الأداء السابق كمؤشر على نوعية ومصداقية النظام.
- أساليب تقليل المخاطر ومعالجة الضمانات.

3- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية:

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS [***]الإطار المرجعي لاتفاقية تحرير الخدمات المالية،حيث تم إدخال الخدمات في النظام التجاري الدولي من خلال مبادئ قانونية وقواعد اقتصادية متعددة شاركت فيها أطراف كثيرة وتطبق على كافة أنشطة التجارة في الخدمات، و ظهرت هذه الاتفاقية كنتيجة لجولة الأرغواي من خلال وثيقة ختامية في 15 ديسمبر 1993 وتهدف إلى توسيع نطاق التجارة متعددة الأطراف فيما يتعلق بالخدمات إلى جانب اكتمال النظام التجاري الدولي بحيث يتسع إلى نشاطي السلع والخدمات معا بما يزيد من مظاهر التعاون الدولي،كما تعكس أيضا الأهمية الاقتصادية للتجارة في الخدمات في المجال الدولي، فالأمر لا يتعلق أساسا بتحرير هذا النشاط من عوائق التعريفات الجمركية مثلما هو الحال بالنسبة لتحرير تجارة السلع، وإنما تحرير هذا النشاط من العوائق غير التعريفية، والعوائق التنظيمية الداخلية، والتي تمنع بصفة مباشرة ومؤثرة التوسع في الأسواق، وزيادة الصادرات والواردات من الخدمات، كون هذه الأخيرة لا تواجه في معظم الأحيان مشكلة تخطي الحدود والتعريفات الجمركية.

3-1- الأساس النظري لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين الزيادة المطردة في حجم تجارة الخدمات المالية، واقترن ذلك بتصاعد القيود المفروضة على تلك التجارة، مما دفع الدول المتقدمة بصفة خاصة والرائدة في هذا المجال إلى وضع قواعد لتحرير تجارة الخدمات المالية، الأمر الذي أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي إلى ما يسمى بالعولمة المالية، بكل ما تحمله من آثار وتحديات سواء على المستوى المحلي أو على نظيره الدولي.

3-1-1- الأهمية المتزايدة لصناعة وتجارة الخدمات المالية: تعتمد جميع فروع النشاط الاقتصادي في العصر الحالي في تأدية وظائفها على تدخل الخدمات المالية من جهة، ووجود نظام بنكي ومالي مستقيم ومستقر من جهة

أخرى، والخدمات المالية هي أي خدمة ذات طابع مالي، نقدية جارية، أو تمويل أو ادخار أو توظيف مالي(استثمار) أو مجرد وساطة، الأمر الذي يجعلها تندرج ضمن خدمات بنكية أو خدمات تأمينية، أو خدمات في سوق رأس المال[65].

وتعتبر عملية قياس الصناعة والتجارة في الخدمات المالية عملية معقدة أكثر من قطاعات الخدمات الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن تدفقات تجارة الخدمات المالية لا يمكن التعرف عليها بصورة مباشرة عادة، لذلك فإنه يتم الاستدلال عليها من خلال رسوم الخدمات التي تحصلها المؤسسات المالية، كذلك فإن تقدير التجارة في الخدمات البنكية يعتمد على مصروفات الوساطة مثل الفرق ما بين سعر الإقراض والحصول على الودائع، والمصروفات التي تصاحب خطابات الضمان وموافقات العاملين في البنوك وتعاملات استبدال العملات الأجنبية، ويتم تقدير التجارة في الأوراق المالية من خلال المصاريف التي تدفع على السمسرة والتأمين والمشتقات، أما تقدير التجارة في الخدمات التأمينية فيتم بالنظر إلى الفرق ما بين أقساط التأمين الإجمالية والمصاريف.

وإذا قمنا بدراسة النشاط الداخلي لانتاج الخدمات المالية في الاقتصاديات المختلفة نجد أن دورها يتعاظم، ويمكن أن نستخدم للدلالة على ذلك عدة مؤشرات، يتعلق الأول منها بدور هذا النشاط في حجم التوظيف والتشغيل، ويتعلق الثاني بدور هذا النشاط في الإضافة إلى الدخل الوطني الإجمالي، ويتعلق الثالث بحجم الأصول المصرفية في الاقتصاديات المختلفة، ويتعلق الرابع بمدى قدرة الأسواق المالية ونموها، ويتعلق الخامس والأخير بنشاط خدمات التأمين.

وفيما يتعلق بمعيار التوظيف في الدول الصناعية الكبرى مثل: فرنسا، كندا، اليابان، سويسرا، سنغافورة والولايات المتحدة، فهو يتراوح في الخدمات المالية ما بين 3% و5% من حجم التوظيف الكلي،أما في بعض الدول فيقدر على النحو الموضح بالجدول التالي:

الجدول رقم "04": نصيب التوظيف في الخدمات المالية في بعض الدول (من اجمالي التوظيف).

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات / الدول	1970	1980	1985	1990	1995
كندا	2.4	2.7	2.9	3.0	3.2
فرنسا	1.8	2.6	2.9	2.8	2.7
ألمانيا	2.2	2.8	3.0	3.1	-
اليابان	2.4	3.0	3.2	3.3	3.1
سنغافورة	-	2.7	-	-	5.0
سويسرا	-	-	4.6	4.8	4.7
بريطانيا	-	3.0	3.5	4.6	4.3
الولايات المتحدة	3.8	4.4	4.7	4.8	4.7

المصدر: مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004، ص 219.

زاد التوظيف في هذا القطاع في العديد من الدول في الفترة الأخيرة، ففي الفترة ما بين 1970 إلى 1995 زاد نصيب الخدمات المالية إلى إجمالي التوظيف بحوالي 25% و100% في الدول الموجودة في الجدول أعلاه[66].

وفيما يتعلق بنصيب هذه الخدمات في الناتج الوطني الإجمالي على أساس معيار القيمة المضافة، حيث يدل الجدول التالي على أنه هناك زيادة في الفترة ما بين 1975 و1995 بالنسبة لجميع الدول الصناعية المتقدمة، حيث تبلغ نسبة الزيادة في الخدمات المالية ما بين 7.3% و 13.2% من القيمة المضافة في الناتج الوطني الإجمالي وخاصة في الدول المتقدمة وقد سجلت بعض الدول النامية نسبة تتراوح ما بين 2.5 إلى 6% من القيمة المضافة في الدخل الوطني الإجمالي في بعض الدول النامية وحققت سنغافورة وهونغ كونغ نسبة كبيرة بينها.

الجدول رقم "05": نصيب القيمة المضافة للخدمات المالية (نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي).

السنوات / الدول	1970	1980	1985	1990	1995
البلاد الصناعية					
كندا	2.2	1.8	2.0	2.8	2.5
فرنسا	3.5	4.4	4.8	4.4	4.6
ألمانيا	3.5	4.5	5.5	4.8	5.8
اليابان	4.3	4.5	5.5	4.8	5.8
سويسرا	-	-	10.4	10.3	13.3
الولايات المتحدة	4.0	4.8	5.5	6.1	7.3
الدول النامية					
كولومبيا	5.5	-	-	2.9	2.9
غانا	-	-	8.7	9.2	-
هونغ كونغ	-	2.9	6.1	6.6	9.4
سنغافورة	-	5.0	-	-	12.0
سيريلانكا	-	-	-	4.9	6.8
تايلاندا	-	-	-	4.0	7.8

المصـــــدر: مصطفى رشدي شيحة،اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 220.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث، فهو يوضح تضخم حجم القطاع البنكي وحجم الأصول التي تحوزها البنوك، فقد تضخم هذا القطاع في كافة الاقتصاديات الصناعية المتقدمة والبلاد النامية، والبلاد التي في مرحلة تحول،وقد بلغ حجم الأصول التي تحوزها البنوك في كل من اليابان، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كل على حدى حوالي 10 تريليون دولار أمريكي في عام 1994، لقد كانت هذه الدول مجتمعة تشكل حوالي 75% من أصول الصرافة في العالم، والأكثر من ذلك فإن بعض الدول الصغرى مثل سويسرا حققت أصول بنكية تصل إلى تريليون دولار أمريكي عام 1994، وتتجاوز الأصول المصرفية في هذه الدولة إجمالي الناتج المحلي.[67]

والمعيار الرابع والذي يستدل منه على قوة الخدمات المالية، يتعلق بالخدمات التي تقدمها أسواق رأس المال ونكتفي هنا بإبراز أن قيمة التعاملات في أسواق رأس المال في البلاد النامية بمفردها قد تراوحت ما بين 10 و100بليون دولار أمريكي عام 1994 ماعدا البرازيل وكوريا والمكسيك وتايلندا والتي حققت أصول بنكية تتراوح مابين 100 بليون دولار وتريليون دولار[68].

أمّا المعيار الخامس والأخير، فيتعلق بنشاط التأمين، باعتباره أهم صور الخدمات المالية المعاصرة، حيث بلغت قيمة إجمالي أقساط التأمين 8% من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي خلال الفتـــرة ما بين عامي 1987و 1994 في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي).

وإذا انتقلنا من مجال الصناعة والنشاط المحلي، إلى التجارة الدولية في الخدمات المالية، نجد أن النمو والتزايد في هذا النشاط قد تجاوز ما تحقق في الاقتصاديات المحلية، حيث أن قيمة الأسهم المصدرة والمتعامل بها في الأسواق الدولية قد زادت من 100 بليون دولار في عام 1987، لتصل إلى أكثر من 500 بليون دولار حاليا، كما أنّ الإقراض الدولي قد وصل إلى 400 بليون دولار عام 1996، كذلك زادت عملية استبدال الديون والتمويل الدولي وتركزت أغلب العمليات الدولية في الخدمات المالية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وفي دراسة للبنك الدولي عام 1997 لأكثر من 60 دولة نامية، تبين أن أكثر من نصف هذه الدول قد تكاملت في السوق الدولية للخدمات المالية وتعاملت في الأسواق الدولية منذ عام 1990[69].

هذا النمو السريع والكبير والذي تحقق في أنشطة إنتاج الخدمات المالية أو في التجارة الدولية الخاصة بها تفسره عدة أسباب من أهمها[70]:

– **العامل الأول:** ويعود إلى التقدم الفني الكبير الذي لحق بصناعة وتجارة الخدمات المالية وجعلها أكثر تحركا وانتقالا من دولة إلى أخرى ومن سوق إلى آخر.

– **العامل الثاني:** يعود إلى انفتاح الأسواق أمام التحويل وانتقال الفوائض المالية وخاصة الدول التي هي في مرحلة التحول والدول النامية، وزيادة الطلب على الخدمات المالية نتيجة اتساع التجارة الدولية والاستثمارات.

– **العامل الثالث:** ويرتبط بزيادة المنافسة الدولية حول حركة انتقال رؤوس الأموال ورغبة كل طرف في تقديم أو الحصول على خدمات مالية بجودة متقدمة وسعر منخفض، وتعتبر فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة وسويسرا من أهم وأكبر الدول المصدرة للخدمات المالية عبر الحدود، وقد بلغت قيمة هذه الخدمات أكثر من 50 بليون دولار عام 1995 بعد أن كانت حوالي 15 بليون دولار منذ عشر سنوات سابقة.

وعموما فإن تجارة الخدمات المالية سوف تتوقف على درجة التحرر والانفتاح وعلى السياسات الحكومية المطبقة حتى تصل إلى مرحلة النضوج وحتى تتمكن من الاستمرار.

2-1-3- اتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المالية : وقعت على اتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المالية 80 دولة في شهر ديسمبر 1997، وذلك تنفيذا لقواعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1999، وتشمل هذه الاتفاقية الخدمات المالية والبنكية التي نلخصها في النقاط التالية[71]:

- الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية.
- خدمات التأمين بكافة أنواعها.
- الإقراض بكافة أشكاله وأغراضه وأنواعه.
- خدمات التأجير العادية والتأجير التمويلي.

- خدمات المدفوعات والتحويلات.
- خدمات الضمان، والإعتمادات المستندية والتسهيلات المصرفية.
- خدمات إصدار الأوراق المالية والترويج لها.
- الوساطة وأعمال السمسرة المالية.
- إدارة الأصول المالية (الأرصدة النقدية، محافظ الأوراق المالية)وأنواع الإستثمار الجماعي (صناديق الاستثمار، صناديق التأمين والمعاشات).

وقد حدّدت الاتفاقية أشكال انتقال الخدمات المالية في أربعة أشكال مثلها مثل الخدمات الأخرى وهي:

- نقل الخدمات عبر الحدود: ومثال ذلك حصول مستهلك محلي على قرض أو شرائه لسندات أو حصوله على بوليصة تأمين من مؤسسة مالية تقع في الخارج.
- الاستهلاك الخارجي: كأن يقوم المستهلك بشراء خدمة مالية عندما يكون في الخارج.
- الوجود التجاري: يتعلق بإقامة فرع أو وكالة من قبل بنك أجنبي أو أي مؤسسة مالية في إقليم دولة أخرى.
- قيام شخص طبيعي بتقديم خدمات مالية في أرض دولة أجنبية.

3-2- تحرير تجارة الخدمات المالية: الآثار والتحديات:

ممّا لا شك فيه أن اتفاقية تحرير الخدمات المالية سوف يكون لها انعكاسات إيجابية وسلبية على تجارة الخدمات المالية، ومن ثم على اقتصاديات العديد من دول العالم، حيث أن إخضاع هذا القطاع إلى قواعد الاتفاقية التي تحكم التجارة الدولية في السلع سوف يخلق منافسة حادة بين مؤسسات مالية وبنكية دولية عملاقة وأخرى محلية متواضعة الحجم، مما يجعل الخدمات المالية والبنكية تخضع لسيطرة الأولى خاصة في الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا، وهذا ما دفع بالدول الموقعة على هذه الاتفاقية إلى تحدي ومواجهة المصاعب والانعكاسات السلبية التي قد تنجم عنها من خلال تدنيتها ومحاولة الاستفادة القصوى من إيجابياتها.

3-2-1- الآثار الإيجابية المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية: تقر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على مبدأ التحرير التدريجي لهذه التجارة في العالم، بغية تمكين الدول الأقل تقدما والنامية من زيادة حصة صادراتها العالمية من الخدمات المالية وتعزيز قدرتها على استيعاب التقنية الحديثة في هذا المجال إلى جانب ترسيخ كفاءة وتنافسية أسواقها المالية وتحسين دخولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلوماتية[72].

وأوضحت دراسات عديدة مثل دراسة Levine (1997-1996) أن كل من الدول النامية والمتقدمة ذات القطاعات المالية المفتوحة قد زادت فيها معدلات النمو بصورة أسرع من تلك الدول ذات القطاعات المالية المغلقة، فقد تم تدعيم النجاح الاقتصادي لهونغ كونغ وسنغافورة مثلا من خلال قطاع الخدمات الدولية لا سيما المالية منها[73].

ويمكن تلخيص أهم مكاسب تحرير تجارة الخدمات المالية من خلال ما يلي[74]:

- يسمح تحرير التجارة في الخدمات البنكية والمالية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقرار، حيث أن اتساع السوق البنكية يدفع إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة، وبالتالي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية مع تزايد درجات المنافسة والاندماج المصرفي اللتان تسمح للبنوك بتخفيض العمولات وأسعار الفائدة إضافة إلى زيادة كفاءة تقديم الخدمات البنكية.

- توفير المزيد من الخدمات البنكية للعملاء، حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم منها إلى جانب تحسين جودتها وإتاحة الفرصة للعملاء والشركات على حد السواء باختيار المزيج المناسب للتمويل (أسهم، سندات أو قروض) وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده.

- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة و التكنولوجيا ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية التي من شأنها تخفيض مخاطر السوق، والمساعدة على تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المعاملات ومجال الخدمات.

- يحتمل أن تتحسن السياسة النقدية، فالسوق الائتمانية وأدوات التحكم في الإئتمان بطريقة مباشرة يمكن أن تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة التي تساعد على تطوير وتنمية أسواق المال، ومن ناحية أخرى فإن تحرير القطاع البنكي وضع ضغطا على الحكومات لتتبنى سياسة نقدية مقبولة ومناسبة، وهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الأسواق المالية المفتوحة والاستقرار الإقتصادي، وخاصة مع وجود أسواق مالية منظمة جيدا والتي غالبا ما تشكل أجهزة رقابة فعالة على سعر الفائدة، والسقوف الإئتمانية وغيرها، حيث أن تدخل الحكومة في الإقراض بتوجيه الموارد إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتمويل العجز الحكومي، قد يؤدي إلى الانحراف عن تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، خاصة عندما يتم إقراض هذه القطاعات بمعدلات فائدة أقل من مستوى السوق، فتحرير تجارة الخدمات المالية يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد المالية وزيادة العائد على الاستثمار والتحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الإستثمارات وبالتالي تحقيق المزيد من النمو الإقتصادي من خلال سياسة نقدية وأخرى اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية.

- يسمح تحرير تجارة الخدمات المالية بزيادة تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها عجز فيه، وهذا ما يخدم الطرفين في نفس الوقت.

تحمل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية الكثير من المزايا والتي تم إبرازها أعلاه، ولكن ذلك لا يدفعنا إلى التغاضي عن سلبيات ومخاطر الاتفاقية لا سيما بالنسبة للدول الأقل تقدما.

3-2-2- الآثار السلبية والتحديات المنبثقة عن تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية: يظهر جليا أن اتفاقية تحرير الخدمات المالية تحمل بين طياتها الكثير من الانعكاسات السلبية التي تتطلب من الدول الموقعة عليها التعامل معها بحذر، وندرج أهمها من خلال ما سيتقدم[75]:

– صعوبة المنافسة المتكافئة وذلك لسيطرة البنوك و المؤسسات المالية الدولية الرائدة في هذا المجال على السوق المحلية والدولية، إضافة إلى قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهرب الضريبي وتسهيل عمليات هروب الأموال وحجب عملياتها عن السلطة الرقابية، بيد أن البنوك والمؤسسات المالية المحلية يمكنها الاستفادة من البنوك والمؤسسات المالية الدولية من خلال الاحتكاك بها ومحاولة زيادة قدرتها التنافسية خاصة إذا قامت الدولة بوضع السياسات والشروط التي تعمل على تأمين المنافسة.

– اتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، والتي يشار إليها بالإختيار الأفضل، بما يحمله ذلك من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة وأقاليم معينة، ولكن ذلك يتطلب من الدولة الاتفاق على التزامات خدمية عالمية تفرض على المؤسسات الأجنبية والمحلية على حد السواء فينتج عنه توزيع الخدمات على جميع القطاعات.

–كثرة البنوك والمؤسسات المالية وسط سوق يتميز بالوفرة مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات في القطاع البنكي حيث أن الوفرة أو الإفراط البنكي يعني أنّ هناك العديد من البنوك تعمل على جذب العمليات في سوق بنكية محدودة، ولكن يمكن تجنب ذلك من خلال اتباع سياسة الاندماج البنكي لتكوين كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة.

– التعرض للأزمات سواء البنكية أو المالية والتي مسّت أقوى البنوك على الساحة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، روسيا.....الخ. وانتقلت عدواها إلى بنوك أخرى، ولذا وجب على الدول وضع نظام للإنذار المبكر حتى تتحكم في تلك الأزمات وتسيطر عليها.

– التأثير السلبي والمباشر على الاستقرار المالي، حيث أنه بتحرير الخدمات المالية تصبح التدفقات النقدية أكثر قابلية للتقلب، خاصة إذا أدى تفاؤل المستثمرين أولا لجذب تدفقات رأس المال للداخل وان لم يتحقق ذلك فتخرج بسرعة، إلا أن البنك الدولي أكد سنة 1997 أنّ قابلية تدفقات رأس المال للتقلب قد انخفضت في التسعينات وأصبحت احتياطات العملات الأجنبية أكثر استقرار.

– تزايد التعامل مع المشتقات البنكية والمالية والتي تعتبر ذات مخاطر سوقية كبيرة إلا أن الواقع أثبت أن هذه الأدوات أقل مخاطرة مقارنة بالأنشطة التقليدية للبنوك.

ويمكن القول مما سبق أنّ تحرير تجارة الخدمات المالية يؤدي إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا والفرص، والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفء للموارد، والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله العولمة والتحرير المالي من مخاطر، وذلك من خلال الإشراف والتنظيم الجيد، فالإشراف الفعال وتزايد دور البنك المركزي في الرقابة والمتابعة يساعد على تحسين توجيه البنوك والمؤسسات المالية المحلية ويحدّد المشكلات في مرحلة مبكرة وهو ما يسمح بوجود المزيد من الوقت لإتخاذ التدابير اللازمة لعلاج الأزمات والمشكلات قبل وقوعها وهو ما يؤدي إلى تعميق الإستقرار في النشاط المصرفي وتقويته.

III- إفرازات التطورات المالية العالمية على الساحة البنكية:

اغتنمت البنوك الفرصة التي أتاحتها التطورات العالمية لا سيما في جانبها المالي، واستجابت للتغيرات التي حدثت في سلوكيات العملاء وبدأت في إيجاد سبل جديدة تمكنها من المحافظة على تواجدها على الساحة البنكية من خلال تقديم خدمات جديدة في إطار تحولها إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة، وكذلك خصخصة القطاع العمومي لزيادة كفاءته وفعاليته، دون أن ننسى موجة الاندماجات التي شهدتها البنوك كطريقة مثلى لزيادة قدرتها التنافسية، لتتبنى أخيرا ما يعرف بالبنوك الإلكترونية ومالها من أثر واضح في تسريع و تسهيل القيام بالعمليات البنكية مستندة إلى أدوات دفع وأساليب بنكية حديثة تجاوزت في مجملها الحدود والأطر المكانية التقليدية.

1- البنوك الشاملة:

تميّز النظام الاقتصادي العالمي المعاصر ببروز مفهوم جديد على مستواه المالي ألا وهو البنوك الشاملة، ويمثل هذا المفهوم انعكاسا واضحا لتضخم أعمال البنوك وسعيها لجذب المزيد من الودائع والمدخرات والأموال القابلة للإستثمار وتعظيم الأرباح من أنشطة خارج الميزانية مع تقليل احتمالات نقص السيولة وتدني درجة المخاطر إلى أقل حد ممكن.

1-1- البنوك الشاملة: المفهوم والاستراتيجيات الأساسية:

ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة، ترتكز على تنويع كامل الأعمال والوظائف لتلبي جميع طلبات العميل وتحل كل مشاكله، ملغية بذلك مفهوم التخصص الذي يرتكز على قيام كل بنك بإدارة أنواع معينة من الأصول المالية تتماشى مع أنواع محددة من الموارد، أي تحول البنوك تدريجيا من التركيز على دور الوساطة النقدية إلى دور الوساطة المالية مقتحمة خدمات جديدة كخدمات التأمين، أعمال الاستثمار، إدارة المحافظ المالية.

1-1-1- مفهوم البنوك الشاملة: تعرف البنوك الشاملة على أنها تلك الكيانات البنكية التي تسعى دائما إلى تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان البنكي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد بنكي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال[76].

وبعبارة أوجز فإن البنك الشامل هو تطبيق مصرفي يجيز للبنوك العمل بشكل مباشر في الصيرفة المالية، التأمين أو نشاطات الاستثمار الصناعي[77].

ومن خلال التعريفين السابقين نجد أن البنوك الشاملة تقوم بأعمال كل البنوك في آن واحد، فهي بذلك بنوك غير متخصصة يمكنها القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدراتها في نفس الوقت، إضافة إلى اتجاهها نحو تنويع موارد البنك التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم القائمة على مواجهة

السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك واللجوء إلى مصادر التمويل غير التقليدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات البنكية بصفة عامة والخدمات البنكية الحديثة بصفة خاصة.

وكذلك القيام بعمليات خارج الميزانية التي يرتفع ويزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية التي ترتفع تكلفة إدارتها، وتهدف البنوك من خلال تبني استراتيجية التنويع إلى استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، ويتم ذلك من خلال الدخول والتعامل مع جميع القطاعات الاقتصادية وممارسة أنشطة مالية أخرى كإدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي وإصدار الأوراق المالية الشاملة لمشروعات الأعمال والتعامل في المشتقات المالية.

ولهذا فإن البنوك الشاملة تتميز بصفات أساسية نذكر منها[78]:

- تنوع هيكلها المتكون من محفظة القروض والاستثمارات.
- تطبيق الأساليب المعاصرة في إدارة أصولها وخصومها عن طريق توفيقها أسعار الفائدة لرفع العائد في السوق.
- تجميع خبرات البنوك المتخصصة في كيان بنكي واحد والإستفادة منها.

إلا أن هذا التوجه العالمي محمل بالعديد من المخاطر والتي يأتي في مقدمتها احتمال زيادة التركز في السوق وخلق أوضاع احتكارية وما لذلك من انعكاسات على عملاء البنوك.

وقد انعكس اندفاع البنوك في الدول الصناعية لدخول ميدان البنوك الشاملة على تركيبة مداخيلها حيث انخفضت المداخيل التقليدية في البنوك الأمريكية منتقلة من حوالي 90% في نهاية السبعينات إلى أقل من 50% في عام 1997، في حين ارتفعت مداخيل المتاجرة في المشتقات إلى ما بين 15 و 20%[79].

ولعل الدافع الحقيقي لتحول البنوك التجارية إلى البنوك الشاملة هو تراجع الوساطة البنكية التقليدية وتوسع الأسواق المالية، ففي سنوات 1980 و 1990تزايد لجوء المدخرين مباشرة إلى السوق المالي مما أدى إلى صعود منظمات التوظيف الجماعي OPC، ومنه النمو السريع للإدخار الجماعي عن طريقها، وذلك بدعم من السلطات العمومية خاصة في الدول الصناعية في إطار محاربة التضخم، وتشجيع توجيه الادخار نحو أسواق السندات لتمويل العجز العمومي بصفة أولية وكذلك نحو أسواق الأسهم ، ونمو هذه الأسواق حفز تدريجيا المؤسسات على تمويل احتياجاتها عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للمتاجرة.

1-1-2- الإستراتيجيات المتبعة من طرف البنوك قصد التنويع : تقوم استراتيجية البنوك الشاملة أساسا على استراتيجية التنويع بشقيه المتعلقين بمصادر التمويل والاستخدامات، إضافة إلى تطلع البنوك إلى دخول مجالات غير بنكية وممارسة نشاطاتها.

- **استراتيجية تنويع مصادر التمويل**: تقوم البنوك الشاملة ضمن هذه الاستراتيجية بالعديد من الأنشطة في التمويل ونذكر من أهمها[80]

- **إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول**: وهي شهادات لحاملها يمكن شراؤها وبيعها في أسواق النقد، في أي وقت دون الرجوع للبنك الذي أصدرها، وتعتبر ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل للبنك.

- **الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز البنكي:** ويتـــم ذلك من خلال إصـــدار سندات في أسواق رأس المال أو من خلال الاقتراض من شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية.
- **اتخاذ البنوك الشاملة لشكل القابضـــة المصرفية:** يسمح اتخاذ البنك لشكـــل الشركة القابضة بضـــم العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية إلى جانبه والتي تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية، حيث أنه إذا واجه البنك نقص في ودائعه تقوم إحدى هذه المؤسسات بالاقتراض من السوق وتحويله إلى البنك من خلال تقييده لديه.
- **التوريق: Securitisation** : حيث يتم من خلال هذه العملية تحويل الأصول غيـــر السائلـــة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وظهرت هذه العملية في الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، وقدرت أرباحها الصافية على المستوى الدولي خلال عام 1996 بحوالي 6مليار دولار،وتتم هذه العملية من خلال توريق البنك لقروضه في شكل مجموعات، ليتم شراؤها من قبل صناديق الديون الجماعية (FCC)، وهذه الأخيرة تقوم بإصدار حصص قابلة للمتاجرة في البورصة، ويقوم المستثمرون المؤسساتيون بالاكتتاب فيها أو شراءها، وهكذا تتم إعادة تمويل البنك.

– **استراتيجية تنويع الاستخدامات:** تتم عملية تنويع مجالات الاستخدامات البنكية من خلال عـــدّة جوانب أهمها [81]:

- **التنويع في محفظة الأوراق المالية:** بحيث تضم هذه المحفظة أوراق مالية بتواريخ مختلفـــة، وتعود ملكيتها لمؤسسات ذات أنشطة متنوعة ومتباعدة جغرافيا إلى جانب انفصال أنشطة هذه المؤسسات عن بعضها البعض.
- **تنويع القروض الممنوحة:** تقديم القروض لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وعلى مدى آجال زمنية مختلفة.
- **الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها:** وذلك من خلال القيام بأعمال الصيرفة الاستثمارية بما تتضمنه من شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركات وتسويقها إضافة إلى تسويق الأسهم دون شرائها وكذلك تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجديدة للعملاء، والقيام بتمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية من منطلق تقديم القروض طويلة الأجل لاتحاد العاملين المساهمين والتي يتم استردادها من حصيلة توزيعات الأسهم المشتراة ومساهمات اتحادات ونقابات العاملين، وأخيرا رسملة القروض والتي تتم من خلال استبدال القروض بحصص في رأس المال بعد فشل المؤسسات في سدادها.

– **اقتحام البنوك الشاملة لمجالات غير مصرفية:** يتم التنويع داخل البنك من خلال دخول مجالات غير مصرفية وذلك بهدف تعظيم الأرباح مع المحافظة على نقص مخاطر السيولة، ويتجســـد ذلك من خلال ممارسة الأنشطة التالية [82]:

- **التأجير التمويلي Leasing**: يتمثل في حصول البنك على موجودات منقولة أو عقارات ومـــن ثم

تأجيرها لمؤسسة ما، تقوم هذه المؤسسة إمّا بشرائها بقيمة متبقية عامة تكون منخفضة عند انتهاء مدة العقد الإيجاري شرط دفع أقساط تأجيرية متفق عليها، أو بإعادتها إلى البنك بعد الاستفادة منها نظير دفع أقساط تأجيرها أيضا، حيث تكون متحصلات الإيجار مضافا إليها القيمة المتبقية للأصل كافية لتغطية تكاليف الشراء بالإضافة إلى عائد مناسب.

- **الإتجار في العملة:** يتطلب هذا النشاط وجود بنوك كبيرة، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بإتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات من خلال ما تتوفر عليه من عملات وذلك مقابل عمولة متفق عليها.
- **إصدار الأوراق المالية:** تتولى البنوك الشاملة من خلال هذا النشاط إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال مقابل حصولها على عمولة محددة نظير تصريفها لهذه الأوراق المالية وإرجاع ما يتبقى منها في حالة عدم تمكنها من تصريف جميع الأوراق للمؤسسة المعنية بالإصدار دون تحمل أي تكاليف.
- **إدارة الاستثمارات لصالح العملاء:** كتكوين صناديق استثمار تقوم باستثمار ودائع العملاء، أو إدارة المحافظ المالية الخاصة بهم مقابل عمولة محددة ودون تحمل نتائج هذه الاستثمارات أو الإدارة.

1-2- أسس إدارة البنوك الشاملة:

يقصد بإدارة البنوك الشاملة إدارة مواردها واستخداماتها كما هو الحال بالنسبة لأي بنك آخر وذلك لخلق التوازن بين السيولة والمردودية عند حد أدنى من المخاطر.

1-2-1- أسس إدارة موارد البنوك الشاملة: تسعى البنوك الشاملة إلى تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد المتاحة لديها، وذلك من خلال إدارة موردين أساسيين هما[83]:

أ- إدارة رأس المال والاحتياطات: يستخدم رأس مال البنك في مواجهة نفقات بدء النشاط ومقابلة الطلب غير المتوقع على السيولة ومواجهة الخسائر المتوقعة، ولذا يجب إدارته بكيفية تضمن الاستجابة لهذه النفقات عند حدوثها، ويمكن تقدير حجم رأس المال المطلوب بمجموعة من العوامل نذكر منها:

- التنبؤ بالظروف الإقتصادية المستقبلية وما تحمله من رواج أو كساد.
- العلاقة بين رأس المال ونوعية الودائع سواء كانت ودائع جارية أو ثابتة.
- الموازنة بين متطلبات حصول المساهمين على أرباح معقولة وبين دعم مركز البنك المالي ودعم عمليات التوسع.
- تدخل السلطات النقدية المحلية والعالمية في تحديد حجم رأس المال بغرض حماية المودعين والعمل على استقرار المعاملات المصرفية.
- الخضوع لمعيار بال المتعلق بكفاية رأس المال والمحدد بـ 8% (نسبة الملاءة المصرفية) مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف ظروف الدول ودرجة المخاطر في كل أصل من الأصول.

ب- إدارة الودائع وتنميتها: تعتبر الودائع أساس الأعمال البنكية الأخرى مثل: الإقراض والاستثمار، ولذلك يسعى البنك دائما لاجتذاب أكبر قدر منها عن طريق المحافظة على سمعته وتقديم أجود الخدمات، وتحاول البنوك الشاملة تنمية ودائعها من خلال تبني بعض الاستراتيجيات التي تتلخص أهمها فيما يلي:

- **استراتيجية جذب فئات، جديدة من العملاء:** ويتم ذلك من خلال نشر الوعي المصرفي والادخاري داخل فئات المجتمع المختلفة، لا سيما الأطفال والشباب وذلك للتمكن من تأصيل هذا السلوك فيهم، وزيادة فاعليتهم في التعامل المصرفي في الحاضر والمستقبل.
- **استراتيجية تثبيت الموارد واستقرارها:** تسعى البنوك الشاملة لإبقاء أموال العملاء لديها أطول فترة ممكنة وذلك من أجل توفير مرونة أكبر في عمليات التوظيف، ولذا انتهجت بعض الاستراتيجيات التي نذكر أهمها:

- الإيداع بالتقسيط لدفع الضرائب: يقوم العميل بدفع أقساط ثابتة للبنك بفائدة معينة مع قيام هذا الأخير بإعفائها من كافة أنواع الضرائب ورسوم الدمغة، مع شرط أن يتم السحب منها لأغراض دفع الضرائب فقط من خلال إدارة البنك.
- الإيداع الثابت مع الخدمات التأمينية: يتم من خلال هذه الاستراتيجية دفع أقساط التأمين من حساب العميل شرط أن يكون هذا الأخير طويل الأجل.
- شهادات الاستثمار: أو ما يعرف بالشهادات الادخارية وتهدف إلى تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال.
- استراتيجية الحفاظ على سيولة البنك: ويقوم البنك في ظل هذه الاستراتيجية بتقديم خدمات للعميل تجعله يعتمد عليه في أداء كل معاملاته واحتياجاته المالية وذلك بغرض استقطاب جميع موارده المالية، وذلك من خلال توفير الخدمة على مدى 24 ساعة وبأسرع الطرق وأسهلها مما يشعر العميل بالراحة.
- استراتيجية دعم النشاط المالي للعملاء: يقوم البنك من خلالها بتسيير عمليات الأوراق المالية نيابة عن العملاء الذين يفتقرون للخبرة في هذا المجال، وكذا تسيير حساب ميزانية أسرة ذات دخل ثابت على مدى السنة.

1-2-2- أسس إدارة استخدامات البنوك الشاملة: تحاول البنوك الشاملة تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية في ظل درجة معينة من المخاطرة، وفي ضوء الأنشطة والوظائف الجديدة لهذه البنوك نجد[84]:

أ- إدارة وظيفة الاستثمار: تقوم إدارة محفظة الاستثمارات للبنك الشامل على أساس عدة خطوات هي:

- التنبؤ بظروف البيئة الخارجية ودراستها، مع الأخذ بعين الاعتبار سوق الأوراق المالية وخصائص الاستثمارات المتاحة وسياسة الاستثمار في الدولة وغيرها من العوامل.
- دراسة العلاقة بين موارد البنك وسوق الاستثمار، من خلال حصر البدائل الاستثمارية المتاحة لتكوين المحفظة الاستثمارية وتقييم نوعية الموارد المتاحة وهيكل الودائع واجمالي الموارد وحقوق الملكية ونسبة السيولة والاحتياطي.
- الرقابة على الخطة الاستثمارية وتقييم المحفظة الاستثمارية للبنك وهي مسألة ضرورية لضمان نجاح إدارة

محفظة الاستثمارات بالبنوك الشاملة.

ب- إدارة وظيفة الإقراض: وتتكون هذه الإدارة من عدة مكونات، يتعلق أولها بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك في مجال الإقراض وأنواع القروض الممنوحة، أما ثانيهما فيتعلق بتحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك، أما المكون الثالث فيحدد السقوف الائتمانية وآجال الاستحقاق ومتابعة الائتمان، في حين يحدد المكون الرابع والأخير مستندات الإقراض وأسسه.

ج- إدارة الخدمات المصرفية الإضافية والخاصة بالبنوك الشاملة: تنطوي هذه الإدارة على العديد من الخدمات التي تسعى البنوك إلى إدارتها بكفاءة عالية لتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وأهمها:

- **خدمات المعاملات الدولية:** وتشمل العديد من الخدمات أهمها:

- خدمات المصدرين والمستوردين والتي تشمل تقديم المعلومات والمشورة وإنهاء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير والاستيراد ولتمويل عمليات التبادل وإجراء التأمين.
- عمليات الأطراف الأخرى كإصدار وقبول الدفع الدولية بما تتضمنه من تحويلات بريدية وتحويل وإصدار الشيكات السياحية وبطاقات الائتمان الدولية.
- خدمات تمويل التجارة الدولية باستخدام الاعتمادات المستندية والكمبيالات المستندية.

- **خدمات أمانة الاستثمار:** وتعتبر إحدى السمات الرئيسية للبنوك الشاملة في مفهومها الحديث، وتتمثل هذه الخدمات في:

- خدمات الأفراد وتشمل قبول تنفيذ تفويضات العملاء وإدارة أموالهم.
- خدمات المشروعات والشركات وتشمل تقييم الأصول وإعداد نظم خاصة بالمعاشات للعاملين والقيام بعمليات الأوراق المالية وتقديم الاستشارات المهنية وإعداد المرتبات والأجور.
- خدمات متابعة المبيعات والتي تناسب الشركات والمنشآت التي تقوم بتوزيع منتجاتها في الداخل والخارج.

وفي هذا الإطار يمكن استيعاب دور البنوك الشاملة في ظل المتغيرات الاقتصادية والذي يختلف بالضرورة عن البنوك التقليدية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البنوك الشاملة لازالت تخضع لتحصيل المنافع والتكاليف إلا أن منافعها أكبر من تكاليف إدارتها، وانعكاس التطورات العالمية تعدى ظهور البنوك الشاملة والتي أحدثت تغيرات في نشاط البنك ليمس ملكية البنك ذاتها وذلك من خلال خصخصة البنوك العامة.

2- خصخصة البنوك:

ظهرت خصخصة البنوك كخطوة هامة تهدف إلى تطوير النظام البنكي من جهة وزيادة القدرة التنافسية للبنوك من جهة أخرى، كونها تتيح فرصة ومرونة أكبر لإدارة البنك في اتخاذ القرارات المناسبة وحسن توجيه واستخدام الموارد وفقا لأسس اقتصادية معروفة.

2-1- الخصخصة: المفهوم والأهداف:

تعدّدت المؤسسات الدولية التي نادت بضرورة خصخصة القطاعات الإقتصادية من أجل الإصلاح الاقتصادي والمالي- البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمؤسسة الأمريكية للتنمية - وذلك من خلال تحويل ملكية الشركات العامة إلى الملكية الخاصة، وبذلك إعطاء الدور الرائد في الاقتصاد للمبادرات أو الجهود الفردية، وعلى الرغم من أن مفهوم الخصخصة قد ظهر في بريطانيا منذ نهاية الستينات إلا أن ما أكسب الخصخصة أهميتها ولفت الانتباه إليها هو البرنامج الشامل الذي نفذته حكومة المحافظين في بريطانيا بزعامة مارجريت تاتشر عام 1979، وقد تضمن البرنامج تحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص، ودفع نجاح التجربة البريطانية مختلف الدول إلى تطبيق برنامج الخصخصة لإعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي.

2-1-1- معنى الخصخصة: ظهرت العديد من التعريفات للخصخصة، إلا أنها تصب جميعا في نفس المعنى فنجد من عرفها على أنها التحول إلى الملكية الخاصة عن طريق بيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص[85].

كما نجد من يعرفها على أنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية[86].

وذهب آخرون لتعريف الخصخصة على أنها توسيع للملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد، ومفهوم توسيع الملكية الخاصة أصبح متبعا بواسطة العديد من الدول ويتم ذلك من خلال تصفية القطاع العام (كليا أو جزئيا) أو عن طريق عقود الإيجار ومنح الامتيازات، ويشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي، وإنما يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبيا وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص.

ومنه يمكن القول أن خصخصة البنوك هي سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي عن طريق تحويل بنوك القطاع العام بيعا وإدارة وتهيئة البيئة الإقتصادية ليتمكن القطاع الخاص من اتخاذ قراراته التمويلية والخدمية بعيدا عن البيروقراطية من أجل تقديم خدمات أكثر جودة في ظل منافسة تؤدي إلى المزيد من التحسن وجذب المزيد من التوظيفات المالية.

وظهرت خصخصة البنوك كرد فعل للفوضى التي شهدتها هذه الأخيرة، إثر تحكم وتدخل الحكومة في تسييرها حيث تقوم بفرض سقوف على أسعار الإقتراض والإقراض، وتوظيف الإئتمان في مشاريع معينة ممّا نتج عنه قصور استجابة هيكل أسعار الفائدة لمتغيرات السوق وضعف دور الوساطة المالية الرسمية، وتدني تكلفة الإقراض مما شجع على الإفراط في الإقراض من الجهاز البنكي وارتفاع معدلات التضخم وتراكم الديون المتعثرة، وتزايد الفساد داخل البنوك العامة واختلاط الأهداف المالية والاقتصادية للبعض منها، إلى جانب احتدام المنافسة بظهور الكيانات البنكية العملاقة وتزايد اتجاه المؤسسات غير البنكية إلى أعمال البنوك.

وبهذا فإن عملية خصخصة البنوك هي إعادة لتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من التدخل في النشاط البنكي المفرط وإفساح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع هذه العملية، غير أنه هناك العديد من الأهداف الأخرى نتعرض لها في النقطة الموالية.

2-1-2- أهداف خصخصة البنوك: تتلخص أهم الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من عملية الخصخصة في البنوك فيما يلي[87]:

- **تعميق المنافسة في السوق البنكية وتحسين آداء البنوك:** تؤدي زيادة المنافسة بين البنوك إلى تخفيض هامش الوساطة المالية، وذلك ما ينعكس إيجابيا على تمويل المشاريع بما يحقق النمو الإقتصادي، كما ينتج عنها سعي البنوك باستمرار للإبداع واستحداث خدمات بنكية جديدة وتدنية تكاليف الخدمات القائمة وتحسين جودتها.

- **تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:** تؤدي عملية خصخصة البنوك إلى طرح أسهمها في البورصة وتزايد عمليات التداول فيها خاصة مع ما تتميز به البنوك من ثقة لدى الأفراد، فيزيد المعروض من الأوراق المالية ومن ثم تزداد سعة السوق وتتطور، كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع مما قد يشجع على زيادة توجيه مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك إلى الملكية الخاصة تمر بسهولة ويسر.

- **تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات البنكية:** يسمح تحرير الإدارات واستقلاليتها عن التدخل الحكومي إلى حريتها في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات البنكية، حيث اتضح أن البنوك المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة، وكل ذلك يتيح آداء الخدمات البنكية بكفاءة أعلى.

- **ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:** يدفع تخفيض سيطرة الدولة على البنوك العامة إلى ترشيد إنفاقها العام، كما أن خصخصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة بكفاءة أكثر في ظل وجود سوق أوراق مالية متطورة.

2-2- الأبعاد المختلفة لخصخصة البنوك:

يتسّم الجهاز البنكي بخصوصية نشاطه، لذلك فإن خصخصة البنوك تتسم بالعديد من الأبعاد التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق برنامج ناجح للخصخصة وتتلخص أهمها فيما يلي:

2-2-1- البعد الإداري والتنموي والإجتماعي للبنوك[88]: يقصد بهذا البعد في شقيه الأوليين إمكانية التخلص من النظم الإدارية والتنظيمية المطبقة في ظل الملكية العامة،والتي عادة ما تسيطر عليها تعليمات حكومية لها تأثيرها الواضح في مجالات التوظيف واستثمار الأموال البنكية بالرغم من تمتع البنوك العامة بميزة الفصل بين الملكية والإدارة، وعادة ما تبدأ الدولة بخصخصة البنوك الأضعف نسبيا ماليا وإداريا لتخليصها من الإفلاس

وضمان إدارتها بطريقة أكثر كفاءة وفعالية بعد خصخصتها، الأمر الذي ينتج عنه احتكاك بين البنوك الخاصة والعامة فتتولد منافسة في جذب العملاء وتوظيف الأموال مما قد يحسن من وضعية البنوك العامة.

تعتبر البنوك العامة العصب المحرك لخدمة الاقتصاد الوطني، حيث تدعم الإصلاح الاقتصادي من خلال تمويل المشروعات الوطنية الضخمة ذات المردود البعيد المدى والذي يعكف القطاع الخاص عن تمويلها، الأمر الذي يستدعي خصخصة جزئية للبنوك العامة أي أن البنوك العامة هي الفاعل الأساسي في التنمية الإقتصادية.

أمّا فيما يتعلق بالبعد الإجتماعي فنجد أن البنوك العامة تستخدم أعدادا كبيرة من العمال عكس البنوك الخاصة التي تتجه إلى تطبيق تكنولوجيا الخدمات البنكية ومكننة نظم العمل البنكي، مما يثير الكثير من المخاوف إثر تسريح العمالة الزائدة، كما نجد الخدمات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي مثل: خدمات أصحاب المعاشات، وصغار المستثمرين في المشروعات الصغيرة والحرفية و التعاونية التي تتيح لهم الحصول على الائتمان الميسر دون ضمانات للمساهمة في علاج مشكلة البطالة، إلا أنه يمكن علاج كل ذلك من خلال الحفاظ على حقوق العاملين بعد الخصخصة كوضع برامج تدريبية لرفع كفاءتهم والاستفادة القصوى من قدراتهم.

2-2-2- البعد الخاص باختيار الأسلوب المناسب لخصخصة البنوك: توجد عدّة خيارات أمام صانع القرار لخصخصة البنوك العامة وعليه أن يختار الأسلوب الأنسب والأمثل منها،حيث نجد[89]:

- الأسلوب الأول: الطرح العام للاكتتاب: يقصد بالطرح العام قيام الحكومة بطرح كل أو جزء من أسهم رأسمال البنك للبيع للجمهور، من خلال سوق الأوراق المالية مع مراعاة اختيار الوقت المناسب لطرح تلك الأسهم، حيث يجب أن ترتبط بحالة السوق، أما إذا لم يكن كذلك فلا بد من تقييم المنشأة البنكية وتقدير عدد الأسهم التي سيتكون منها رأس المال، إضافة إلى تحديد السعر الذي سيباع به السهم ويتولى هذه العملة بيتا للسمسرة أو بنكا آخر بالإضافة إلى قيامه بمسؤولية تسويق الإصدار، ويعتبر هذا الأسلوب أفضل الأساليب على الإطلاق من وجهة النظر الاقتصادية، لما يؤديه من توسيع في نطاق الملكية وفي قاعدة المنافسة.

- الأسلوب الثاني: الطرح الخاص للإكتتاب: ويقصد به بيع أسهم البنك أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين بل وقد يتم البيع لبنك آخر قائم بالفعل، وقد يفضل الكثير من المستثمرين الطرح الخاص على الطرح العام وذلك لعدة أسباب من أبرزها عدم وجود التزام بنشر المعلومات التي تفرض على المؤسسات التي تطرح أسهمها للتداول العام، وهو ما يضفي سرية على أنشطة البنك إلى جانب توفير تكاليف نشر تلك المعلومات، إضافة إلى تميز هذا الأسلوب بصغر عدد المساهمين مما يسهل على الإدارة اتخاذ القرارات إلا أنه يحمل الكثير من المساوئ أهمها احتمال القيام بعمليات تواطؤ بين المستثمرين وسيطرة الأجانب على البنك في حالة فتح الاكتتاب لهم.

- الأسلوب الثالث: تملك العاملين وأعضاء الإدارة لحصة من رأسمال البنك: ويعتبر هذا الأسلوب تحفيزي لهؤلاء الأفراد من أجل العمل بإخلاص وجدية لتطوير البنك انطلاقا من أن مصلحتهم الخاصة تصب في مصلحة البنك وتعظيم هذه الأخيرة يعود عليهم بالفائدة.

- **الأسلوب الرابع: خصخصة الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأسمال البنك:** رغبة في الاستفادة من الوفورات والمزايا الإدراية والضرورية للنجاح في المنافسة البنكية مع استمرار حصول الدولة على الفائض السنوي من الأرباح دون التدخل في الأعمال الإدارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد أثارت أساليب الخصخصة الكثير من الجدل لا سيما فيما يتعلق بهوية المستثمر المشتري، ليرى البعض أن السماح للأجانب باقتحام البنوك تمكن من إدخال التطوير اللازم واستخدام التقنية الحديثة ونقل الخبرات في مجال الإتجاهات الحديثة، في حين يرى البعض الآخر أن دخول الأجانب إلى هذا القطاع الحيوي يثير الكثير من المخاوف لا سيما أن رأس المال الأجنبي يسعى فقط إلى تحقيق الربح، ويخرج بسرعة عندما تظهر بوادر أزمة مالية وتعتبر الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا والبرازيل أحسن مثال على ذلك.

ويمكن القول مما سبق أن خصخصة البنوك تلعب دورا كبيرا في تفعيلها والنهوض بها وزيادة قدرتها التنافسية، إلا أن تلك العملية يجب أن تتم من خلال إجراء تعديلات قانونية تسمح بتحقيقها وباختيار أسلوب أمثل للخصخصة يتم من خلاله التقييم الموضوعي والدقيق لأصول البنك وخصومه وسط ساحة بنكية يتولى فيها البنك المركزي آداء وظيفته الأساسية والمتمثلة في الرقابة البنكية.

3- الاندمـــــاج البنكـــــــــي:

أصبحت عملية الاندماج البنكي ضرورة تبنتها معظم البنوك في العالم، وذلك لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق البنكية إلى جانب تكوين قاعدة رأسمالية ضخمة تقوم بتقديم الخدمات البنكية اللازمة بكفاءة وفعالية استجابة لما يعرفه عالم اليوم من توسع كبير في التجارة الدولية والتبادل الاقتصادي.

3-1- الاندماج البنكي : المفهوم والأنواع:

لم تشمل عملية الاندماج البنكي البنوك الصغيرة فقط، ولكن تعدتها إلى البنوك الكبيرة الحجم والتي تتمتع بمركز تنافسي مهم في الأسواق المصرفية العالمية، كما لم تقتصر عملية الاندماج المصرفي على البنوك الخاصة بالدولة ذاتها ولكن امتدت لتتم عبر الحدود بين البنوك (Cross - Border)الأمر الذي يدفعنا إلى التعريف بهذه الظاهرة والتوقف عند أهم أنواعها.

3-1-1- التعريف بالاندماج البنكي: يعتبر الاندماج البنكي اتفاق بين بنكين أو أكثر على ضم كافة مواردهما واتحادهما في وحدة واحدة بحيث يصبح الناتج كيانا واحدا له شخصية اعتبارية مستقلة عن البنوك التي اندمجت وفقدت بالتالي شخصيتها المستقلة ويكون هذا الكيان أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة[90].

ويقودنا هذا التعريف إلى الوصول إلى نتيجتين أساسيتين هما:

- **أولا:** يقوم الاندماج البنكي على أربعة عناصر أساسية[91]:
  - وجود بنكين أو أكثر قائمين قبل الاندماج.
  - تربط اتفاقية الاندماج بين البنوك المعنية.

- وضع كافة الشركاء لحصصهم في هذه البنوك في مجموع مشترك لتكوين رأس مال واحد.
- فناء الشخصية المعنوية للبنوك المندمجة.

– ثانيا: تسمح عملية الاندماج البنكي بالانتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل من خلال تحقيق الأبعاد التالية:

- **البعد الأول:** المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين.
- **البعد الثاني:** خلق وضع تنافسي أفضل للكيـــان البنكي الجديد تزداد فيه فرص الإستثمار والعائـــد وإدارة الموارد والدخل الجديد بشكل أكثر فعالية وكفاءة وإبداع.
- **البعد الثالث:** إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفـــاءة.

وقد شهدت السوق البنكية العالمية الكثير من الاندماجات البنكية، حيث بلغت قيمة هذه الأخيرة حوالي 2.6 تريليون دولار سنة 1998 بزيادة نسبتها 54% عن عام 1997، وقد بلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي 1.6 تريليون دولار لتعكس 1400 صفقة اندماج، أما نصيب الاتحاد الأوروبي فقد بلغ 700 مليار دولار بزيادة 30% عن قيمة صفقات الاندماج البنكي له سنة 1997[92].

ونجد أن أهم الاندماجات في مجال البنوك قد أعلن عنها في أفريل سنة 1998 بين بنك" ترافلزر جروب" و"سيتي كووب" تحت اسم " سيتي جروب" بحجم تعدى 72 مليار دولار.

أمّا في سنة 1999 فقد بلغت قيمة الاندماجات البنكية 3.43 تريليون دولار من بينها الاندماج المعلن عنه من طرف 3 بنوك يابانية في أوت 1999 بمبلغ يصل حجمه إلى 142 مليار دولار لتكوين شركة قابضة عملاقة انطلق عملها في خريف سنة 2000، أما فيما يتعلق بقيمة شراء الصفقات نجد اندماج مسوبيتشي وبنك طوكيو 33.8 مليار دولار، "تي إس بي جروب" و"لويدز بنك" 15.3 مليار دولار، و"اس بي سي كوميونيكسي" و"باسيفيك" 16.5 مليار دولار، بينما شهد عام 2000، إبرام صفقة عملاقـــة بين بنكـــي" دويتش" و" درسوزنيك" الألمانيين وتبلغ قيمة الصفقة 1.2 تريليون دولار.

كذلك فقد رصدت مجلة The Banker في عددها الصادر في جوان 2005،عددا من المتغيرات والظواهر الجديدة التي تخص أكبر ألف بنك، وكان من أبرز تلك الظواهر استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على ما يقارب ثلثي رؤوس الأموال والأصول البنكية على مستوى العالم، كما رصدت المجلة تزايد الاندماجات بشكل كبير على الساحة البنكية التي أدّت إلى تدعيم تلك البنوك، والأرباح التي حققتها الكيانات البنكية الدولية الكبيرة وكان من الملفت للنظر ارتفاع إجمالي الأرباح بنحو 30.3%خلال عام 2004 ليبلغ 544 مليار دولار مقابل 417 مليار دولار لسنة 2003، وارتفاع إجمالي الأصول ليبلغ 60.5 تريليون دولار مقابل نحو 52.4 تريليون دولار عام 2003[93].

3-1-2- أنواع الإندماج البنكي: تتنوع عمليات الاندماج البنكي مع تنوع وتعدد الأسباب والظروف والأهداف المستقبلية من هذه العملية ومن ثم فإن مجمل هذه العناصر يجعله يتم من خلال أنواع متعددة، نذكر أهمها فيمايلي(94):

- الإندماج البنكي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: يصنف طبقا له الاندماج إلى الأنواع التالية:

● الاندماج البنكي الأفقي: Horizontal Mergers : والذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط، مما يؤدي إلى بروز مشكلة نمو و تزايد الاحتكارات البنكية العملاقة في السوق، وقد تفطنت الحكومات لهذا الأمر وأصبحت تتدخل في تنظيمه حتى تضمن قدر من المنافسة وذلك من خلال تقديم طلبات الاندماج المصرفي إليها ودراستها والبث فيها قبل القيام بها.

● الاندماج البنكي الرأسي:Vertical Mergers: ويتم بين البنـــوك الصغيرة في المناطق المختلفـــة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، وتصبح بذلك البنوك الصغيرة وفروعها امتداد لهذا الأخير.

● الاندماج البنكي المختلط أو المتنوع:Conglomerate Merger: يتـــم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، وهو ما يعني اختلاف الخدمات البنكية التي يقدمها كل بنك.

- الاندماج البنكي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: وتندرج تحت هذا المعيار الأنواع التالية:

● الاندماج البنكي الإرادي:Friendly Merger: يتم بموافقـــة كل من إدارة البنك الدامـــج والبنك المندمج،حيث يتقدم البنك الدامج بعرض شراء لمجلس إدارة البنك المندمج، ومن ثم تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم كتاب إلى مساهميها، توصي فيه بالموافقة على عملية الاندماج المصرفي، وفي حالة إتمام الموافقة و عدم وجود معارضة من الحكومة فإن البنك الدامج يقوم بشراء أسهم البنك المندمج.

● الاندماج البنكي القسري:Compulsory Merger: يتم نتيجة تعثر أحد البنوك، وتلجأ إليه الدولة لتنقية النظام البنكي من البنوك المتعثرة وذلك لخدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام والجهاز البنكي بشكل خاص، ويتم من خلال تقديم إعفاءات ضريبية مشجعة أو عن طريق تقديم قروض ميسرة.

● الاندماج البنكي العدائي:Hostile takeover: يتم ضد رغبة البنك المستهدف، ويحدث عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على بنك يتميز بإمكانيات جيدة، وهذا ما يجعل البنوك الأخرى تحاول الاستيلاء عليه ودعمه بإدارة قوية تحقق الاستغلال الأمثل لموارده، حيث تقوم إدارة البنك الدامج بتقديم عروض شراء مباشرة إلى مساهمي البنك المستهدف بأسعار عادة ما تكون أكبر من السعر السوقي للسهم لتحفيزهم على البيع، أو الشراء مباشرة من البورصة.

- الاندماج البنكي بمعايير أخرى: ويمكن أن نذكر في هذا الصدد بعض الأنواع التي تحققت فعلا على الساحة العالمية:

● الاندماج بالابتلاع التدريجي: يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا من خلال الشراء التدريجي لفرع

أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه.

- الاندماج بالحيازة ونقل الملكية: يتم من خلال شراء أسهم البنك المدمج، ويتم بشكل فجائي أو تدريجي.
- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: من خلال شراء عمليات بنكيـــة بذاتها، مثل عمليات خاصـــة بمحافظ الأوراق المالية، المشتقات البنكية وعمليات توريق الديون، ويتم ذلك بشكل متتالي حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي.
- الاندمـــاج بالضـــم: يقوم على مجلس إدارة موحـــد للبنكين معا، على أن يحمل الكيان البنكي الجديـــد أسهمهما معا.
- الاندماج بالمزج: يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لينتج كيان بنكي جديد هو خليط بين البنوك المندمجة باسم جديد ووضع جديد.

ويختلف الأسلوب المتبع في عملية الاندماج المصرفي حسب الدوافع الحقيقية وراء هذا الأخير وهذا ما سنعرفه فيما سيتقدم.

3-2- دوافع الاندماج البنكي وضوابطه:

تهدف عملية الاندماج المصرفي إلى الوصول بالوحدة البنكية الجديدة إلى وضع معين يعكس زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح وزيادة القدرة التنافسية، مما يستلزم الأخذ بعين الاعتبار بعض الضوابط الأساسية التي يجب أن تحكم هذه العملية.

3-2-1- دوافع الاندماج البنكي: تتعد الأسباب التي تقف وراء عملية الاندماج البنكي ولعل أهمها[95]:

- تقوم البنوك بالاندماج مع بنوك أخرى وكذلك مع شركات التأمين في محاولة منهـــا لاستغـــلال وفورات الحجم، فتح أسواق جديدة، خلق مصادر جديدة للإيرادات وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية.
- تنويع محفظة التوظيف نتيجـــة تجميع الموارد التي تتيح مـــدى أكبر من التوظيـــف بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر البنكية وتأمين تدفق الإيرادات.
- نشوء الأزمات الإقتصادية العالمية والأزمات البنكيـــة وما نجم عنها من تغير في البنوك العالميـــة مما اضطر معظمها إلى الاندماج البنكي لتحسين أوضاعها.
- رغبة السلطات النقديـــة في تنظيـــم الجهاز البنكي للحفاظ على سلامتـــه وتفادي حدوث أزمات بنكية وبالتالي تحقيق الإستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- مواجهة التغيرات العالمية والتي تأتي على رأسها تحرير تجارة الخدمات المالية، وتطبيق معايير كفايـــة رأس المال، وكذا الاتجاه المتزايد نحو ما يعرف بالبنوك الشاملة والتي تسمح للبنك بالقيام بجميع الأعمال، دون أن ننسى سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات واقتصاديات السوق وبالتالي سيادة المنافسة.

ويمكن القول أن هذه الأسباب وحدها لا تكفي لتحقيق عملية الاندماج، بل يجب أن تتوج بمجموعة من الإجراءات التي تضمن نجاح هذه العلمية كتوفر رغبة حقيقية لدى القائمين على عملية الاندماج على تحقيقه،

وكذا التنسيق الفعال بين الوحدات المندمجة بما تسمح به القوانين واللوائح إن كانت موجودة، ووضعها إن كانت مفتقدة، وبالتالي فإن عملية الاندماج تخضع لمجموعة الضوابط الواجبة التنفيذ حتى تتسم هذه العملية بالكفاءة والفعالية المنتظرة منها.

3-2-2- ضوابط الاندماج البنكي: يحتاج قرار الاندماج البنكي إلى دراسة متأنية وعميقة قبل إقراره وذلك لوضع الضوابط الأساسية التي يجب أن يخضع لها وتتمثل أهمها فيما يلي[96]:

- من الضروري أن تسبق عملية الاندماج البنكي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك الداخلة فيها، ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل.

- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج البنكي لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج المصرفي في البنوك المحلية.

- يجب أن تسبق عملية الاندماج البنكي دراسات كاملة توضح النتائج المتوقعة عن حدوث الاندماج، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له وذلك لكي تتحقق النتائج المطلوبة من القيام به، ويجب أن تلعب السلطة التنفيذية الممثلة في البنك المركزي دورا فعالا في تقيم تلك الدراسات والتحقق من سلامتها، ومدى دقة نتائجها.

- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج البنكي مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها، وعدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للبنوك إلا في أضيق الحدود، مع وجود ضرورة ملحة لذلك.

- ضرورة توفر المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان البنكي الجديد، وهو ما يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل في عملية الاندماج و مجلس الإدارة والخدمات البنكية التي سيتم التعامل فيها وتقديمها، ودراسة مدى توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج البنكي.

- تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان البنكي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير الحاكمة لعملية الاندماج والتي ترتبط بمدى تحسن الإيرادات المستقبلية وإدارة المخاطر ودرجة انخفاض المخاطر المصرفية إلى جانب دراسة درجة التكنولوجيا المالية التي يمكن الحصول عليها ومدى إمكانية استيفاء شروط الملاءة وكفاية رأس المال وفقا لقواعد لجنة بال.

- فعالية الرقابة البنكية على عملية الاندماج البنكي.

3-3- مراحل الاندماج البنكي وآثاره:

تعتبر عملية الاندماج البنكي قرارا مصيريا لمستقبل البنك المندمج، والذي قد ينتج عنه زيادة قوة البنك الدامج التنافسية أو اضمحلالها باستمرار وزواله نهائيا، ولذا يجب أن يمر هذا القرار بمراحل تسمح بإدراة واستنتاج آثاره حتى يتم الفصل نهائيا في تنفيذ العملية أو إلغائها.

3-3-1- مراحل الاندماج البنكي: يمر قرار الاندماج البنكي بعدد من المراحل نلخصها فيما يلي[97]:

- **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التمهيدية لعملية الاندماج البنكي يتم فيها إعداد التصورات الأولية لهذه العملية ومتطلباتها من اعادة هيكلة البنك والمحددات المختلفة للإندماج، وتحديد قيمة البنك المدمج وأساليب تسديدها.
- **المرحلة الثانية:** الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة النتائج المترتبة عنه سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء، أو من جانب السوق البنكي ككل.
- **المرحلة الثالثة:** يتم فيها تقدير مدى تأثير البنك الجديد على السوق البنكي وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن، وكيفية تحسين الآداء في الأوضاع الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة طرق لكيفية تحقيق الاندماج البنكي بقرار إداري تأخذه السلطة المختصة، وعلى كل الأطراف المعنية الامتثال لقرار هذه السلطة ومن أهم الطرق المتبعة نجد:

- **الطريقة الأولى:** وهي العملية التفاوضية الودية حيث تلتقي من خلالها إرادة ورغبة بنكين أو أكثر نحو الاندماج المصرفي وتحاول هذه الطريقة تعظيم مصلحة المتفاوضين معا.
- **الطريقة الثانية:** وهي الطريقة القسرية الإجبارية، والتي تقوم على شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك ومن خلال الجمعية العمومية له يتم اتخاذ قرار الاندماج المصرفي وفقا للأغلبية وبعد موافقة السلطات النقدية في الدولة، وقد تنتهز هذه الطريقة فرصة مرور بنك آخر بأزمة عنيفة وشراءه بمبلغ رمزي مقابل الوفاء بالتزاماته، وتتم أيضا في ظل ظروف خاصة ولكن في إطار آليات السوق والحرية الاقتصادية التي تتمتع بها الأنظمة الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة.

ولذلك فإن عملية الاندماج المصرفي ترتكز على جوانب هامة وهي:

- **الجانب الأول:** الأهداف، التي يراد تحقيقها.
- **الجانب الثاني:** تحديد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج المنتظرة من حيث كونه اندماج رأسي أو اندماج أفقي أو متنوع.
- **الجانب الثالث:** وضع خطة الاندماج المصرفي، والتي تضع قرار الاندماج الرشيد.

3-3-2- آثار الاندماج البنكي: تهدف عملية الاندماج البنكي إلى تحقيق العديد من الإيجابيات من جهة، ومواجهة مختلف المخاطر التي قد تنجم عنه أو عن الوضعية الاقتصادية العالمية من جهة ثانية.

أ-إيجابيات الاندماج البنكي: يسمح الاندماج البنكي بتحقيق جملة من المزايا المرهونة أساسا بامتثال هذه العملية إلى أسس واقعية ومدروسة، ولعل أهم هذه المزايا[98]:

- **تحقيق وفورات الحجم** (Economie of Scale): تتحقق وفورات الحجم للبنوك من خلال:
  - الوفورات الداخلية: الناتجة عن إمكانية حصول البنوك المندمجة على التكنولوجيا البنكيـــة والمالية المتطورة والتي تعتبر من أهم وسائل زيادة القدرة التنافسية لتلك البنوك.

- الوفورات الإدارية: الناتجة عن إمكانيـــة استقطاب أفضـــل الكفاءات وتنميـــة مهارات وخبرات المدراء والموظفين، فضلا عن خلق إدارات متخصصة، مما ينعكس إيجابا على سير العمل وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الآداء ودعم الرقابة الداخلية.
- الوفورات الخارجية: الناتجـــة عن إمكانيـــة الاستفادة من شروط أفضل في التعامـــل مع البنوك الأخرى والمراسلين نظرا لأن البنوك المندمجة تصبح في وضع أقوى ماليا.

ولا شكّ أن هذه الوفورات الثلاثة تكون سببا رئيسيا في تخفيض التكلفة تبعا للتخفيض الكبير والملموس في النفقات نظرا لزيادة الإنتاج.

– **تحقيق متطلبات النمو والتوسع:** يعدّ الدمج من أفضل الوسائل للنمو والتوسع خاصة في حالة ضيق نطاق الأسواق المحلية نظرا لإشتداد المنافسة وانخفاض الوعي البنكي وعدم تنويع الأنشطة بالإضافة إلى تقييد عملية إنشاء البنوك الجديدة من قبل السلطات النقدية في داخل نطاق الدولة، حيث يؤدي الاندماج إلى زيادة قدرة البنك على تنويع منتجاته وأنشطته بالإضافة إلى توفير إمكانية الانتشار الجغرافي السريع بالسوق دون تحمل تكلفة بدء الدخول فيها ومن ثم تعزيز موقع البنك في السوق المحلي والخارجي وزيادة حصته ونشاطه بأقل تكلفة ممكنة.

– **مواجهة حالة التمصرف الزائد (Over Banking):** حيث يؤدي صغر حجم السوق البنكي في بعض الدول قياسا بعدد المؤسسات البنكية فيه إلى عدم كفاءة الآداء وانخفاض الإنتاجية في هذه الأسواق وبالتالي تراجع معدلات العوائد على توظيفات واستثمارات البنوك ويؤدي الدمج بذلك إلى تنقية القطاع البنكي وتقوية وحداته.

ورغم كل هذه المزايا والآثار الإيجابية للإندماج المصرفي إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية.

ب – سلبيات الاندماج المصرفي: يمكن تلخيصها فيما يلي:

– ظهور مؤسسات مالية كبيرة الحجم تعمل على ترسيخ وتعميق الاحتكار مما يؤدي إلى فرض شروط تعاملها على السوق وعلى المتعاملين، ولكن يمكن الحد من ذلك عن طريق فرض قيود حكومية وتشريعات تمنع الاحتكار.

– زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة البنكية وليس انخفاضها.

– كشفت الدراسات إلى أن معدل النجاح لعمليات الاندماج يتراوح ما بين 50% و 75%، فمن ضمن 115 حالة اندماج تمت دراستها وجد أن 52% منها انتهى بالفشل، وذلك لعدم وجود نظرية عامة للاندماج البنكي.

– زيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب وبالتالي تعثر هذه البنوك العملاقة وما لذلك من أثر على الاقتصاد الوطني، وهذا ما حدث فعلا في جنوب شرق آسيا.

–من المؤكد أن الدمج سوف يؤدي إلى الاستغناء عن بعض الموظفين والعاملين في البنوك المدمجة وهذا أمر يجب الانتباه إليه والاستعداد لامتصاص هذه العمالة الفائضة.

ولذا تعتبر عملية الاندماج المصرفي أحد الخيارات الاستراتيجية لمواجهة التحديات الاقتصادية المتتالية والتي تتطلب قيام الكيانات الاقتصادية الكبيرة في كافة المجالات والأنشطة لا سيما مجال البنوك الذي يعتبر العصب المحرك

للإقتصاد الوطني والعالمي، ولسماح لهذا القطاع بتوفير الخدمات الحديثة بسرعة وفعالية وتكلفة منخفضة، كما دفعت شدة المنافسة بين البنوك إلى ظهور ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية.

4- البنوك الإلكترونية ووسائل وأساليب الدفع الحديثة:

يشهد العالم حاليا تحولا في مجالات عديدة، وساعد في هذا التفاعل تطور صناعة الحاسوب وأجهزة المعلوماتية، الأمر الذي يسمح بتبادل البيانات عبر الشبكات وبوسائل متناهية في الصغر،كما سمح أيضا باستغلال هذه التكنولوجيا الحديثة كوسيط لتسهيل عمليات كانت تتطلب الكثير من الجهد والوقت، حيث تحولت البنوك إلى ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية التي يتم التعامل فيها من خلال بنوك إلكترونية الأمر الذي أدى إلى تطوير أدوات الدفع وأساليبه للتنسيق مع هذا النوع من البنوك من جهة، والتفاعل مع تطورات أخرى كالتجارة الإلكترونية التي تعتمد على وسائل دفع محددة من جهة ثانية.

4-1- البنـــوك الإلكترونيـــة:

يهتم المتعامل مع البنك عادة بمعرفة عنوان مقره أو مقر الفرع الذي يتعامل معه، حتى يتمكن من الحصول على خدماته، وغالبا ما يختار الفرد بنكا أو فرعا يكون أكثر قربا من محل إقامته توفيرا للوقت والجهد،ولكن التطورات التكنولوجية جعلت عنوان البنك يتحول من رقم مبنى في أحد الشوارع بإحدى المدن إلى عنوان إلكتروني على شبكة الأنترنيت العالمية، ويعرف هذا النوع الجديد من البنوك بالبنوك الإلكترونية، وقد أدى ظهوره إلى تغيير المفهوم التقليدي للبنك.

4-1-1- ماهية البنك الإلكتروني: ظهرت البنوك الإلكترونية على شبكة الأنترنيت منذ عام 1995 بشكل رسمي، ويستخدم اصطلاح البنوك الإلكترونية Electronic Banking كتعبير متطور وشامل للمفاهيم المتعددة والتي تشمل مفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد Remote Electronic Banking أو البنك المترلي(Home Banking)و جميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المترل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده العميل، حيث يقوم هذا الأخير بطلب رقم معين فيقوم جهاز خاص محمل عليه برنامج معلومات بالرد عليه، ويطلب منه إدخال الرقم السري الذي سبق أن أعطاه له البنك، ثم يقوم هذا الجهاز بتحويل المكالمة إلى موظف يطلق عليه"خادم العملاء" يوجد داخل مركز الاتصال، وفي هذه اللحظة تظهر صورة العميل على شاشة الكمبيوتر الموجودة أمام الموظف، كما تظهر صفحة بها كل البيانات الخاصة بالعميل ويحصل هذا الأخير على الخدمة التي يريدها فورا، ورغم حداثة نظـــام البنك الإلكتروني إلا انـــه ثبت أن هذا النظـــام يحقـــق للبنك أرباحـــا تعادل 6 أضعـــاف أرباح البنك العادي[99]،وذلك لأن البنك الإلكتروني يستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحسين علاقاته وتوسيع مجال تعاملاته مع العملاء، وذلك من خلال التعامل مع البيانات الشخصية التي لديه عن العميل بطريقة ذكية، ليقوم بتسويق خدمات من نوع جديد للعملاء لم تكن تدخل من قبل في إطار الخدمات البنكية، كأن يعرض البنك على العميل

تمويل دراسة ابنه بعد تخرجه للحصول على شهادات عليا نظير أقساط معينة، وهذا الأسلوب يوسع من نشاط البنك ويرفع أرباحه بدرجة كبيرة كما يضمن رضا عملاء البنك على خدماته وبالتالي استمرارهم في التعامل معه.

وقد بدأت إدارة البنوك تدريجيا في تبني تقديم خدمات بنكية من خلال شبكة الأنترنيت لقلة تكلفتها وساعد هذا التدرج في تقبل العملاء لهذه الخدمة والتأقلم معها والتدرب عليها، ولكن نمت في الدول المتقدمة بسرعة كبيرة حيث أنها تضاعفت في غضون فترة لم تتعد الستة أشهر في أوروبا الغربية، وأصبح العائد من تلك الخدمات يمثل 13% من دخل البنوك، وتطورت هذه الفكرة أخيرا لإقامة بنك كامل يقدم خدماته للعملاء من خلال شبكة الأنترنيت، وهو ما يطلق عليه بالبنك الاعتباري" Virtual Bank".

وبهذا يمكن القول أن البنك الإلكتروني هو كل نشاط بنكي موجه سواء إلى عميل محدد أو إلى عميل محتمل عن طريق أداة إلكترونية (الهاتف الجوال، الكمبيوتر، موزع إلكتروني للنقود، شباك بنكي أتوماتيكي) مستخدما تقنية اتصالية أساسية (شبكة الأنترنيت، شبكة التليفونات)[100].

4-1-1- مزايا ومخاطر البنوك الإلكترونية: لا شك أن هذه النوعية الجديدة من البنوك التي تعتمد على التكنولوجيا العالية تتمتع بمزايا كثيرة ومخاطر متعددة سواء للبنوك نفسها أو للعميل ونلخص ذلك فيما يلي:

- المزايا التي تتحقق للبنك: تتجسد من خلال تخفيف التكاليف، حيث يستريح البنك من أعباء فتح فروع جديدة وكثيرة في أماكن مختلفة داخل أو خارج الدولة، وذلك لتقديم الخدمة إلى عدد كبير من العملاء والقضاء على الازدحام الشديد أمام المقر الرئيسي للبنك، وذلك لأن نظام البنك الإلكتروني ينقل البنك وخدماته المتنوعة إلى كل عميل حيثما كان، كما يحقق هذا النظام الوفير في الوقت والجهد، وقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي انتشرت فيها هذه النوعية من البنوك قد قامت بنوكها الكبرى بإغلاق معظم فروعها بسبب اعتماد العملاء على الأنترنيت وهذا النظام البنكي الجديد، وأشهر مثال على ذلك ما حدث في بنك باركليز الشهير بإنجلترا حيث قام بإغلاق 171 فرعا خلال سنة 2000 بسبب زيادة استخدام العملاء لنظام البنك الإلكتروني، حيث أصبح لديه 1.3 مليون عميل يستخدمون هذا النظام في التعامل مع البنك[101].

الجدول رقم "06" : بعض التقديرات لخدمات تقدم عبر قنوات مختلفة.

تقدير التكلفة (دون إدخال التكلفة الإنشائية)	قناة الخدمة
295 وحدة	خدمة عبر فرع البنك
56 وحدة	خدمات من خلال مراكز الإتصال الهاتفي
4 وحدات	خدمة من خلال الأنترنيت
01 وحدة	خدمة من خلال الصرافات الآلية

المصدر: عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الإلكترونية، www.bankofSudan.org. 2003

وينتشر هذا النوع من البنوك أيضا على نطاق واسع بشكل خاص في : النمسا، كوريا، البلدان الاسكندنافية وسنغافورة، إسبانيا وسويسرا حيث يقدم ما يزيد عن 75% من كافة البنوك هذه الخدمات، ويوجد بالولايات المتحدة الأمريكية حوالي 30 بنكا اعتباريا، وترتكز المعاملات الإلكترونية في البنوك الكبرى ففي عام 2001 نجد أكثر من 44% من البنوك الوطنية الأمريكية لديها مواقع للعمليات المصرفية عبر شبكة الأنترنيت وهو ضعف العدد في الربع الثالث من عام 1999، وتمثل هذه البنوك 90% من أصول النظام البنكي الأمريكي ويوجد بها حوالي 30 بنكا افتراضيا[102]،أما آسيا ففيها بنكان بدءا العمل فيما بين 2000 و 2001 .

– **المزايا التي تتحقق للعميل:** يحقق البنك الإلكتروني للفرد درجة عالية من الراحة، حيث يوفر عليه أعباء الذهاب إلى مقر البنك والوقوف في صف طويل للحصول على الخدمة، كما يوفر له الوقت ويتيح له خدمات جيّدة كسداد فواتير السلع والخدمات التي يحصل عليها دون عناء، كما يوفر هذا النظام سرّية الحسابات.

– **مخاطر البنـــوك الإلكترونيـــة:** حذر الخبراء الاقتصاديون من الأخطار المحتملة من جراء التعامل بنظام البنـــك الإلكتروني ومنها المخاطر الناجمة عن اتساع الهوة في علاقة البنك بالعميل، وما يمكن أن يترتب عنها من عمليات اقتراض دون ضمانات كافية وتعرض البنوك بالتالي لعمليات الاختلاس، حيث أن الخدمة البنكية عبر الأنترنيت يكون من الصعب مراقبتها بصورة دقيقة إلى جانب خطر أكبر يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل حيث أن نظام البنك المحمول يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطه على زر الكمبيوتر أو التليفون خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، وفي هذه الحالة يكون من الصعب على البنك المركزي مراقبة حجم السيولة، ما يجعل الأداة عرضة للأثر بأزمات السيولة سواء زيادة أو نقصان.

4-2- وسائل وأساليب الدفع الحديثة:

أدّى التطور التكنولوجي إلى خلق وسائل وأساليب دفع حديثة وميلها إلى الجانب الإلكتروني واستغناء معظمها عن الجانب المادي لتتماشى مع مجريات الحياة الحالية التي تتطلب السرعة والسهولة في الآداء والراحة وهذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه فيما سيتقدم.

4-2-1- أدوات الدفع الإلكترونية: تتضمن وسائل الدفع الإلكترونية الأدوات التالية[103]:

– **النقود البلاستيكية:** وهي بطاقات مغناطيسية، يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته، أو أداء دفع مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال والتي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف، بالإضافة إلى إمكانية حصوله على النقد من خلال آلات الصرف الذاتي، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- **بطاقات الدفع:** Debit Cards: وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك

في صورة حسابات جارية لمواجهة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، لكن المنهج المتبع في ظل هذه البطاقات من أجل تأمين المعاملات المصرفية تجعل هذه الطريقة أكثر صعوبة في التعامل من العملات الورقية والمعدنية.

- **البطاقات الائتمانية**:Credit Cards: وهي البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة، بعد دراسة جيّدة لموقف العميل، حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد، تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد عن التأخر في السداد، ومن أمثلة هذا النوع من البطاقات: بطاقات الفيزا والماستركارد وأمريكا اكسبرس، وتحمل صورة العميل كضمان ضد التزوير والسرقة، وأخيرا إمكانية قيام حاملها بسداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات بالعملة المحلية سواء كان المبلغ المصروف محليا أو خارج الدولة.
- **بطاقات الصرف البنكـــي**:Charge Cards: تشبه إلى حد كبير بطاقات الائتمـــان غير أنّ الاختلاف الوحيد يتمثل في أن السّداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب.(فترة الائتمان في هذا النوع لاتتجوز شهر).

– **البطاقة الذكية**:Smart Cards: وهي رقيقة إلكترونية يتم عليها تخزين جميع المعلومات الخاصة بحاملها مثل: الإسم، العنوان، البنك المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، تاريخ حياة العميل البنكية، وتعد هذه البطاقة من البطاقات التي يختار العميل التعامل بها بغض النظر عن أسلوب الصرف (ائتماني أو فوري)، ولذلك تشبه بالكمبيوتر النقال، كما يمتاز هذا النوع من البطاقات بعدة عناصر للحماية ضد عمليات التزوير والتزييف وسوء الإستخدام من طرف الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها من أهمها:نوع اللدائن المستخدمة، الشريط الممغنط، الصورة الفوتوغرافية للعميل والرقم السري.

– **النقود الرقمية**(**النقود الإلكترونية**):Digital Cash:تعتمد فكرة النقد الرقمي على قيام العميل بشراء عملات إلكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها، إذ يتم تحميلها على الحاسوب الخاص بالمشتري وتسمى Tokens، وعند قيام المستخدم بالتعامل مع شخص يتعامل بالعملات الإلكترونية، يصدر أمر عن طريق الكمبيوتر بالدفع باستخدام العملات الإلكترونية المسجلة على الحاسوب الخاص به، فيقوم البنك المصدر لها بالتأكد منها ومن عدم تزييفها ومن ثم تحميلها على الحاسوب الخاص بالطرف الآخر، فيظهر لدى هذا الأخير زيادة في المبالغ المتوفرة لديه، ويمكن للشخص تحويل العملات الإلكترونية المتاحة لديه إلى عملات حقيقية من خلال البنك المصدر كل فترة محددة (يوم، أسبوع، شهر....)، ويعتبر بنك مارك توين أول من أصدر نقود إلكترونية بالدولار في نهاية 1995.

– **الشيكات الإلكترونية**: أوضحت دراسة قامت بها إحدى المؤسسات في الولايات المتحدة أنه يتم استخدام سنويا أكثر من 500 مليون صك ورقي، تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79 سنتا لكل صك ويتزايد عدد

الصكوك بنسبة 3% سنويا، في حين أنه عند استخدام الصكوك الإلكترونية فإن التكلفة تنخفض إلى 25 سنتا وهو ما يحقق وفرا يزيد عن 205 مليون دولار سنويا في الولايات المتحدة فقط.

وتقوم فكرة الصك الإلكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية الدفع والمتمثل في جهة التخليص (Clearing House) والذي يشترك لديها الطرفان من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص لكل منهما أو الربط بأي حساب جاري، مع تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص والتي تكون في الغالب عبارة عن بنك، وعند الإتفاق بين متعاملين، يقوم الطرف القائم بالدفع بإرسال الشيك الإلكتروني الموقع إلكترونيا منه إلى الطرف المستفيد الذي يستلمه ويقوم هو الآخر بالتوقيع عليه كمستفيد إلكترونيا ويرسله إلى جهة التخليص، والتي تقوم بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات، وبناءا عليه تقوم باخطار كل من الطرفين بإتمام إجراء المعاملة المالية، ومن البنوك التي تتبنى فكرة الشيكات الإلكترونية نجد بنك بوسطن، سيتي بنك، بنك الإحتياطات الفدرالية الأمريكي.

4-2-2- الأساليب البنكية الحديثة: مع التطورات التكنولوجية والوسائل الإلكترونية ظهرت أساليب عديدة يتم من خلالها تسهيل استخدام تلك الوسائل ونجد[104]:

- **الهاتف المصرفي:** قامت البنوك بإنشائه لتجنب طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا، فنجد بنك باركليز في سنة 1994 تمكن من تقديم خدمة الهاتف المصرفي من خلال تحويل الأموال، دفع الإلتزامات وإجراء العمليات المصرفية الروتينية يوميا فضلا عن إمكانية التعاقد للحصول على قرض،وقد تطور استخدام الهاتف في تقديم الخدمات المصرفية بإدخال أجهزة الرد التلقائي على مكالمات العملاء، وتقديم خيارات لهم لإجراء عمليات متعددة: خدمات استعلامية، خدمات تحويل المبالغ لجهات معلومة، كما تسمح عملية الإيداع النقدي للأموال السائلة أو بالشيكات.

- **الهاتف الجوال:** يتجه العالم أكثر فأكثر إلى استخدام الهاتف الجوال، حيث من المنتظر أن يصل عدد خطوط الهاتف الجوال المستخدم في نقل البيانات 1.2 بليون جهاز، بينما سيصل عدد مشتركي الأنترنيت عبر الشبكة الثابتة إلى 750 مليون ، وهو ما يدّل على أن استخدامات الهاتف الجوال في ازدياد مطرد.

ويمكن تقديم العديد من الخدمات للعميل عبر هاتفه، وتشبه هذه الخدمات تلك التي تقدم عبر الهاتف، ولكنها تمتاز عنها بأنها يمكن أن تكون عبر بيانات ونص مكتوب، فيمكن الإستعلام من البنك عن رصيد أو معرفة الوضع لتسوية شيك أو خلافه.

- **خدمات المقاصة الإلكترونية:** يتم تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص، وهيئات في أي فرع لأي بنك في الدولة دون أي تأخير.

- **الصرافات الآلية:** تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد، أو فروع المصارف كلها وذلك لتتمكن هذه الآلة من خدمة أي عميل من أي مصرف من خلال الوصول فوريا لبيانات حساباته، وقد بدأ العمل بها في السبعينات، إلا أنها لم تجد الإقبال الكبير من البنوك آنذاك، ولكن مع التطورات التي عرفتها

الساحة البنكية زاد التعامل بها لتقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية، وتسديد الرسوم الحكومية إلى غير ذلك، وباستخدام البطاقات الذكية أصبح من الممكن أن يقوم العميل بشحن بطاقة بمقدمة الدفع من الصرّافات ليقوم باستخدامها لدفع التزاماته في نقاط دفع متعددة.

بينما يمكن للمعاملات البنكية الإلكترونية أن توفر عددا من المزايا للعملاء وأن تتيح للبنوك فرصا جديدة للأعمال، فإن استمرار اليقظة والمراجعة تعتبر من الأمور الأساسية مع ازدياد مجالاتها، وبصفة خاصة لا تزال هناك حاجة لإقامة تنسيق وتناغم أكبر على المستوى الدولي.

خلاصـــــة:

أدّى النمو الهائل للأسواق المالية الناجم عن سياسات التحرير والتنوع في أدوات الإستثمار ومشتقاتها وتوسع عمليات المتاجرة بالأصول عموما، إلى تضاؤل الطلب على الخدمات البنكية التقليدية، إذ أصبح الاقتراض من الأسواق المالية مباشرة أسهل وأقل كلفة، كما أصبح توظيف الأموال في هذه الأسواق أكثر جدوى وأيسر في ظل الإنتشار الواسع لشركات إدارة الأصول، وفي الوقت التي زادت فيه حاجة البنوك إلى تحقيق مزيد من الأرباح لإرضاء عملائها والحفاظ عليهم، فإنها بدأت فعليا تخسر ميدان عملها الرئيسي أمام لاعبين من خارج القطاع البنكي كشركات التأمين و المستثمرين المؤسساتيين...الخ. الأمر الذي دفع البنوك التي قادت النشاط الإقتصادي لسنوات طويلة إلى البحث عن هوية ودور تسترجع من خلاله مكانتها فاتجهت إلى تنويع مصادر أموالها واستخداماتها من خلال ما يعرف بالبنوك الشاملة، إلى جانب التكتل في كيانات كبيرة لمواجهة المنافسة القائمة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى من جهة ثانية، كما حرصت على بذل جهود عديدة لمسايرة التطورات التكنولوجية بالإستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والإتصالات والحواسيب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات بنكية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسيابها إلى العميل بدقة وسهولة ويسر وبما يفتح الباب إلى شيوع استخدام بطاقات الدفع والإئتمان المالية التي تمهد الطريق نحو انتهاء مفهوم النقد الورقي والمعدني وبروز مفهوم النقد الإلكتروني أو الرقمي ليتعدى الأمر ذلك بنشوء البنوك الإلكترونية التي نجدها في البيئة الإفتراضية لا في الواقع الملموس.

تهميش الفصل الأول:

(1)- ممدوح محمود منصور، العـــــولمة دراسة في المفهـــوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر،2003، ص: 26-27.

(2)- خليل حسين، أصل العولمة وآثارها،2002. www.albayan-magazine.com

(3)- بعلوج بولعيد، العولمة المالية والإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، الملتقى الدولي البحث عن النشوء في ظل العولمة المالية- الرجوع الى الواقع الاقتصادي الجزائري- جامعة باجي مختار ، عنابة،2004.

(4)- مصطفى العبد الله الكفري، العولمة: المفهوم والمصطلح،2004. www.rezgar.com

(5)- زكريا مطر، هدم الاقتصاد القديم. www.rezgar.com

(6)- كريم نعمة النوري، العولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال في البلاد العربية،2002. www.ahram.org.eg

(7)- زكريا مطر، هدم الاقتصاد القديم، مرجع سبق ذكره.

(8)- يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة؟،افريقيا للنشر، الدار البيضاء،1999، ص 19.

(9)- محمد الفرجان حصن، افريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2003، ص: 9-10.

(10)- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2003، ص 8.

(11)- بعلوج بولعيد، العولمة المالية والإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، مرجع سبق ذكره.

(12)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية،2001، ص 24.

(13)- Claude Dufloux,Laurent Margulici,Finance Internationale Et Marchés De gré A Gré, Economica, 2 édition, Paris ,1997, P 26.

- Frédéric Teulon, Les Marchés Des Capitaux, Seuil, Paris,1997 ,P 67.

(14)- صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 02، جوان 2002، ص: 216-217.

- Jean Piere Allegret, Globalisation Financiere Et Mutations Du Systéme Monétaire International, P. Cabin (Cour), L'Éeconomie Repensée, Sciences Humaines Editeurs, 2000, P-P 265-273.

(*)- المستثمرون المؤسساتيون: هي منظمات عمومية أو خاصة تدير الإدخار الجماعي، فهي تقوم بالتالي بتسيير رؤوس أموال ضخمة مثل: صناديق التقاعد، شركات التأمين.

(15)- أسار فخري عبد اللطيف البياتي، العولمة المصرفية،مجلة العلوم الانسانية،جامعة تلمسان، العدد24،سبتمبر2005.

(16)- يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة؟، مرجع سبق ذكره، ص26.

(17)- فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2002، ص 26.

(18)- محمد ابراهيم منصور، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل 24 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت طبعة2، مارس2004، ص125.

(19)- فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائرحولها، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(20)- فلاح كاظم المحنة، المرجع السابق، ص 11.

(21)- محمد ولد عبد الدايم، تأثير منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي www.islamonline.net

- محمد ولد عبد الدايم، التحولات الرئيسية للاقتصاد في العالم www.islamonline.net

(22)- رمزي زكي، العولمة المالية – الاقتصاد السياسي ورأس المال الدولي-، دار المستقبل، بيروت، ص: 117-140.

-Dominique Plihon, Les Enjeux De La Globalisation Financière- La Mondialisation Au-Delà Des Mythes-, découverte, P 76.

(23)- محمد ولد عبد الدايم ، التحولات الرئيسية للاقتصاد في العالم، مرجع سبق ذكره.

(24)- عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على اقراض الدول النامية، الملتقى الدولي البحث عن النشوء في ظل العولمة المالية- الرجوع الى الواقع الاقتصادي الجزائري-، مرجع سبق ذكره.

(25)- رمزي زكي،العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص140.

(26) -Jean Piere Allegret, Globalisation Financiere Et Mutations Du Systéme Monétaire International, op cité, P 272.

(27)- رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص :68-69.

- Marc Flandreau, La Grande Retransformation ? Contrôles Des Capitaux et Intégration Financière Internationale 1880-1996, Economie International, N°78,2^{e} trimestre 1999, P 16.

(28)- علي مقلد، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1970، ص 20.

(29)- رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص : 70-71.

(30)- رمزي زكي، المرجع السابق، ص : 72-76.

- محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد07، ديسمبر 2002، ص : 185-186.

- Salah Mouhoubi, La Mondialisation en Marche, Enag Editions,Alger, 2003, P 109.

(31)- محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(32)- محفوظ جبار، المرجع السابق، ص 188.

(33)- محفوظ جبار، المرجع لسابق، ص 189.

(34)Arnaud De Servigny, Economie Financière, Dunod, Paris, 1999,P: 14-15.

(35)- محمد ابراهيم منصور، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص : 45-47.

(36)- محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، ص 24.

(37)- ممدوح محمود منصور: العولمة: دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(38)- عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، سلسلة كتب المستقبل العربي(24)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة2، مارس 2004، ص : 23-24.

(39)- يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة؟، مرجع سبق ذكره، ص : 118-119.

(40)- يحي اليحياوي، المرجع السابق، ص : 145-148.

(41)- عبد الكريم بكار، العولمة: طبيعتها وسائلها وتحديات التعامل معها، دار السلام، 2000، ص 60.

(42)- فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائرحولها، مرجع سبق ذكره، ص : 36-67.

(43)- محمود عبد الفضيل، الاقتصاد والمعلوماتية، المعلوماتية في الوطن العربي –الواقع والآفاق-، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2002، ص : 154، 155.

(44)- محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 156.

(45)- محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 157.

(**) ارجع إلى المبحث الأول من خلال سلبيات العولمة.

(46)- عبد الرزاق خليل، الصناعة المصرفية العربية وتحديات لجنة بال 2، الملتقى الدولي البحث عن النشوء في ظل العولمة المالية- الرجوع إلى الواقع الاقتصادي الجزائري-، مرجع سبق ذكره.

(47)- عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة،القاهرة،2005، ص 15.

(48)- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 133-134.

(49)- خيام عبد الله، البنوك الشاملة،2003. www.rezgar.com

(50)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 98.

(51) عبد المطلب عبد الحميد،المرجع السابق،ص103.

(52)- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك،مرجع سبق ذكره،ص166.

(53)- Amand Pujal, Un Nouveau Ratio De Solvabilité En 2004,Banque Magazine N° 622, Février, 2001,P 35.

(54)- Max Dongar, Bale II, Les Principes Fondateurs De La Réforme, Les Cahier De Mazars, France, 2005, P 05.

(55)- ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2006، ص 7.

(56)- عادل محمد رزق، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 22-23.

(57)- Max Dangar, Bale II,Les Principes Fondateurs De La Réforme, op cité, P7.

(58)- Max Dangar, op cité, p7.

(59)- Max Dangar, op cité, p18.

(60)- Max Dangar, op cité, p18.

(61)- ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر،مرجع سبق ذكره، ص 14.

(62)- عادل محمد رزق، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(63)- عادل محمد رزق، المرجع السابق، ص 25.

(64)- ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر،مرجع سبق ذكره،ص14.

(***)- GATS:General Agreement Of Trade In Service.

(65)- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004، ص 217.

(66)- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(67)- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

(68)- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(69)- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص 19.

(70)- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص:224-225.

(71)- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب،2003 ، ص 110.

(72)- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 229.

(73) عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002،طبعة1، ص 206.

(74)- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص28.

(75)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 135-136.

- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(76)- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة- عملياتها وإدارتها-، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 18.

(77)- فلاح حسين الحسيني، ادارة البنوك،دار وائل ،عمان،2000، ص20.

(78)- مغاوري شلبي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية . www.oman.to

(79)- المصارف تتجه إلى التكتل في كيانات كبيرة 2002. www.Islamonline.net

(80)- مغاوري شلبي، الاتجاهات الحديثة لأعمال البنوك،2003. www.Islamonline.net

(81)- مغاوري شلبي، المرجع السابق.

(82)- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص :28-29.

(83)- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص : 29-31.

(84)- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص : 32-36.

(85)- عبدة محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مذبولي، 2004،ص 122.

(86)- عبدة محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

(87)- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية،1999، ص : 225-226.

(88)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص :112-114.

(89)- مصطفى حسين المتوكل، الخصخصة، خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص. www.nic.gov.ye

(90)- مدحت الخراشي، اندماج المصارف العربية....الخيار الإستراتيجي، جانفي2004. www.ishraqa.com

(91)- مدحت الخراشي، اندماج الشركات من الجهة القانونية، دار النهضة، القاهرة، 1997،ص 26.

(92)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(93)- ظاهرة دمج واستحواذ البنوك في مصر، إخوان أون لاين 2003/11/17.

الدمج في عالم البنوك، 2006. www.Islamonline.net

(94)- زهية بركان، الاندماج المصرفي وأبعاده، ملتقى وطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي1945،قالمة،ديسمبر2004،ص: 141-142.

طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك،مرجع سبق ذكره،ص : 5-8.

(95)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص : 166-167.

(96)- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص : 172-173.

مدحت الخراشي، اندماج المصارف العربية....الخيار الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره.

(97)- زهية بركان، الاندماج المصرفي وأبعاده، مرجع سبق ذكره، ص144.

(98)- الإصلاح المصرفي في مصر، النشرة الاقتصادية،بنك الإسكندرية،المجلد السابع والثلاثون، 2005،ص 19.

(99)- مغاوري شلبي، البنك المحمول، 2003. www.Islamonline.net

Alain Capiez,La Nouvelle Technologie Et La Performance- Le Cas De La Banque A Distance-. www.laliberte.com.

(100)- صالح نصوري وأندريا شايختر، تحديات المعاملات "المصرفية الإلكترونية" ،مجلة التنمية والتمويل، سبتمبر 2002،المجلد 39، العدد 3،ص 45.

(101)- مغاوري شلبي، البنك المحمول، مرجع سبق ذكره.

عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الإلكترونية،2003. www.bankofsudan.org

(102)- النقد الإلكتروني، 2002. www.C4arab.com

- رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ص:61-62.

(103)- رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره، ص : 47-60.

(104)- عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره.

خطة الفصل

الفصل الثاني : النظام البنكي الجزائري- دراسة تحليلية –

تمهيـــــــــــــد

I- النظام البنكي:دراسة في المفاهيم والمكونات

1- ماهية النظام البنكي

2- مكونات النظام البنكي

II- النظام البنكي الجزائري: النشأة والتطور

1- مراحل تطور النظام النظام البنكي الجزائري:1962-1985

2- النظام البنكـــي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الأساسيـــة

III- تقييم أداء النظام البنكي الجزائري

1- نشاط النظام البنكي الجزائري

2- المؤشرات المالية للنظام البنكي الجزائري

3- أهم ما ميّز الساحة البنكية الجزائرية في الفترة الأخيرة

خلاصـــــــــــة

تمهيـــــد:

يعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند عليها أي نهضة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا القطاع وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي المستديم، ولقد أثبتت التجارب العملية أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وقدرة التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة، مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح القطاع المالي والبنكي، نظرا لمساهمته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار، إذ يعتبر النظام البنكي قناة فعالة في تعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة ومردودية.

كما أن فعالية هذا الجهاز تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية المحلية، وبناءا على ذلك بادرت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام بنكي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية بهدف ضمان تمويل حركة التطور.

وقد شهد النظام البنكي إصلاحات عديدة تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي ترتكز على مبادئ اقتصاد السوق، وبالتالي إعادة النظر في العلاقة التي تربط البنوك مع باقي المتعاملين الاقتصاديين.

وسيتم التركيز في هذا الفصل على مفهوم النظام البنكي بصفة عامة ،إلى جانب تطور النظام البنكي الجزائري وخصائصه منذ الاستقلال، من خلال الإصلاحات التي مست هذا القطاع بهدف تقويم آدائه ومدى مساهمته في تحريك عجلة التنمية.

I- النظام البنكي: دراسة في الماهية والمكونات:

يعتبر النظام البنكي الركيزة الأساسية للنظام المالي والنقدي في أي دولة، ولقد ازدادت أهميته في العصر الحديث لما يلعبه من دور ريادي في تحريك عجلة التقدم والتطور والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفء لهذه الأخيرة على الاستثمارات المختلفة.

واستنادا للأهمية المتزايدة التي يتبوأها النظام البنكي سنتعرض من خلال هذا المبحث إلى تحديد المفاهيم الخاصة به من خلال إعطاء نظرة شاملة عن طبيعة المؤسسات التي تكونه بعد التعرف على مفهومها وخصائصها.

1- ماهية النظام البنكي:

يعرف النظام البنكي لبلد ما على أنه المؤسسات البنكية والأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها تلك المؤسسات، لذا فإن دراسة ماهية النظام البنكي تقودنا إلى دراسة ماهية مكوناته الأساسية.

1-1- نبذة تاريخية عن نشأة البنوك وتطورها [1]:

تمتد جذور البنوك إلى العصور القديمة، حيث مارس البابليون العمليات المصرفية في شكلها التقليدي من خلال كهنة المعابد وكبار الملاك، حيث نجد أن معبد الآجر الأحمر«Temple Rouge D'Ourouk »هو أقدم من نفذ العمليات البنكية وذلك خلال 3400-3200 قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين وقد لعب قساوسه دور الوسيط بين أصحاب الفوائض النقدية والمحتاجين إليها من خلال استقبال الودائع والتبرعات واستثمارها، كما وضع **حمورابي** "Hammourabi" 1955-1913 ق.م قانونه الذي ينص على طريقة تسوية المعاملات البنكية والمالية وبعض العقود الخاصة بالسلع والقروض، إلى جانب تثبيت هذه العمليات وفحصها من قبل موظفي المملكة، لتظهر فيما بعد وخلال القرن الأول قبل الميلاد عمليات التحويل المنفذة بواسطة أوامر مكتوبة على الألواح الطينية وذلك من قبل مصرف موراشو "Maison Mourachou" وكذا مصرف أيناصر "Enasir" الذي يتاجر في المعادن كالذهب والنحاس والعاج وكانت له شبه فروع خارج العراق لنقل المعادن مثل العاج وإتمام المعاملات والاعتمادات والحوالات، إلا أن هذه العمليات عرفت ازدهارا مشهودا خلال العهد اليوناني ببروز مقرضين صغار للنقود وصرّافين متخصصين، يقومون بأعمالهم على مناضد في الأسواق وفي متاجر خاصة، مستخدمين في ذلك دفترين: الأول لليومية ويحتوي على العمليات التي تتم من يوم لآخر، والثاني خاص بكل زبون تسجل فيه عملياته بالتسلسل، وقد قام آنذاك "Isocrate" بوضع تقنية تشبه إلى حد ما الصكوك.

وفي عهد البطالسة في مصر، أضيفت عمليات تسديد المدفوعات وتحصيل المقبوضات المتعلقة بالخزينة وأخذت عمليات الاقتراض مدى متوسط الأمد بعد أن كانت مقتصرة على الأجل القصير.

أمّا في العهد الروماني، فقد أصبحت العمليات البنكية أكثر اتقانا، حيث احترفها الكثير من العموميين والأثرياء، واعتمدوا على حسابات تشبه الحساب الجاري في تسيير عملياتهم.

اتسع العمل البنكي ابتداءا من القرن الحادي عشر ميلادي، حيث شمل تبديل النقود إضافة إلى إيداعها وإقراضها، كما أصبح ممارسي العمليات البنكية يسجلونها على دفاتر يومية ويقوم كل منهم في نهاية كل يوم

بإجراء عمليات المقاصة بين حسابات زبائنه، ليتجمعوا في الأخير ويقابلوا حساباتهم ببعضها البعض، ويدفع الرصيد في النهاية نقديا، ثم أصبحت هذه العملية تجري مرة واحدة في آخر يوم للسوق.

وظهرت البنوك بشكلها الحديث في إيطاليا خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، حيث عرفت هذه الأخيرة ثلاثة أنواع: بنوك الإيداع والإقراض والنقل البنكي، بنوك القروض المربوطة بالرهونات وبنوك المبادلة، كما سجلت وجود سلطة مراقبة وتدقيق للعمليات التي تقوم بها البنوك تتكون من مجموعة من الأساتذة المختصين إلى جانب تعاملها بالقروض الاستهلاكية،القروض الموجهة للأمراء وكذا تمويل التجارة البحرية وعمليات الصرف ونظرا للحروب التي سادت تلك الفترة فقد ظهرت حاجات كبيرة إلى النقود إلى جانب أطراف أخرى ترغب في إيداع النقود لدى جهة موثوق بها، لذا أصبح الصاغة والتجار يحتفظون بها مقابل شهادات إسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة، وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاءا لبعض الالتزامات أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، أمّا باقي الودائع فتبقى مجمّدة لديهم الأمر الذي دفعهم إلى التفكير في إقراضها ومن هنا أخذ البنك يدفع فوائد لأصحاب الودائع لزيادة استقطاب الأموال، إضافة إلى السماح لهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم لتظهر عمليات السحب على المكشوف وقد استحوذ بنك جنوه على أكثر من 15 % من مجموع قيم النقود المتداولة مقابل شهادات إيداع في حين اعتمد بنك نابولي نوعا من الأوراق المالية وهي" Pollize Notati "،وظهر أول بنك تحت هذا المسمى بالبندقية وهو بنك برشلونة 1401، وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات، وأنشأت فيما بعد بنوك ضخمة كبنك أمستردام 1609، بنك السويد 1656 وبنك إنكلترا عام 1694 ... إلخ. ومع تطور النشاطات التجارية شهدت عمليات البنوك تقدما ملحوظا، حيث أصبحت تقوم بوظائف جديدة كخصم الأوراق التجارية، خلق وسائل الدفع والتوسع في منح القروض، إلا أنّ إفلاس بعض البنوك بسبب تعذر الوفاء بالديون، دفع إلى التفكير في إنشاء سلطة رقابية تنظم عمل البنوك من جهة، وتحفظ أموال المودعين من جهة أخرى، وهكذا نشأت البنوك المركزية ابتداءا من بنك ريكس السويدي عام 1668، وتحول بنك إنجلترا التجاري إلى بنك مركزي سنة 1844، ليتوالى فيما بعد إنشاء البنوك المركزية في كل دول العالم الأخرى، إلى جانب ظهور بنوك أخرى بأشكال مختلفة منها المتخصص في تمويل قطاعات معينة، ومنها متعدد النشاطات ليكتمل تشكل النظام البنكي الذي نشهده هذه الأيام.

1-2- مفهوم البنك: يرتكز الوصول إلى مفهوم البنك على الخوض في مدلوله اللغوي ووضعه القانوني ومحتواه الاقتصادي.

1-2-1- البعد اللغوي[2]: يعود الأصل التاريخي لكلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية **بانكو "Banco"** والتي يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتمويل العملة وتبادلها، ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بها المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، لتصبح في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود.

أمّا بالعربية فيقال: صرف واصترف الدنانير أي بدلها بدنانير سواها، وكلمة صيارفة هي جمع الصرّاف، وتعني بيّاع النقود بنقود أخرى، وكلمة الصرافة هي مهنة الصراف.

1-2-2- البعد القانوني: يختلف التعريف القانوني للبنك بحسب الشرائع المختلفة لكل دولة، فمثلا نجد في فرنسا أنّ البنوك هي: المؤسسات التي حرفتها المعتادة قبول النقود من الجمهور على شكل ودائع أو غيرها تستعملها لحسابها الخاص في عملية القرض أو في العمليات المالية[3].

أمّا في الجزائر فقد عرف قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 البنوك التجارية(كونها السائدة في الجزائر) من خلال المادة 114 على أنها: " أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات المنصوص عليها في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون، والتي تتضمن تلقي الودائع من الجمهور، منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت الزبائن والسهر على إدارتها".

وبالتالي نجد أن البنك من الوجهة القانونية هو شركة يرخص لها القانون ممارسة الأعمال البنكية وتقديم الخدمات المتنوعة في المجال البنكي.

1-2-3- البعد الإقتصادي: تختلف تعريفات البنك حسب الأنظمة البنكية من جهة والمفكرين الاقتصاديين من جهة أخرى، لذا فإنه من الصعوبة إيجاد تعريف واضح وشامل لمصطلح البنوك، إلا أننا نورد بعض التعاريف التي تتمثل في:

البنك هو منشأة تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور ومنشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية جديدة[4].

– البنك هو منشأة مالية يلتقي فيها عرض النقود بالطلب عليها، لذا فإن مهمته الأولى هي قبول الودائع من أطراف وإقراضها لأطراف أخرى، أما مهمته الأساسية فهي تجميع الأموال وتوظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه،ولذا يمكن اعتبار البنك كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها، فهي تعمل كهمزة وصل بين المدخرين والمستثمرين.

وبالرغم من أن التعريف الشائع للبنوك يحوي قبول الودائع ومنح القروض، إلا أننا نلاحظ أن بعض البنوك لا تقبل ودائع تحت الطلب مثل البنوك الصناعية ولكنها بالرغم من ذلك تعتبر بنوكا[5].

ممّا سبق يمكن القول أن البنك هو عبارة عن مؤسسة نقدية رخّص لها القانون الاتجار بالنقود باعتبارها المادة الأولية لممارسة نشاطها، وتعمل هذه المؤسسة على ترشيد استخدام الأموال من خلال قيامها بعملية جمع النقود من مصادر مختلفة واستخدامها في أفضل الاستعمالات المتاحة، إذ يلجأ البنك إلى جلب النقود من الجهات التي ليست لها حاجة حاضرة لها كمدخرات العائلات والمؤسسات والجماعات العمومية، ثم يقوم بإقراضها للجهات التي هي بحاجة إليها، لاستخدامها في أغراض منتجة أو لتلبية احتياجاتها التمويلية.

2- مكونات النظام البنكي:

يأخذ النظام البنكي شكل هرم يترأسه البنك المركزي، وفي قاعدته البنوك التجارية والبنوك المتخصصة إلى جانب أنواع أخرى من البنوك، وتبين صفة الهرمية طبيعة العلاقة التي تربط بين أعضاء هذا النظام من ناحية، والعلاقة التي ترتبط بينهم وبين الحكومة والأفراد من ناحية أخرى، كما يرجع تعدد هذه البنوك أيضا إلى طبيعة التخصص الدقيق لكل نوع والحاجة لخلق هياكل تمويلية مستقلة تستجيب لحاجات المتعاملين والمجتمع ككل.

2-1- البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي قلب النظام البنكي النابض، كما يحتل مركز الصدارة فيه، وهو يختلف عن البنوك الأخرى كونه يرسم النطاق الذي تدور فيه هذه الأخيرة ضمانا لتنفيذ السياسة المالية للدولة من جهة، وكذا السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، هذا ما جعله يتمتع بالسيادة والاستقلال.

2-1-1- مفهوم البنك المركزي: يقوم البنك المركزي حاليا بأداء الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة ممّا يجعل من الصعب تقديم تعريف موجز ودقيق، فأي تعريف لهذا البنك سيكون مشتقا من وظائفه، ولذا يمكن القول بأنه عبارة عن: "مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل للحكومة، ومسؤولا عن إدارة النظام البنكي في الدولة"[6].

ولذا فإن البنك المركزي هو منشأة بنكية عليا لا تضع في اعتبارها الربح بقدر ما تهدف إلى تدعيم النظام النقدي ومراقبته، ونظرا لأهمية هذا الهدف، فإنه يجب أن يكون مملوكا للدولة، وفي الدول التي لا يكون فيها البنك المركزي ملكا للدولة ، نجده يخضع لرقابة صارمة منها،الأمر الذي يجعله منشأة شبه حكومية.

كما أن البنك المركزي يتولى أمر السياسة الائتمانية البنكية في الدولة ويشرف على تنفيذها، وفي معظم الأحيان نجد أن هذا البنك لا يتعامل مع الجمهور ولكنه يقصر تعامله مع الحكومة والبنوك الأخرى.

ويعرف البنك المركزي أيضا على أنه مؤسسة نقدية عامة (غالبا) يحتل مركز الصدارة في الجهاز البنكي، وهو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام البنكي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب عن هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي،ويستند البنك المركزي في عمله على نظم اقتصادية وأحوال بنكية وظروف سياسية واجتماعية معينة لا بد أن تترك أثرها على طبيعة أهدافه وماهية وظائفه ونوع وسائله[7].

ممّا سبق نستنتج أن البنك المركزي يتمتع بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره وهي[8]:

- يحتل مركز الصدارة وقمة النظام البنكي: بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية والبنوك الأخرى، وكذا قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواه.

- البنك المركزي هو بنك الدولة: تعود ملكية البنك المركزي عموما للحكومة، وهو اتجاه يسود أغلبية اقتصاديات العالم، إلا أن ذلك لم يمنع قيام بنوك مركزية ذات ملكية مشتركة، ويأخذ في هذه الحالة شكل شركة مساهمة تمتلك الدولة الجزء الأكبر من أسهمها وذلك حتى تضمن السيطرة عليه ومثال ذلك استراليا، بلجيكا، اليابان....الخ، وهو بنك واحد في الدولة.

– ينفرد البنك المركزي دون غيره من البنوك في كونه مؤسسة عامة تنظم النشاط البنكي وتشرف عليه، وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذها عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

– قدرته على خلق النقود القانونية وتحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والعكس بالعكس.

– يختلف البنك المركزي عن البنوك الأخرى من حيث الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه ففي حين تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق الربح، نجد أن الأول يهدف إلى تنظيم النشاط البنكي والاقتصادي، أما إذا حقق الربح من خلال عملياته فإن ذلك يكون من قبيل الأعمال العارضة.

2-1-2- وظائف البنك المركزي: يقوم البنك المركزي بعدة وظائف ندرجها فيما يلي[9]:

– **بنك الإصدار:** يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار النقود القانونية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة، وتهدف الدول من خلال ذلك إلى تنظيم عمليات الإصدار والتحكم فيها إلى جانب:

- دعم ثقة المتعاملين والأفراد في أوراق النقد المصدرة وتوحيدها.
- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان المقدم من طرف البنوك الأخرى خاصة التجارية عن طريق زيادة أو إنقاص حجم الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به هذه الأخيرة مقابل الودائع، أي التحكم في عرض النقود وتغيير كميتها بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع.
- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار النقود القانونية الذي قد ينتج فيما لو أعطي حق الإصدار لأكثر من بنك، خاصة وأن الدولة رغم وجود بنك إصدار واحد، تضع قيودا على نشاطه في هذا الشأن حيث تضمن عدم الإسراف في الكميات المصدرة بما يهدد باختلال التوازن الداخلي والخارجي.

وبالرغم من منح الدولة البنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية، إلا أنها تعتبر مقيدة أو نسبية، حيث أنّ عملية إصدار النقود القانونية كخصوم يجب أن تقابلها أصول حقيقية أو شبه نقدية، هذه الأصول هي مقابلات عملية الإصدار أو ما يسمى أيضا بغطاء الإصدار وتتمثل أساسا في: الذهب، العملات الأجنبية، أذون الخزينة، الأوراق التجارية والمالية، وتقدم هذه الأصول من قبل أشخاص اقتصادية معينة (الدولة، مشاريع صناعية أو تجارية)، أو من قبل أشخاص نقدية(بنوك ومؤسسات مصرفية محلية وأجنبية)إلى البنك المركزي، وبعد حصول هذا الأخير على هذه الأصول يقوم بإصدار ما يقابلها من أوراق نقدية، وذلك حتى يضمن التوازن بين الإنتاج الحقيقي لاقتصاد ما، ووسائل الدفع المتاحة.

يمكن القول إذن أن البنك المركزي يسجل الأصول الحقيقية وشبه الحقيقية في جانب الأصول من ميزانيته، ما يلزمه بتقديم وحدات نقدية تقابلها من خلال الإصدار النقدي الذي يقيد في جانب الخصوم منها، لذا فإن عملية إصدار الأوراق النقدية هي عبارة عن تحويل الأصول إلى وحدات نقدية في ظل المحافظة على التوازن الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على قيمة العملة الوطنية ومعدلات التضخم.

– **بنك الحكومة ومستشارها المالي:** توكل هذه الوظيفة للبنك المركزي كونه الوحيد المسؤول عن الإصدار، وتتلخص خدماته فيما يلي:

- يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بالسندات التي تقدمها الحكومة لهذا الغرض.
- الاحتفاظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث تودع الحكومة كل أو بعض أموالها لديه وتسدّد ديونها بشيكات مسحوبة عليه.
- إصدار ودائع الفوائد وتسديد قيمة القروض نيابة عن الحكومة.
- تقديم الاستشارات المالية والنقدية إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات العلاجية الملائمة كما يساهم بشكل فعّال في وضع السياسة المالية للدولة ويعمل على تنفيذها عن طريق التدخل والإشراف والتوجيه لأعمال البنوك.

فالبنك المركزي يقوم بتنظيم حسابات الحكومة والمشاريع العامة،القيام بعمليات التمويل الخارجي، تجميع العملات الأجنبية والمدفوعات الخارجية، يصدر القروض العامة وينظم الدين العام.

– **بنك البنوك:** يقوم البنك بقيادة الجهاز البنكي، الأمر الذي خلق التزامات وحقوق متبادلة بين الطرفين نلخص أهمها فيما يلي:

- الإحتفاظ باحتياطي البنوك: تلتزم البنوك بإيداع جزء من رصيدها النقدي في البنك المركزي وفق نسبة معينة يحددها هذا الأخير، بهدف حماية حقوق المودعين، وتحقيق رقابة فعالة على البنوك لما تقوم به من خلق للودائع، ويعتبر هذا الاحتياطي إجباري أو إلزامي، إلا أن ذلك لا ينفي قيام البنوك بالاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي بصفة غير إلزامية، ويسمح تجميع هذه الاحتياطات إلى استخدامها بطرق أفضل خلال فترات الدورة الاقتصادية وحالات الأزمات المالية أو الظروف الطارئة.
- الإشراف على عمليات المقاصة: يشرف البنك المركزي على عمليات المقاصة بين البنوك، بحيث يسوي الأرصدة المختلفة الناتجة عن تصفية الشيكات التي تتلقاها البنوك من العملاء قصد تحصيلها لحسابهم من البنوك الأخرى عن طريق نقل الحسابات على دفاتر ما بين حسابات البنوك، ولا يدفع في النهاية إلا الرصيد المتبقي بعد المقاصة لصالح بنك أو لصالح بنك آخر.
- الملجأ الأخير للإقراض: تترجم هذه الوظيفة من خلال مسؤولية البنك المركزي عن تقديم التسهيلات المالية للبنوك الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة كونه السلطة الوحيدة في إصدار النقود الورقية، وتتمثل الطريقة غير المباشرة في الخصم لأذونات الخزينة التي تملكها لديه وذلك بمعدل فائدة ثابت، أو إعادة الخصم للأوراق التجارية التي سبق وأن قامت هذه البنوك بخصمها لصالح أطراف أخرى، أما الطريقة المباشرة فهي الإقراض وذلك لمدة قصيرة مقابل ضمانات عادة ما تكون أذونات للخزينة وسندات حكومية، كما يدفع البنك المقترض فائدة يحددها البنك المركزي.

– **البنك المركزي والسياسة النقدية:** يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية، لتحقيق الأهداف الإقتصادية، ويجد نفسه بذلك أمام ثلاث اتجاهات:

- الاتجاه التو سعي: عن طريق خفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان قصد زيادة حجم وسائل الدفع،

وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول، وزيادة معينة في الأسعار،إلا أنه يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق التشغيل الكامل ومن ثم زيادة القوة الشرائية نتيجة تقوية الاقتصاد الوطني.

- الإتجاه التقييدي: عن طريق رفع سعر الفائدة، وتقييد الائتمان والإقراض وتشجيع الأفراد على الادخـــار، وبالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور، إلا أنّ ذلك قد يضر بالاقتصاد الوطني إذا لم يكن مدروسا بما فيه الكفاية.
- الاتجاه المرن حسب الظروف: يناسب الدول التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسميـــة أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، لذا تكون السياسة النقدية المرنة، والتي يقوم من خلالها البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلّل من حجم هذه الوسائل عند مرحلة بيع المحصول في محاولة لحصر آثار التضخم وارتباط حجم وسائل الدفع مع التغيّرات الموسمية.

– **الرقابة على البنوك:** يمارس البنك المركزي عددا من الأساليب تمكنه من إجراء رقابة فعالة على الائتمان من ناحية وعلى وحدات الجهاز البنكي من جهة أخرى، ففيما يتصل بالائتمان هناك أسلوبان للرقابة عليه وهما:

- الأسلوب الكمّي: وهو مجموع الوسائل التي يتحكم بها البنك المركزي في كميـــة الائتمان الذي تمنحـــه البنوك، كاتباع سياسة سعر الخصم حيث أن رفع هذا السّعر يحد من كمية الائتمان والعكس بالعكس،أو سياسة السوق المفتوحة بالرغم من ضعف هذا الأسلوب كوسيلة فعالة للتأثير في الائتمان في بلد ما لا توجد فيه أسواق نقدية ومالية على درجة عالية من الكفاءة والتقدم، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني بهدف امتصاص جزء من الطاقة التمويلية للبنوك، أو خفض تلك النسبة ليحدث العكس، ورفع أو خفض أسعار فائدة الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية ووضع حد أقصى لتوظيف أموال البنك في وجهات معينة.
- الأسلوب الكيفي: ينبع من الأسلوب الكمي بحيث يوجه البنوك نحو توظيف أموالها في أنواع معينـــة من الأصول التي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي مثلا، كذلك التحكم في نسبة الاحتياطي والسيولة، فضلا على أنّ تعيين حدود قصوى لكل نوع من التوظيف يوضح إطار المجالات التي يمكن للبنوك أن تلجأ لاستثمار أموالها فيها وكذا تحديد أقصى لسعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية.

كما يقوم البنك بالرقابة على وحدات الجهاز البنكي من خلال فحص التقارير والبيانات والإحصائيات التي تعدها وحدات هذا الجهاز كذلك هناك رقابة ميدانية يجريها البنك المركزي عن طريق إيفاد مندوبيه للتفتيش على البنوك الخاضعة لإشرافه، بهدف التأكد من صحة السياسات التوظيفية التي تتبعها البنوك الأخرى، ومدى سلامة القروض التي يمنحها من الوجهة المصرفية النظرية.

وفي الواقع قد نجد أن هناك بنوكا مركزية لا تمارس كل هذه الوظائف، والتي تمثل في مجملها الوضع المثالي لأي بنك مركزي، ويمكن تحديد وظائف البنك المركزي من خلال ميزانيته والتي نجسدها في الشكل الموالي:

الشكل رقم "01": ميزانية بنك الجزائر كمثال عن ميزانيات البنوك المركزية

الأصـــــــول	المبلغ	الخصـــــــوم	المبلغ
– الذهب		–أوراق وقطع في التداول	
–الرصيد بالعملة الصعبة		– التزامات خارجية	
– حقوق السحب الخاصة		– موافقات للدفعات الخارجية	
–مدفوعات دولية ممنوحة		–قيمة منح حقوق السحب الخاصة	
–مساهمات وتوظيفات		–الحساب الجاري الدائن للخزينة	
–اكتساب الهيئات المالية الدولية والجهوية		– حساب البنوك والمؤسسات المالية	
–ديون على الدولة		–إعادة استرجاع السيولة	
–ديون على الخزينة العمومية		–رأس المال	
–الحساب الجاري المدين للخزينة العمومية		–احتياطات	
–حساب البريد		–خصوم أخرى	
–أوراق معاد خصمها			
• عمومية			
• خاصة			
–منح:			
• عمومية			
• خاصة			
–تسبيقات وقروض في الحساب الجاري			
–حساب لدى المصارف			
–استثمارات صافية			
– حسابات أخرى للأصول			
المجمـــــوع		المجمـــــوع	

Source :Situation Mensuelle De La Banque D'Algérie, Rapport De Banque Centrale. www.bank-of-Algeria.dz.

2-2- البنوك التجارية:

تعدّ البنوك التجارية أقدم البنوك على الإطلاق، وتلعب حاليا دورا هاما في تنشيط عجلة التنمية الاقتصادية، كما تمثل رابطا قويا وأساسيا بين مجموعة المتعاملين الاقتصاديين في المجال البنكي، الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على هذا النوع من البنوك الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية والترتيب بعد البنك المركزي.

2-2-1- مفهوم البنوك التجارية: تعددت تعريفات البنوك التجارية إلا أنها تصب في قالب واحد وتؤدي في مجملها إلى نفس المعنى، ونذكر من بين أهم تلك التعاريف:

– **تعتبر البنوك التجارية** مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي لا سيما في ذلك البنك المركزي، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة، مخزن للقيمة ومقياس لها)[10].

– يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال[11].

– البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات "الأشخاص المعنوية" وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه والتي تمنح القروض بمختلف أنواعها ويطلق عليها أيضا"بنوك الودائع"، ومن ثم فهي تمثل الأموال الأساسية للنظام البنكي، وميزتها الأساسية خلق ومنح القروض قصيرة الأجل واستثمار ما تبقى لديها من الأموال[12]، ومع تطور الصناعة وازدياد أهمية دور هذه البنوك في الاقتصاديات الوطنية فقد توسعت أعمالها لتشمل تقديم القروض لأصحاب المشاريع الصناعية، كما أنها بدأت في تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل، إلى جانب القروض القصيرة الأجل. لذا نقول أن البنوك التجارية هي وسيط مالي يجمع بين أطراف لديها فائض في الأموال وأطراف أخرى لديها عجز في التمويل، وتمثل شبكة نظامية تعمل على تعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات ،كما أنه من صلاحيتها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين مؤسسات الأعمال والأفراد، إضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن للبنوك التجارية عدة خصائص أهمها:

– تمتاز البنوك التجارية بالتعدد والتنوع حسب متطلبات السوق النقدية وحجم النشاط الاقتصادي وتنوعه.

– تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فهي بذلك تشبه المشروعات الرأسمالية.

– تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرهـــا البنك المركزي– إبرائية وغير نهائية – فنقود الودائع عادة ما تكون متباينة متغيرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان وغالبا ما تخاطب قطاعا اقتصاديا معينا (المشروعات والأعمال).

– تخضع لرقابة البنك المركزي وتوجيهاته ولا تمارس عليه أية رقابة أو تأثير.

– تتعامل مع عدد كبير من الأفراد كما أن رؤوس أموالها تعتبر قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها.

– تتحمل البنوك التجارية عبء المخاطرة في تعاملاتها.

2-2-2- أهداف البنوك التجارية: تهدف البنوك التجارية عند ممارسة نشاطاتها إلى تحقيق عدة أهداف نجملها فيما يلي[13]:

– **السيولة:** تهتم البنوك التجارية بضمان السيولة وتوفيرها بالكم والنوع المطلوبين، كون غالبية موارد البنك المالية هي ودائع تستحق عند الطلب ومن ثمة ينبغي أن يكون البنك مستعد للوفاء بها في أي لحظة.

ويقصد بالسيولة عموما مقدرة البنك على حيازة أصول سريعة التحويل إلى نقدية دون تكاليف مرتفعة تقلل من قيمتها (أو حيازة سيولة في حد ذاتها) من أجل مواجهة ديون مستحقة في أجالها وإمكانية مواجهة عامل المخاطرة في حالة عدم دفع الديون في مواعيدها المستحقة.

– **الربحية:** يهدف البنك التجاري إلى تحقيق أقصى درجة من الربحية لتغطية التكاليف الثابتة التي تتمثل أساسا في الفوائد على الودائع، ويضمن بالتالي استمرار المتعاملين معه وكذلك جلب فئة جديدة منهم، ومن جهة أخرى تسمح بالتطوير والتوسيع في الخدمات البنكية بما يتماشى مع التطورات العالمية.

– **الأمان:** ينبغي أن تتمتع البنوك التجارية بدرجة عالية أو مقبولة من الأمان حتى تحظى بثقة المتعاملين معها، وتزيد من إقبالهم على إيداع الودائع لديها، ويعتبر رأس المال بمثابة تأمين نقدي للودائع، إذ كلما كان مرتفعا كلما ازدادت قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تقع بسبب الإقراض والاستثمار والأعمال الأخرى التي يقوم بها البنك.

– توظيف الأموال: تعتبر القروض السمة الأساسية للبنك التجاري، والمصدر الأساسي لتحقيق الربحية، كما تمثل القروض نسبة عالية جدا في جانب أصول ميزانية البنوك التجارية، مما يتطلب العمل معها بحذر شديد لزيادة الأرباح من جهة وتحقيق الأمان من جهة ثانية.

– الحصة في السوق البنكي: يسعى البنك التجاري إلى امتلاك حصة كبيرة في السوق البنكية، حتى تمكنه من احتلال مكانة هامة ومرموقة في الجهاز البنكي بالإضافة إلى اكتساب ميزة تنافسية.

2-2-3- وظائف البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بعدة أنشطة أهمها[14]:

– **قبول الودائع:** تعتبر عملية قبول الودائع من أقدم العمليات التي يقوم بها البنك التجاري، وتنقسم الودائع إلى نوعين:

- الودائع الجارية أو تحت الطلب: حيث يمكن لأصحابها السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم من طرف البنك، ولها دور كبير في تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية بين المؤسسات والأفراد.
- الودائع غير الجارية: تستخدم لأغراض الادخار وتخزين النقود، وهي ذات سيولة منخفضة لا يحق لأصحابها سحبها عند الطلب مباشرة، ويتقاضون فائدة عنها وتنقسم إلى ودائع لأجل وودائع التوفير.

– **خلق نقود الودائع:** تقوم البنوك التجارية بخلق النقود الكتابية وزيادة حجمها في حدود متطلبات المعاملات التجارية وطلبات المتعاملين الاقتصاديين، وتكون عملية خلق الودائع محدودة بقيدين تأخذهما البنوك التجارية بعين الاعتبار وهما:

- وضع حد أقصى لما يمكن للبنوك التجارية خلقه، وهذا تبعا لنسبة الاحتياطي النقدي الذي يحدّده البنك المركزي ومقدار الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنك.
- الظروف الاقتصادية: ففي فترات الرخاء تتوسع البنوك في خلق الودائع إلى أقصى حد ممكن وفي فترات الأزمات تضيق من خلق الودائع تفاديا لمخاطر الاقتراض.

– **منح الائتمان:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأقدم ممارسات البنوك التجارية، وقد تمنح القروض في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية كالتعهدات والضمانات إلى الأفراد ورجال الأعمال لفترات زمنية مختلفة وعادة تكون في الأجل القصير، وبذلك نجد الائتمان ينقسم إلى:

- **ائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو الدفع تحت الحساب أو خصم كمبيالة لصالح الزبون.**
- **ائتمان في شكل كفالة أو ضمان اتجاه الغير، فيقدم البنك هذا الضمان للمشروعات والسلطات العامة بالنسبة لعملية ما ولصالح عميل معين.**

وهناك تصنيفات عديدة للائتمان حسب طبيعته أو استخدامه أو القطاع أو المدّة.

– **خصم الأوراق التجارية:** يستطيع حامل الورقة التجارية وغالبا ما تكون في شكل كمبيالة أن يتقدم إلى البنك التجاري قبل حلول تاريخ استحقاقها للحصول على قيمتها في شكل نقود سائلة بعد تخفيض عمولة الخصم.

بالإضافة إلى هذه الوظائف هناك وظائف أخرى للبنوك التجارية نوردها باختصار فيما يلي:

– **تحصيل الأوراق المالية والتجارية .**

– **إدارة المحافظ المالية لعملاء البنك.**

– **إصدار خطابات الضمان.**

– **الاعتمادات المستندية كنوع من التمويل للتجارة الخارجية.**

– **بيع وشراء العملات الأجنبية.**

– **إصدار بطاقات الائتمان.**

– **تقديم خدمات استشارية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والنقدية.**

وتتخذ البنوك التجارية عدة أشكال تختلف باختلاف المناطق الجغرافية وتنوع الأنشطة التي تقدمها وحجم نشاطاتها، فنجد[15]:

– **البنوك ذات الفرع الواحد:** هي منشآت مالية يمتلكها أشخاص طبيعيون أو معنويون، يقتصر عملها على منطقة صغيرة الحجم تباشر فيها عملياتها وخدماتها البنكية، وتتمتع هذه البنوك بالحرية واستقلالية الإدارة والقرار.

– **البنوك ذات الفروع:** هي منشآت مالية تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة في البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها، وتختلف هذه الفروع في نوعية الخدمات البنكية المقدمة، بحيث تحصل على الموارد المالية من مناطق جغرافية متعددة ومن قطاعات اقتصادية مختلفة.

– **بنوك السلاسل:** نشأت هذه البنوك نتيجة ازدياد حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها، تقوم البنوك بفتح سلسلة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة ويوجد هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية.

– **بنوك المجموعات:** وهي أشبه ما تكون بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري وأصبحت من ميزات العصر الحالي.

2-3- البنوك المتخصصة وبنوك أخرى:

تتعدد البنوك حسب الأنشطة التي تمارسها ويمكن تقسيمها إلى[16]:

2-3-1- البنوك المتخصصة: تتخصص هذه البنوك في تمويل نشاط اقتصادي معين، ويرجع سبب هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل قطاع، ونظرا للطبيعة المتباينة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وتقوم البنوك المتخصصة بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل باستثناء بنوك تمويل التجارة الخارجية حيث أجل القرض قد لا يتعدى الستة أشهر. أما موارد هذه البنوك فإنها لا تستقيها من الودائع كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية، ولكن من رأس مال البنك ومن السندات والقروض العامة التي تصدرها وتشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أشكال الاستثمار عندها لذلك فإن البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها، وتنقسم هذه البنوك إلى[17]:

– **البنوك الصناعية:** وهي بنوك متخصصة في إنشاء وتدعيم الصناعات المختلفة وتزويدها بالأموال اللازمة لشراء المواد الخام والآلات أو بغير ذلك من وسائل المساعدة، وطالما أن البنك الصناعي لا يسمح له بقبول الودائع، فإن قدرته على تمويل الصناعات تتحدد على أساس إمكان حصوله على قروض لآجال طويلة بفوائد أقل نسبيا من تلك التي تمنحها لإقامة المشروعات الصناعية، وتمنح البنوك الصناعية تسهيلات تختلف آجال استحقاقها وفقا لنوع الائتمان المطلوب، فبالنسبة لشراء أراضي المصنع وتجهيزات المباني قد يصل أجل القروض لمدة فيما بين 10 و 20 سنة، وتقل هذه المدة إلى نحو 5 سنوات عند تمويل التجهيزات الآلية، وتنخفض إلى مدة لا تتجاوز السنة بالنسبة لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج.

– **البنوك الزراعية:** هي بنوك متخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد وفي شراء الآلات الزراعية واستصلاح الأراضي....، ولهذا تقوم بمنح ثلاثة أنواع من القروض: قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية، وقروض متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة، وقروض طويلة الأجل لاستصلاح الأراضي البور وزراعتها. وتختلف سياسة البنك في منح هذه القروض وفقا لظروف الدولة التي يعمل في نطاقها، فمثلا توجد في إنجلترا شركة الائتمان الزراعي والتعاوني التي تستمد رأسمالها من الدولة على هيئة قروض دون ضمان، وتعتمد في التمويل على السندات التي تصدرها وتكتتب فيها البنوك التجارية، تمنح قروضا طويلة الأجل يسددها المقترضون على أقساط سنوية ونصف سنوية.

– **البنوك العقارية:** هي بنوك يقتصر عملها على تقديم ائتمان بضمان أراضي أو عقارات مبنية، وتقديم قروض لجمعيات ومنشآت الإسكان كما تساهم في تأسيس هذه المنشآت، وتعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك الأخرى والسندات التي تصدرها، ومعظم القروض التي تمنحها هذه البنوك طويلة الأجل، والقليل من هذه القروض متوسطة الأجل وقصيرة الأجل.

وينتشر هذا النوع من البنوك في كافة أنحاء العالم، باستثناء معظم الدول الاشتراكية حيث يقوم البنك المركزي بمنح القروض العقارية للمنشآت العامة دون ضمان، وحتى تحقق تلك البنوك بعض الإيرادات الإضافية فإنها تساهم في الاستثمار المباشر في بعض المشروعات مثل: الفنادق والمجمعات الإسكانية الفاخرة.

– **بنوك التجارة الخارجية:** تتخصص في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، وفي العديد من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات اعتماد التصدير بهذه الوظيفة، غير أن الدول الاشتراكية تفصل بين وظائف هذين النوعين من البنوك في معظم الأحيان.

والهدف من إنشاء هذا النوع من البنوك هو مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها وتنميتها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية وعن طريق مختلف الصور الائتمانية التي يمنحها، بما في ذلك قروض الاستثمار طويل الأجل، كما تختص هذه البنوك بفتح الاعتمادات اللازمة لعمليات التبادل الثنائي مع الدول الأجنبية وعمليات إعادة التصدير، كذلك فإنها تعقد الاتفاقيات اللازمة مع البنوك القائمة في الدول الأخرى، ويمكن أن يعتمد هذا النوع من البنوك في تمويل عملياته على موارده التي تتكون من حصيلة العملات الأجنبية الواردة للدولة، ومن التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها من بنوك أجنبية.

ويقدم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية المشورة الفنية، الائتمانية والإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية وقد أنشأ لهذا الغرض مركز الاستعلامات التجارية، إلى جانب المساهمة في رؤوس أموال المشروعات الخارجية التي تنمي المعاملات الخارجية، والإسهام في إعداد الدراسات العلمية عن الأسواق الخارجية.

2-3-2- بنوك أخرى: يمكن إضافة عدة بنوك نلخصها فيما يلي[18]:

– **بنوك الأعمال:** وهي بنوك ذات طابع خاص (ليس لها جمهور) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها وهي تعمل في سوق رأس المال، في حين تتعامل باقي البنوك الأخرى في سوق النقد، أي أنها تهتم بإعانة رجال الأعمال بالأموال اللازمة لزيادة قدرتهم الإنتاجية تستثمر أموالها في شراء أسهم وسندات المشروعات الأخرى كما قد تشترك في تأسيس المشروعات الجديدة.

– **بنوك الإدخار:** نشأت أساسا بغرض تجميع المدخرات، تتميز أساسا بانخفاض الحد الأدنى للإيداع حتى تتمكن من جذب مدخرات عدد كبير من الأفراد، ولا تستهدف هذه البنوك الربح بصفة عامة، ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم وضخها لتمويل الاقتصاد، وقد نالت هذه البنوك شعبية كبيرة في مختلف دول العالم، وتعمل على تنمية الوعي الادخاري لدى أفراد الشعب عموما، وبالذات في تلك المناطق التي قد لا تغطيها البنوك الأخرى، وتستحوذ هذه البنوك على 60% من إجمالي الودائع في ألمانيا، وفي إنجلترا تعفى العوائد من الضرائب وتضمن الحكومة مدخرات الأفراد الأمر الذي يدعم الثقة فيها ويزيد الإقبال عليها.

– **البنوك الإسلامية:** وهي بنوك تتعامل في إطار تعاليم الإسلام، ظهرت هذه البنوك في عدة دول إسلامية لاستمالة شريحة من الأفراد ترفض التعامل مع البنوك الأخرى، تستهدف هذه البنوك الاستثمار في المشاريع الأكثر

نفعا وليس الأكثر ربحا، فالبنوك الإسلامية هي البنوك التي تتلقى المدخرات تحت مسمياتها المختلفة وتجميع الأموال وتتبع الإجراءات البنكية في أداء أعمالها، ولكنها تلتزم في كل ذلك بما يتعلق بالتعاليم الإسلامية.

إلى جانب المؤسسات المالية والتي تمثل شركات ذات أسهم تقوم بجميع أعمال البنوك عدا استقبال أموال الأفراد على شكل ودائع، في حين نجد أن مؤسسات الإقراض قد تستقبل ودائع ولكن طويلة الأجل.

II- النظام البنكي الجزائري- النشأة والتطور- :

بادرت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام بنكي يواكب نموذج التنمية الاقتصادية المتبع بهدف ضمان تمويل حركة التطور، وقد شهد هذا النظام إصلاحات عديدة تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي ترتكز في مجملها على مبادئ اقتصاد السوق.

وسيتم التركيز في هذا المبحث على التطور التاريخي للنظام البنكي منذ الاستقلال، من خلال استعراض ظروف نشأته من جانب، والإصلاحات التي مسته بهدف تقويم أدائه وعصرنته من جانب آخر.

1- مراحل تطور النظام البنكي الجزائري "1962-1985":

مرّ النظام البنكي الجزائري خلال هذه المراحل بعدة تطورات، تبعا لرغبات السلطات، تجسدت أولاها في رغبة الدولة في امتلاك نظام بنكي خاص يستجيب لما تتطلبه احتياجات تلك الفترة، وثانيها في خضوع هذا النظام للفلسفة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر والتي تختلف تماما عمّا كان سائد قبل الاستقلال.

1-1- مرحلة تحديد معالم النظام البنكي الجزائري "1962-1970":

تقسّم هذه المرحلة إلى فترتين أساسيتين، ويرجع أساس التقسيم إلى وجود بنوك أجنبية تنشط في الجزائر بعد الاستقلال، إلا أنه سرعان ما تم تأميم هذه البنوك، ونتعرض إلى ذلك بنوع من التفصيل من خلال النقطتين التاليتين.

1-1-1- فترة ما قبل التأميم"1962-1966"[19]: اتسم النظام البنكي الجزائري في هذه الفترة بنفس مميزات ومقومات النظام البنكي الفرنسي، حيث اعتبر امتدادا له، إلا أن السلطات الجزائرية انتهجت نظاما اقتصاديا مغايرا للنظام الاقتصادي المطبق من طرف فرنسا، الأمر الذي جعل القطاع البنكي يحجم عن تمويل المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، لذا كان من الضروري إنشاء بنوك جزائرية تمثل أولها في إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ 31 ديسمبر 1962 كبنك إصدار وائتمان بموجب القانون رقم 62-144 وأوكلت له مهمة الإصدار والرقابة في مجال النقود والقروض والصرف، كما شهدت هذه الفترة إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم 63-65 الصادر بتاريخ 07 ماي 1963، إلى جانب إصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964، ويعد القرار الأخير إعلانا صريحا تؤكد من خلاله السلطات على التوجه الاستقلالي للبلاد في المجال المالي، كما تم خلال هذه الفترة إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون رقم 64 -227، وذلك في 10 أوت 1964.

بالرغم من كل هذه الإجراءات نجد أن النظام البنكي في الجزائر أصبح يواجه مشكلة حادة تمثلت في الازدواجية التي ميزته، حيث وجد نظامين مصرفين أحدهما قائم على أساس ليبرالي رأس مالي، والثاني على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة، مما جعل البنك المركزي يعجز عن احتواء النظام البنكي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة، الأمر الذي دعى إلى إعادة التفكير في وضعية هذا النظام لتمكينه من القيام بالمهام الموكلة إليه، ويوضح الشكل الموالي الهيكل العام للنظام المالي والنقدي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم "02": النظام النقدي والمالي الجزائري في الفترة 1963- 1966.

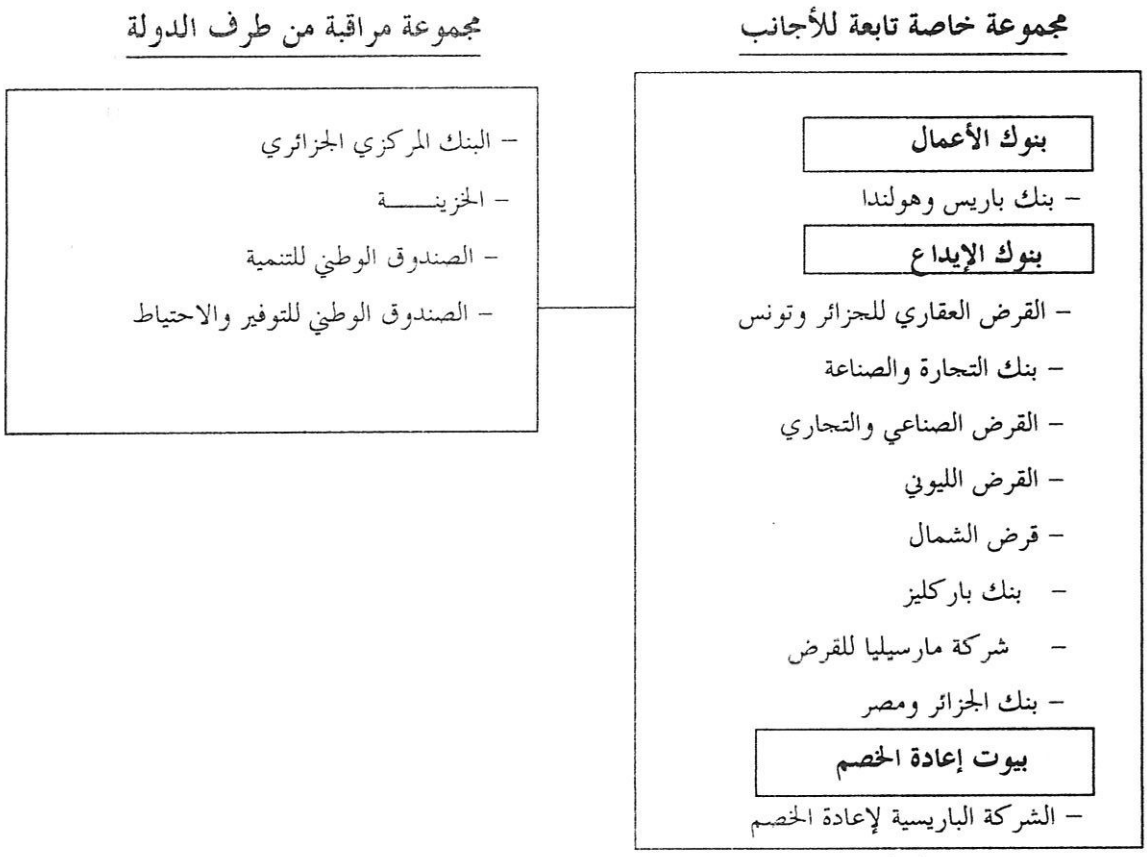

المصـــــــدر:بخزار يعـــــدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص71.

1-1-2- فترة التأميم " 1966-1970": دعت الازدواجية التي تميز بها النظام البنكي الجزائري إلى سعي الدولة لتنظيمه، من خلال تأميم البنوك الأجنبية ابتداءا من سنة 1966، وإنشاء بنوك عمومية تسترجع من خلالها كامل سلطتها النقدية، وتحضرها أيضا لخدمة المخطط الثلاثي للتنمية الذي يغطي الفترة 1967- 1969، وشهدت هذه الفترة تأسيس البنوك التالية[20]:

– **البنك الوطني الجزائري:** تم إنشاء هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-144 الصادر في: 13 جوان 1966، نتيجة تأميم البنوك الأجنبية التالية:

- بنك القرض العقاري الجزائري التونسي الذي أمّم في 1966/07/01.
- بنك القرض الصناعي والتجاري أمّم في 1967/07/01.
- البنك الباريسي الوطني أمم في جانفي 1968.

- بنك باريس والأراضي المنخفضة أمّم في جوان 1968.

وباعتباره بنك تجاري فإنه يقوم بتجميع الودائع من العائلات والأفراد ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتقديم القروض القصيرة الأجل، واستنادا إلى مبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد اسند إلى هذا البنك مهمة تمويل القطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد، المؤسسات العمومية والقطاع الخاص، ويعتبر أول بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر.

– **القرض الشعبي الجزائري:** تأسس بموجب المرسوم الصادر في 14 ماي 1967، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، وقد جاء خلفا للبنوك الشعبية التي كانت متواجدة قبل إنشائه وهي:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي بوهران، ونظيره بالجزائر.
- البنك الجهوي التجاري والصناعي بعنابة.
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

كما اندمجت فيه ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأميمها وهي:

- البنك المختلط الجزائر–مصر في 1968/01/01.
- الشركة المارسيلية للقرض في 1968/06/30.
- الشركة الفرنسية للقرض والبنك.

ويقوم القرض الشعبي الجزائري بمهام البنك التجاري والمتمثلة في جمع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل للقطاع الحرفي، القطاع السياحي، قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية، قطاع المياه والري وأصحاب المهن الحرة.

– **البنك الخارجي الجزائري:** تأسس بموجب المرسوم رقم 67-204 المؤرخ في 06 أكتوبر 1967، وهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه وفقا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي:

- القرض الليوني أمّم في 12 أكتوبر 1967.
- الشركة العامة أمّمت في 16 جانفي 1968.
- البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط أمّم في 26 ماي 1968.
- بنك باركليز أمّم في 29 أفريل 1968.
- بنك القرض للشمال أمّم في 31 ماي 1968.

يقوم البنك الخارجي الجزائري بجمع الودائع، تمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال منح قروض الاستيراد، تأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، وبهذا نجد أن وظيفته الأساسية هي تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية في الجزائر والدول الأخرى.

وبهذا استكملت الجزائر عملية التأميم، كما ألغيت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر في 01 نوفمبر 1967، وبذلك احتكرت البنوك الجزائرية العمومية كل العمليات البنكية، وسط وضع تغيب فيه المنافسة نتيجة إضفاء طابع التخصص عليها.

1-2- مرحلة التسيير الإداري والمركزي "1970-1986":

ارتبط النظام البنكي في هذه الفترة مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا، حيث كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين حيث نجد:

1-2-1- الفترة الأولى"1970-1978": شهدت بداية هذه الفترة إصلاح مالي وذلك سنة 1971، وقد جاء هذا الإصلاح تكريسا لمبدأ التخطيط المركزي لقرارات الاستثمار والتمويل،حاملا في طياته رؤية جديدة لعلاقات التمويل، حيث حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بثلاث سبل هي[21]:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتسبة من قبل الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخار المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المختصة.

ويتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوظيف كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة حتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطّنت فيه عملياتها المالية: الحساب الأول يستعمل لتوطين عمليات الاستثمار والثاني لتمويل نشاطات الإستغلال.

وقد تميّز النظام البنكي الجزائري نتيجة هذا الإصلاح بثلاث سمات أساسية هي: التمركز، تغلب دور الخزينة وإزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

وتعدّدت نتائج الإصلاح المالي لسنة 1970 من الناحية العملية، حيث أدّت إلى تقلص دور البنك المركزي الجزائري إلى جانب تخليه عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، بحيث أن عرض النقود مخطط للتكيف مع احتياجات الإقتصاد[22]، ويوضح الشكل الموالي هيكل النظام البنكي الجزائري بعد 1970.

الشكل رقم "03": هيكل النظام البنكي الجزائري ودوائر التمويل بعد إصلاح 1971.

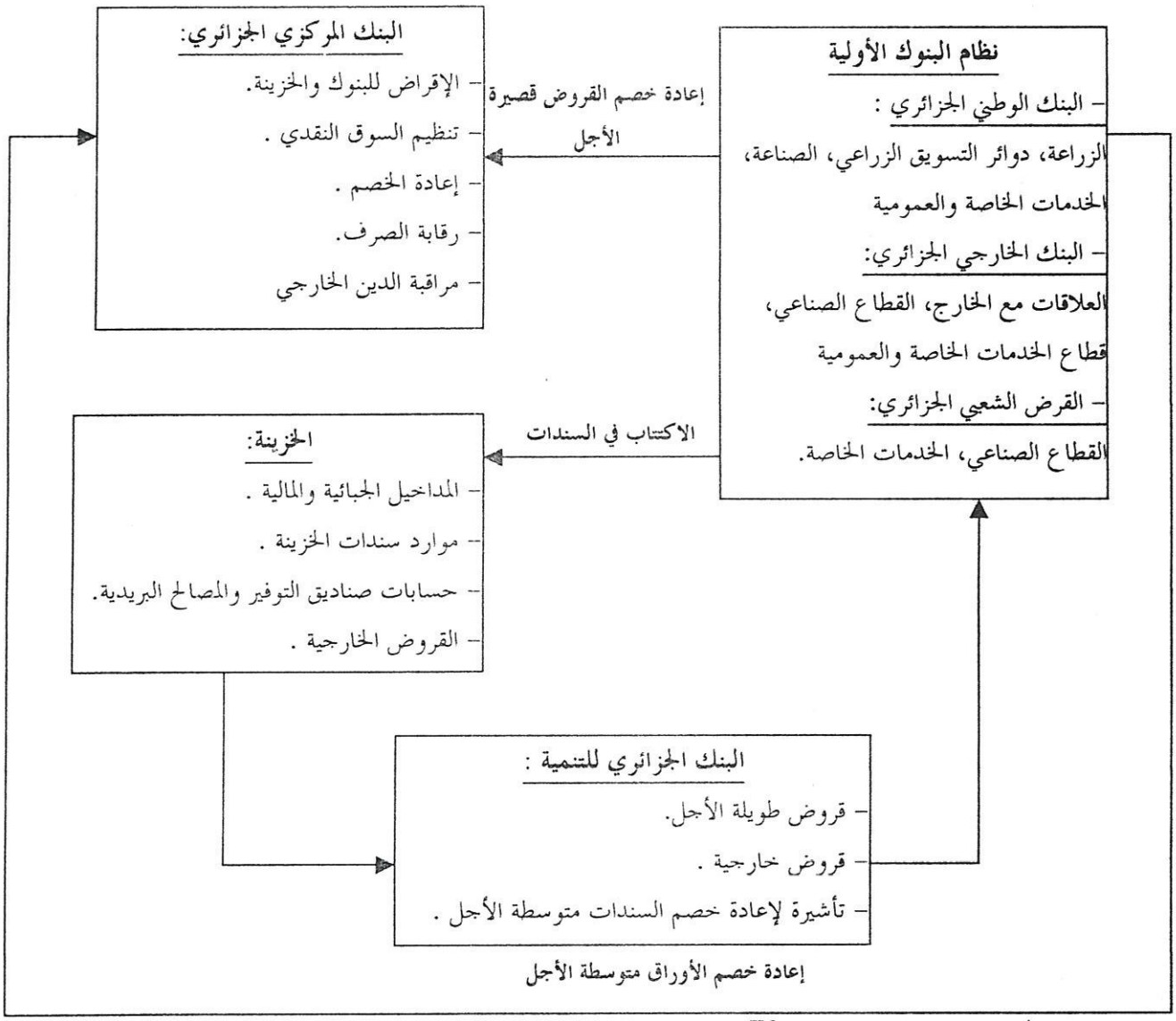

المصدر: بخزار يعدل فريدة، مرجع سابق، ص 73.

1-2-2- الفترة الثانية "1978-1986": ألغي خلال هذه الفترة تمويل المؤسسات والاستثمارات المخططة بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل تلك الاستثمارات بواسطة قروض طويلة الأجل[23].

وقد أدّت هذه السياسة غالبا لاختزال وظيفة البنوك ودورها في إطار محاسبي، على الرغم من أنها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة على خزينتها، إذ أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القروض وتعاظم دور الخزينة في هذا المجال، مما أدى إلى إضعاف إرادتها في تعبئة الإدخار.

ونتيجة للعجز الحاد الذي عرفه تسيير القطاع الزراعي سواء على المستوى الإنتاجي أو على مستوى النتائج المالية، فقد تم التفكير في إنشاء مؤسسات مصرفية متخصصة تتكفل بمشاكل التمويل والمساهمة في ترقية الريف وبذلك تم إنشاء كل من بنك الفلاحةوالتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية[24].

– **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82- 206 الصادر بتاريخ 13مارس 1982، وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، وهو بنك متخصص يهتم بتمويل القطاع الزراعي بمختلف أنشطته، وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف، وهو بنك تجاري يتلقى الودائع بأنواعها المختلفة ويقدم القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت.

– **بنك التنمية المحلية:** تأسس بموجب المرسوم 85/85 الصادر بتاريخ: 30 أفريل 1985 وقد انبثق عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري كبنك للإيداع والاستثمار في آن واحد يتلقى الودائع المختلفة ويمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية في شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل إلى جانب تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

وقد تميّزت هذه المرحلة بصفة عامة باقتصار دور البنك المركزي على عملية إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون أن يشارك في توجيه الموارد المالية أو مراقبة تداولها في السوق، كما أن معدلات الفائدة تتحدد مركزيا من طرف وزارة المالية بعيدا عن البنك المركزي والبنوك التجارية.كما سعت البنوك التجارية إلى تحقيق المصلحة العامة وفقا للمهام والمسؤوليات التي كلفت بها مركزيا بعيدا عن هدف المردودية، ولذلك لم يكن بمقدورها أن تلعب دورا إيجابيا في الوساطة المالية، فأصبحت مجرد صرّاف يوفر السيولة اللازمة لتنفيذ عمليات تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، إضافة إلى إلغاء مبدأ المنافسة بسبب التعامل مع بنك واحد.

2– النظام البنكي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الأساسية:

باشرت الجزائر في إدخال إصلاحات جذرية على النظام البنكي قصد إعطائه المكانة التي يجب أن يكون عليها، وتميزت هذه الإصلاحات بتدرجها تبعا للإصلاحات العامة للاقتصاد الوطني، باعتبار النظام البنكي أحد أهم الدعائم الأساسية، وأن عملية الإصلاح الإقتصادي لن تنجح إلا من خلال إصلاح هذه المنظومة التي تتولى تمويل الإقتصاد بكامله، وسنتناول من خلال ما يلي أهم الإصلاحات حسب تسلسلها الزمني.

2–1– الفلسفة العامة للإصلاحات قبل سنة 1990:

أظهرت الإصلاحات السابقة للنظام البنكي الجزائري محدوديتها، مما استوجب التفكير في تبني استراتيجية مالية جديدة تحقق ما عجزت الإصلاحات السابقة عن تحقيقه، لذا شرعت الدولة منذ بداية الثمانينات في تطبيق طرق حديثة لإعادة الهيكلة تجسدت في:

2–1–1– الإصلاح النقدي لسنة 1986: شهدت سنة 1986 محاولة إصلاح النظام البنكي، وتجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86- 12 بتاريخ 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض وقد أدخل هذا الأخير إصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية من خلال إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، ويمكن تلخيص أهم أحكامه بما يلي[25]:

– تعريف وتنظيم الجهاز البنكي.

– استعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك من خلال تكليفه بتسيير السياسة النقدية ومراقبتها.

– تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية.

– إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

– وضع نظام بنكي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كآخر ملجأ للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.

– إزالة القيود المفروضة على البنوك حيث أصبح بإمكانها أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها،إلى جانب منح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها مع متابعة استخدامها وردها.

2-1-2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح[26]: تمّ سنة 1988 تعديل قانون الإصلاح لسنة 1986 من خلال المرسوم رقم 06/88 الصادر في: 12 جانفي 1988، وذلك تماشيا مع القانون 01/88 الصادر في: 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، ونادى هذا التعديل بالدرجة الأساسية على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية .

وقد شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مسّ جميع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية،حيث منح قانون 01/88 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية القرار، وقد تم التأكيد في إطار هذا القانون بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية باعتبارها شخصية معنوية تسيّرها قواعد القانون التجاري، كما تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة التي تمنحها القدرة على الالتزام والتعاقد بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام التشريعية المعمول بها في المجال المدني التجاري.

ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي[27]:

– يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وخضوع نشاطه بالتالي إلى قواعد التجارة معتمدا على مفهوم المردودية والربحية.

– دعم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

– تعديل قواعد التمويل حيث تم توجيه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية.

على الرغم من هذه التعديلات والإصلاحات التي خضع لها النظام البنكي، اتضح أن القانون البنكي لعام 1986 والمعدل سنة 1988 لا يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، لذا كان من المقرر أن تتواصل عملية المصادقة على نصوص جديدة، فجاء قانون النقد والقرض، والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري معطيا إياه صياغة تتماشى والتشريعات البنكية الدولية.

2-2- الفلسفة العامة للإصلاحات بعد سنة 1990:

قامت السلطات بداية من 1990 بإدخال تغييرات جديدة تتماشى أكثر واقتصاد السوق وذلك من خلال قانون النقد والقرض، وما تبعه من تعديلات نذكرها فيما يلي:

2-2-1- النظرة الجديدة وإصلاح 1990: تميز النظام البنكي الجزائري ابتداءا من سنة 1990، بالمصادقة على القانون 90 - 10 المؤرخ في 14 أفريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي أدخل تغييرات جذرية على تنظيم

النشاط البنكي تتمثل أهمها في إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، تغيير تسمية البنك المركزي إلى بنك الجزائر ومنحه حق ممارسة جميع الصلاحيات التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية، إضافة إلى فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، كما تم الاحتفاظ بنفس المؤسسات البنكية السابقة مع بعض التعديلات فيما يخص الاختصاصات وتسيير العمليات البنكية.

تتمثل أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون في[28]:

أ – الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث لم تعد القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط كما كان سائدا من قبل، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها، ويهدف هذا المبدأ عموما إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي باعتباره المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.

ب – الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة تمول عجزها عن طريق اللجوء إلى عملية القرض أي الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وقد جاء هذا المبدأ لتقييد حرية الخزينة وتحديد علاقتها بالبنك المركزي، حيث أصبح تمويل عجزها يخضع إلى بعض القواعد حددت في المادة 78 من هذا القانون،وبالتالي أبعدت الخزينة العمومية عن مركز التمويل واستقل البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة، إضافة إلى تقليص ديون هذه الأخيرة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

ج– الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض: أصبح النظام البنكي بموجب هذا القانون هو المسؤول عن منح القروض للاقتصاد عكس ما كان سائدا من قبل، حيث كان يكتفي بتسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وأبعدت بذلك الخزينة عن منح القروض ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وسمح اعتماد هذا المبدأ ببلوغ الأهداف التالية:

– أصبح توزيع القروض يرتكز بصفة أساسية على مبدأ الجدوى الاقتصادية للمشاريع .

– تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

– استعادة البنوك والمؤسسات لوظائفها الأساسية المتمثلة في منح القروض.

د– وضع نظام بنكي على مستويين: كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، يقوم على أساس التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبذلك أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها وينظم ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفق ما يقتضيه الوضع النقدي.

كما تم طبقا لهذا القانون إنشاء مؤسسات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية نجد منها:

– **لجنة الرقابة المصرفية:** أنشأت بموجب المادة 143 من قانون النقد والقرض، تقوم بأعمال الرقابة على أساس الوثائق المستندية، أو عن طريق زياراتها الميدانية، وتختتم هذه العمليات الرقابية بتدابير وعقوبات تأديبية إن استدعى

الأمر ذلك، تتماشى شدة هذه الأخيرة حسب الأخطاء والمخالفات المثبتة والتي يمكن أن تصل إلى حد التوقيف عن ممارسة المهنة[29].

– مركزية الأخطار، عوارض الدفع والميزانيات: Centrale Des Risques, Des Impayes Et Des Bilans: يدير بنك الجزائر وينظم ثلاث مركزيات(الأخطار، عوارض الدفع والميزانيات) وتمثل هذه المركزيات الثلاث قاعدة للمعطيات، ومراكز للمعلومات الضرورية لاتخاذ الحذر من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ويتم تغذيتها من قبل هذه الأخيرة، كما تقوم بتوزيع تقارير إعلامية عمّا تم تسجيله في نهاية كل سنة.

- **مركزيـــة الأخطـــار:** زادت أهمية مفهوم الخطر من خلال قانون النقد والقرض، كما تدعمت بأوامر التطبيق 92- 70، وابتداءا من عام 1994 تطورت مركزية المخاطر فيما يتعلق بالتبليغ عن القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية ويرجع ذلك لاستخدام تكنولوجيا حديثة تسهل عمليات التبليغ، وتتم هذه الأخيرة كل شهرين على قرص ممغنط، وقد حددت عتبة التبليغ بـــ 2 مليون دينار سواء للقروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل أو قروض بالإمضاء، وذلك حتى تتمكن هذه المركزية من ضمان سيولة وملاءة النظام البنكي، حيث تجمع معلومات عن أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة ضماناتهم وإمكانية تسديد القرض بناءا على تحليل المعلومات المجمعة على أساس نوعية القرض، قطاع أو فرع نشاط المستفيد وحسب المنطقة الجغرافية التي ينشط بها.

وقد سجلت ميزانية مركزية المخاطر البلاغات التالية[30]:

- 2002: 17502 بلاغ .
- 2003:19150 بلاغ.
- 2004: 24816 بلاغ.

وشهدت سنة 2004 زيادة بـــ 29.58% عن 2003، مما يدل على حسن سير هذه العملية بين البنوك والمؤسسات المالية من جهة ومركزية العوارض من جهة أخرى.

- **مركزيـــة عوارض الدفـــع:** أوكلت لها مهمـــة تزويد البنوك والمؤسسات المالية والسلطـــات الرقابية بمعلومات عن عدد عوارض الدفع، خاصة المرتبطة بإصدار صكوك دون رصيد أو عدم كفاية الرصيد لتغطيتها، وقـــد حدّد هذا الـــدور في المدة رقم 92- 02، حيث تشتـــرط أن تقـــوم بتنظيم وتسيير الملـــف المركـــزي (Fichier Central) لعوارض الدفع، إلى جانب النشر الدوري لقائمة عوارض الدفع مع توابعها المحتملة لدى كل البنوك والمؤسسات المالية وكل السلطات المعنية ، وقد دعّمت هذه المركزية بجهاز متابعة إصدار الصكوك دون رصيد وذلك من خلال المادة 92-03 المتعلقة بكيفية الوقاية ومقاومة إصدار هذا النوع من الصكوك، حيث يتّم الاتصال بهذا الجهاز قبل تسليم دفاتر الصكوك، وفي حالة تسجيل عارضة دفع (إصدار صك دون رصيد أو برصيد غير كافي) تبلغ مركزية عوارض الدفع، وإن لم يتم تسوية الوضعية في فترة تقدر بـــ 20 يوم، سيتم وقف دفتر الصكوك للشخص المعني لفترة تقدر بسنة أو سنتين في حالة تكرير المخالفة، إلا أن البنوك والمؤسسات المالية

لا تبلغ إلا جزئيا عن عوارض الدفع خوفا من فقدان عملائها، ومن خلال بعض الإحصائيات التي تم الحصول عليها من ميزانيات عوارض الدفع نجد:

الجدول رقم 07: بيانات عن المخالفات المسجلة خلال الفترة 2002- 2004.

السنة	عدد البلاغات	المبلـــــغ	عدد دفاتر الصكوك الموقوفة
2002	29387	27 مليار دينار جزائري	4584
2003	23389	16 مليار دينار جزائري	3770
2004	31271	18 مليار دينار جزائري	5805

Source: www.bank-of-algeria.dz .

وقد أوضحت ميزانية سنة 2004 زيادة معتبرة في عدد دفاتر الصكوك الموقوفة حيث انتقل من 3770 سنة 2003 إلى 5805 سنة 2004، بمعدل زيادة يقدر بـــ:53.98% ويدّل هذا التطور على أن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت تتحرك جيدا اتجاه إصدار صكوك دون رصيد أو برصيد غير كاف.

كما قام بنك الجزائر بوضع جهاز تشاور عن بعـــد عن طريق شبكة :"x25" والذي يمكن من خلالـــه لـــ8بنوك أن ترتبط بالملف المركزي لدفاتر الصكوك الموقوفة، وسيتم ربط البنوك الأخرى فيما بعد.

● **مركزية الميزانيات:** تقوم هذه المركزية بدراسة وتحليل ميزانيـــات البنوك والمؤسسات المالية، إلا أنـــها لم تصل بعد إلى الصورة التي يجدر أن تكون عليها، وقد نظم بنك الجزائر أيام دراسية سنة 2003 و2004 حول مركزية الميزانيات، ضمت هذه الأيام معظم البنوك والمؤسسات المالية، وحيث تم مناقشة إمكانية ومدى إسهام البنوك والمؤسسات المالية في تغذية هذه المركزية بالمعلومات التي تحتاجها إلى جانب التطرق إلى وضع طرق تسمح بالتشاور عن بعد في سرية تامة، وكذا تحسيس البنوك والمؤسسات المالية بالإيجابيات التي تقدمها هذه المركزية على مستوى توفير المعلومات الاقتصادية والمالية[31].

وابتدءا من صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها في الجزائر إلى جانب السماح للخواص باقتحام النشاط البنكي وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء:

– **بنك البركة:** تأسس في 6 ديسمبر 1990، وهو مؤسسة مختلطة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـــ 51% من رأسمال المكتب عن الجانب الجزائري، وبنك البركة الدولي بـــ 49% من رأس المال عن الجانب السعودي.

– **بنك الاتحاد:** تأسس في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية، وترتكز أعماله على جمع الإدخار، تمويل العمليات الدولية، المساهمة في إنشاء رؤوس الأموال الموجودة أو إنشاء رؤوس أموال جديدة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والإرشادات والاستثمارات المالية إلى الزبائن.

– **بنك المنى، الشركة البنكية العربية....الخ.**

يتضح مما سبق أنّ قانون النقد والقرض هو برنامج طموح للإصلاحات خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع البنكي، فهو يعمل على محاربة الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

2-2-1- الإصلاحات البنكية في ظل برامج التعديل الهيكلي 1994: اعتمدت الجزائر سنة 1994برنامجا للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مدعوما ببرنامج التسهيلات الموسع(برنامج التصحيح الهيكلي) لفترة ثلاثة سنوات(95-1998) من خلال اتفاق أبرمته مع صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق إصلاح اقتصادي عام، الأمر الذي انعكس مباشرة على المجال النقدي والمالي لما يحتاجه هذا القطاع من إصلاحات وباعتباره حجز الزاوية فيها، ويمكن تقسيم هذه الإصلاحات إلى مرحلتين أساسيتين[32]:

– **المرحلة الأولى:** تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة وذلك بهدف معالجة أوجه الضعف التي برزت خلال الفترة السابقة والمتمثلة أساسا في العمل بالحدود القصوى المفروضة على كل بنك على حدا، ولتجاوز هذه النقائص شرع بنك الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير يمكن حصرها في النقاط التالية:

- فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية عدا العملات الأجنبية وذلك خلال سنة 1994.
- تحرير أسعار الفائدة سواء تلك المتعلقة بالقروض أو الودائع.
- اعتماد سياسات مرنة لسعر الصرف، وقد تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.
- إلغاء التمويل الإجباري للخزينة من خلال إلغاء إلزام البنوك بشراء أذونات الخزينة، وحل محله نظام المزادات العلنية.

– **المرحلة الثانية:** ركّزت هذه المرحلة على إعادة تأهيل وحدات النظام البنكي بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح ومنافسة غير متكافئة في ظل الدور الفعال الذي تقوم به هذه المؤسسات في تعبئة الإدخار المحلي، وشملت الإصلاحات النقاط التالية:

- إعادة طلب البنوك رخص من بنك الجزائر المخول بذلك بمقتضى قانون النقد والقرض لممارسة النشاط البنكي.
- إعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك لتوفير مناخ تنافسي في السوق البنكية.
- رفع نسب الملاءة البنكية من 5% سنة 1996 إلى 8% تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية.

وقد برزت خلال هذه المرحلة بنوك جديدة أهمها[33]:

– **البنك التجاري والصناعي الجزائري:** اعتمد في 28 جوان 1997، برأس مال قدره 1 مليار دينار.

– **بنك الخليفة:** اعتمد في 27 جويلية 1998 بقرار رقم 98-08 كشركة أسهم برأس مال قدره 500 مليون دينار، وقد قدّم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية جديدة، كمعدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة....الخ.

وقد عرف قانون النقد والقرض عدة تعديلات أولها تمثل في المرسوم 01/01 المؤرخ في جانفي 2001، ويضم هذا الأمر التعديلات التالية[34]:

– التخلي عن عهدة محافظ بنك الجزائر ونوابه وتعيينهم بمرسوم رئاسي.

– الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض الذي كان فيما سبق يعتبر هيئة واحدة.

– تسيير المديونية الخارجية العمومية وخدماتها وتسيير احتياطي الصرف المقدر بـــ 12 مليار دولار لسنة 2001.

وتفاديا لحدوث مشاكل كالتي خلفها إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم البنكي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و2004، التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر، وتتمثل في:

– **الأمر رقم 03-11:** الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة بنك الجزائر النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث أضاف شخصان إلى مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعين لوزراء المالية، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة للتحدث عن التحرير المصرفي المعلن عنه، وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية.

– **القانون رقم 04-01:** الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنـــوك والمؤسسات المالية،التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـــ 500 مليون دج وبـــ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـــ 2.5 مليار دج للبنـــوك، و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف يترع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي.

– **القانون رقم 04 02 :** الصادر في 01 مارس 2001، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى.

– **القانون رقم 04-03:** الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية، تقدر بمعدل سنوي 1% (حسب المنظمة العالمية للتجارة)من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، ويلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

ويتكون النظام البنكي الجزائري والذي يقف على رأسه بنك الجزائر من قطاعات رئيسية وهي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة إلى مكاتب التمثيل والشكل رقم " 04 " بين ذلك:

الشكل رقم "04" : هيكل النظام البنكي الجزائري حتى العام 2004.

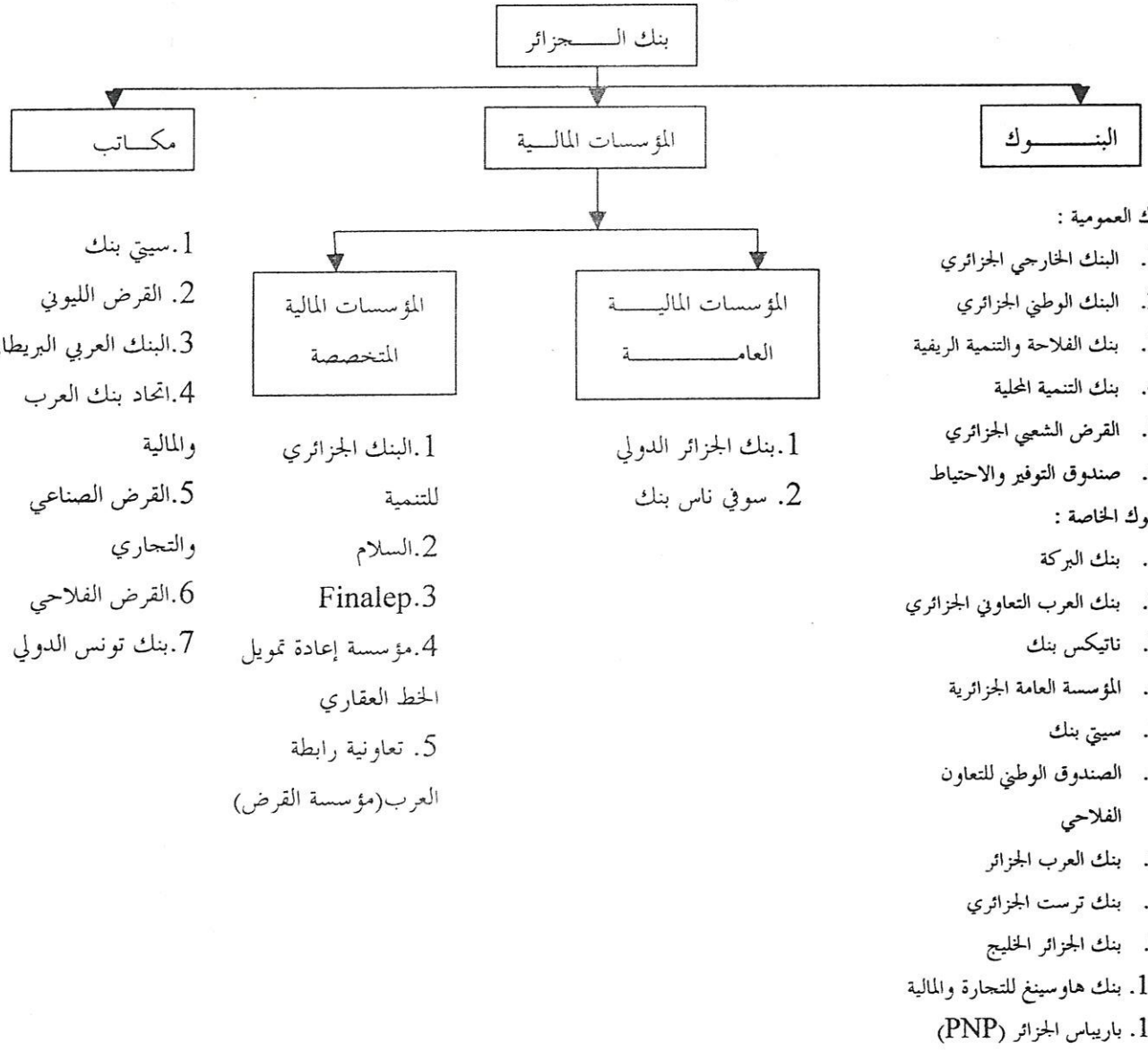

المصدر: د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية بالمصارف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،عدد3 ديسمبر2005.

III– تقييم النظام البنكي الجزائري:

يضم النظام البنكي الجزائري مجموعة من البنوك العمومية، الخاصة والمؤسسات المالية، إلا أنها في مجملها لا تتمكن من تغطية احتياجات ومتطلبات العملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، ونظرا لمحدودية نشاط المؤسسات المالية مقارنة مع نشاط البنوك التي تستحوذ على أغلبية الساحة البنكية في الجزائر، سنركز على دراسة هذه الأخيرة مع الإشارة باختصار إلى نشاط المؤسسات المالية، هذا وقد صنفت الجزائر من بين أضعف الدول العربية فيما يتعلق بالكثافة البنكية، والتي تقاس بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة، لتسجل نسبة تتراوح ما بين 0.3% و0.5%.

الجدول رقم "08" : الكثافة البنكية في بعض الدول العربية

النسبة	الـــــدول
1% وأكثر	لبنان، البحرين، الإمارات، عمان
%1-%0.6	الأردن، قطر، الكويت، السعودية
%0.5-%0.3	المغرب، ليبيا، الجزائر
أقل من 0.3%	السودان، مصر، سوريا

المصدر: عيسى محمد الغزالي، الإصلاح المصرفي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 17،آيار، 2003.

ويضم النظام البنكي الجزائري الذي يتكون من 29 بنك ومؤسسة مالية، والتي يقع مركزها الأصلي في الجزائر، ما عدا واحدة فقط في وهران، 1145 وكالة وفرع سنة 2003 مقارنة بـــ 1183 سنة 2004، حيث تمثل وكالات وفروع البنوك العمومية ما نسبته 88.7 % سنة 2003 و 90% سنة 2004.

وقد أثبتت الإحصائيات الحاجة إلى ألف وكالة وفرع إضافية حتى سنة 2010، ونجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل الصدارة سنة 2006 بـــ 290 وكالة و41 فرع موزعة على كامل التراب الوطني مقارنة بـــ 286 وكالة و29 فرع سنة 2000كأكبر شبكة في الجزائر[35].

ويرتكز تقييم النظام البنكي الجزائري بصفة أساسية على تقييم نشاط البنوك في سوق الموارد وسوق الاستخدامات، إلى جانب دراسة مردودية نشاطات هذه المؤسسات، ومردودية أصولها، دون أن ننسى الإشارة إلى أهم ما مرّت به الساحة البنكية الجزائرية من أزمات كادت أن تعصف بها.

1– نشاط النظام البنكي الجزائري في سوق الموارد والإستخدامات:

تلعب البنوك دورا رياديا في تسريع وتبسيط المبادلات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال ممارسة وظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول الودائع المختلفة من المودعين، وتقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين، الأمر الذي يستدعي دراستهما للاستدلال على نشاط البنوك الجزائرية.

1-1–هيكل الودائع:

يمكن دراسة ودائع البنوك الجزائرية من خلال تقسيمها إلى فئتين:

1-1-1- حسب مدة استحقاقها: يرتبط حجم الودائع التي يستقطبها النظام البنكي الجزائري على مدى قدرته على نشر الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع من خلال ما يقدمه من خدمات والجدول الموالي يوضح تطور حجم الودائع لدى البنوك الجزائرية في الفترة الموالية للإصلاحات.

الجدول رقم "09": هيكل الودائع للبنوك الجزائرية(2001-2006).

بملايين الدينارات في نهاية الفترة.

البيان	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	2005	%	مارس2006	%
ودائع تحت الطلب	554927	31	642168	30.2	718905	29.4	1127916	41.7	1220364	41.4	1294144	42.8
ودائع لأجل	1235006	69	1485191	69.8	1724043	70.6	1577456	58.3	1724172	58.6	1727150	57.2
ودائع لأجل بالدينار	1080573	87.5	1316433	88.6	1553264	90.1	1358561	86.1	1493014	86.6	1513953	87.6
ودائع لأجل بالعملة الصعبة	154433	12.5	168757	11.4	170797	9.9	218895	13.9	231158	13.4	213197	12.4
المجموع	1789933		212.7359		2442948		2705372		2944536		3021294	
نسبة النمو	% 24.1		%18.8		%14.8		%10.7		%08.08		/	

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على معلومات مستخرجة من www.bank-of-Algeria.dz

يتضح من الجدول رقم" 09 " الآتي:

- سجلت نسبة نمو الودائع لدى البنوك الجزائرية انخفاضا ملحوظا، حيث تدهورت نسبة النمو تدريجيا من 24.1% سنة 2001 إلى 08.08% سنة 2005، أمّا فيما يتعلق بتركيبة الودائع فنجد أن الودائع تحت الطلب قد شهدت ارتفاع ملحوظا، حيث تراوحت ما بين 31% و 42.8% خلال الفترة ما بين ديسمبر 2002 ومارس 2006، أمّا الودائع لأجل فقد تراوحت ما بين 69% و 57.2% لنفس الفترة، وتشير النتائج المحققة أن غالبية هذه الأخيرة هي بالعملة الوطنية، فمتوسط الودائع لأجل بالدينار الجزائري بلغ 87.7% مقارنة بـ 12.3% لمتوسط الودائع لأجل بالعملة الصعبة خلال نفس الفترة، كما أن الودائع لأجل تشكل ما يقارب ثلثي مجموع الودائع، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على قدرة البنوك في تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل.

الشكل رقم "05": هيكل متوسط الودائع في البنوك الجزائرية حسب تاريخ الاستحقاق (2001-2006).

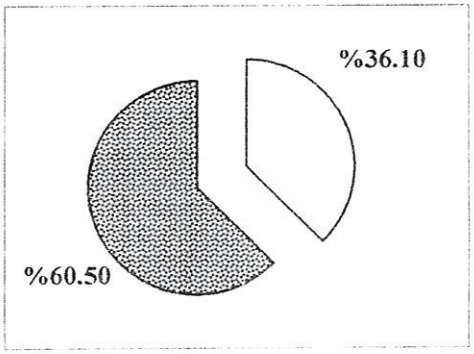

الشكل رقم "06": هيكل متوسط الودائع في البنوك الجزائرية (2001-2006).

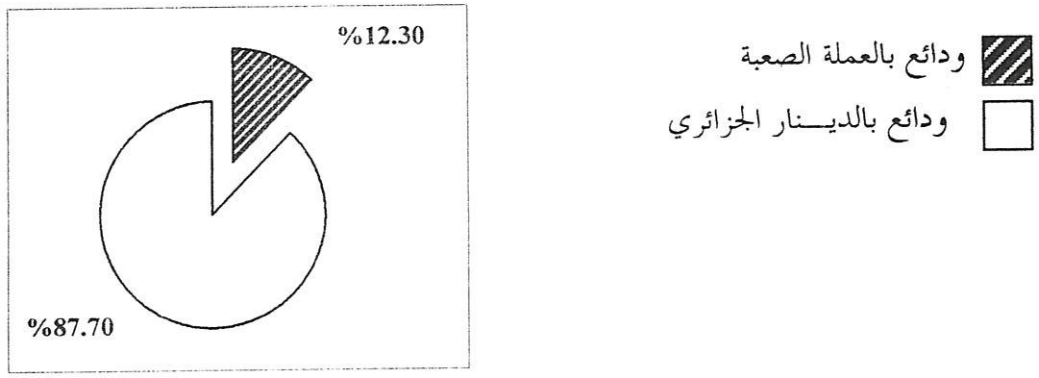

1-1-2- حسب طبيعة ملكية البنك: شهدت الساحة البنكية الجزائرية إنشاء عدة بنوك خاصة، الأمر الذي خلق جوا من المنافسة بين هذه الأخيرة والبنوك العمومية على جذب أكبر قدر ممكن من الودائع من خلال تقديم خدمات جديدة ومتنوعة، ولهذا نحاول تسليط الضوء على ما حققه هذا القطاع مقارنة بنظيره العام.

الجدول رقم "10": هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك(2001-2006).

(ملايين الدينارات :نهاية الفترة)

	2001		2002		2003		2004	
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة
ودائع تحت الطلب	499740	55753	548130	94038	648775	1019891	70130	108025
ودائع لأجل	1152012	82994	1312962	172229	1656568	67475	1509556	67900
حصة كل بنك	%92.2	%7.8	%87.5	%12.5	%94.4	%5.6	%93.5	%6.5

Source :Systeme Bancaire : Intermédiation, Supervision Et Modernisation, Banque D'Algerie, Rapport 2004,P75.

يتضح من الجدول أعلاه السيطرة المطلقة للبنوك العمومية على سوق الموارد، نظرا للثقة التي تتميز بها لدى المودعين، إلا أن سنتي 2001 و 2002 عرفتا انتعاشا لنشاط البنوك الخاصة فيما يتعلق بجمع الموارد، حيث شهدت نسبتها ارتفاعات من 7.8% إلى 12.5% لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة إلى 5.6% سنة 2003 بسبب تصفية بنك الخليفـــة والبنك التجاري والصناعي الجزائري لتعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2004 محققة نسبـــة 6.5%[36].

وبتحليل النتائج نجد أنّ معدل النمو للموارد المجمعة من قبل البنوك الخاصة قد وصل إلى 27.8% سنة 2004 مقارنة بـــ 9.7% فقط للبنوك العمومية (سنة الأساس 2003) مما يدّل على استرجاع القطاع الخاص ثقة الأفراد والمؤسسات التي هي في أغلبها مؤسسات خاصة.

1-2- هيكل القروض:

تتوقف التنمية الإقتصادية لأي بلد على متانة وسلامة نظامه البنكي، وعلى مدى ما يقدمه هذا الأخير من قروض وتسهيلات سواء للأفراد أو المؤسسات، الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة القروض التي تقدمها البنوك الجزائرية من خلال تقسيمها إلى:

1-2-1- حسب مدة القرض: تقوم البنوك الجزائرية بتنويع محفظة القروض بناءا على مبدأ تاريخ الاستحقاق حيث تقدم قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وبتحليل هذه القروض نجد أنه يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى سجّلت تزايـــدا ملحوظا في نسبة القروض القصيرة الأجل من 47.6% سنة 2001 إلى 56% سنة 2003، حيث بلغت أقصاها وذلك على حساب القروض طويلة الأجل التي سجلت انخفاضا من 52.4% إلى 44%، أمّا المرحلة الثانية فقد شهدت انخفاضا ملحوظا في نسبة القروض قصيرة الأجل من 54% سنة 2004 إلى 49.1% في 2006 لحساب القروض طويلة الأجل التي شهدت ارتفاعا من 46% سنة 2004 إلى 50.9% في مارس 2006، وبربط اتجاه تغير أنواع القروض مع اتجاه تغير أنواع الودائع نجد أن تغير الأولى منطقيا، بناءا على رغبة البنوك في الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع في صورة سائلة لمواجهة احتياجات المتعاملين معها والظروف الطارئة، وفي المتوسط للفترة المدروسة نجد أن سيطرة القروض قصيرة الأجل بنسبة قدرها 51.4% مقابل 48.6% للقروض متوسطة وطويلة الأجل.

الجدول رقم "11": هيكل القروض المقدمة للإقتصاد من قبل البنوك الجزائرية (2002-2006).

مليون دينار في نهاية الفترة

	2001		2002		2003		2004		2005		مارس 2006	
	المبلـــغ	%	المبلـــغ	%	المبلـــغ	%	المبلـــغ	%	المبلـــغ	%	المبلـــغ	%
قروض قصيرة الأجـــل	513315	47.6	627980	49.6	773568	56	828337	54	924328	52	850548	49.1
قروض متوسطة وطويلة الأجل	565133	52.4	638819	50.4	606598	44	706693	46	853956	48	882739	50.9
المجمـــوع	1078448	100	1266799	100	1380166	100	1535030	100	1778284	100	1733286	100
معدل النمو	-		%17.5		%8.90		%11.20		%15.80		-	

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على معلومات مستخرجة من www.bank- of -Algeria.dz

ويمكن تلخيص متوسط حجم القوض قصيرة الأجل والطويلة الأجل من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم "07" : هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك الجزائرية (2001-2006).

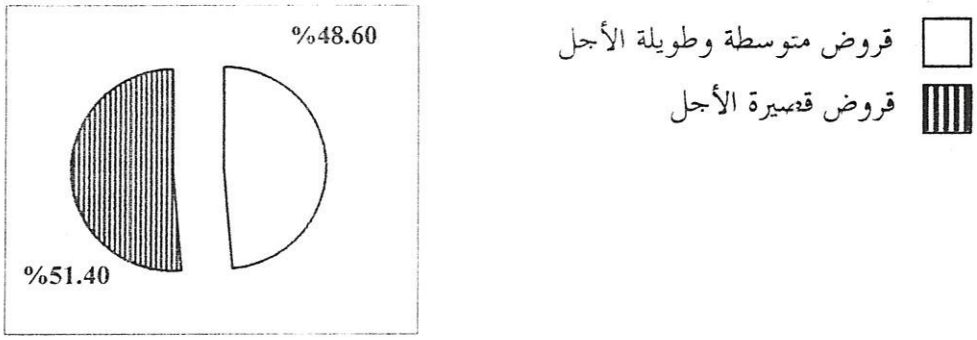

1-2-2- حسب ملكية القطاع الموجهة لتمويله: يقوم النظام البنكي الجزائري بتمويل القطاع العام والقطاع الخاص على حد السواء، وهذا ما سنحاول توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم "12":توزيع قروض البنوك الجزائرية حسب ملكية القطاع الممول (2001-2006).

مليون دينار في نهاية الفترة

	2001		2002		2003		2004		2005		مارس 2006	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
قروض القطاع العام	740087	68.7	715835	56.5	791694	57.4	859657	56	895265	50.4	812486	46.9
قروض القطاع الخاص	337612	31.3	550964	43.5	588472	42.6	675373	44	883019	49.6	920800	53.1
المجمـــوع	1077699	100	1266799	100	1380166	100	1535030	100	1778284	100	1733286	100
حصة البنوك العمومية	%95.9		%85.7		%92.7		%92.9		%91.4		-	
حصة البنوك الخاصة	%04.1		%14.3		%7.3		%7.1		%8.6		-	

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على معلومات مستخرجة من www.bank-of-Algeria.dz

تمّ توزيع القروض على الاقتصاد في ظل ظروف التطهير المالي التي عرفتها البنوك العمومية المسيطرة على تمويل القطاع العمومي، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه الانخفاض التدريجي لقروض القطاع العام خلال فترة الدراسة من 68.7% سنة 2001 إلى 50.4% سنة 2005، كما واصلت الإنخفاض حيث حققت نسبة 46.9% في مارس 2006، وذلك لصالح القطاع الخاص الذي شهدت القروض الموجهة إليه ارتفاعا مهما من 31.3% سنة 2001 إلى 49.6% سنة 2005 واستمرت في الزيادة خلال الثلاثي الأول لسنة 2006 لتصل إلى 53.1%، حيث نجد أن القروض الموجهة للقطاع الخاص سجلت نسبة نمو قدرها 30.8% مقارنة بنسبة قدرها 4.14% لقروض القطاع العام، إضافة إلى سيطرة البنوك العمومية على تمويل الاقتصاد حيث أن حصتها تتعدى 91% في المتوسط خلال فترة الدراسة مقابل 9% في المتوسط لصالح البنوك الخاصة[37].

وبتحليل محفظة القروض للبنوك العمومية الجزائرية نجد أنها تتميز بالتوجه المتزايد لتمويل القطاع الخاص، ففي نهاية 2001 قدم كل من بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري ما يتراوح ما بين 52% و68% من قروضها لتمويل القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات القديمة التي أثبتت تواجدها، إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن إسناد هذا التوجه إلى عدة أسباب أهمها امتثال القطاع الخاص الكبير لقيود المردودية إضافة إلى قصر أجل المشاريع الذي يقوم بها[38].

الشكل رقم 08: متوسط توزيع القروض الجزائرية حسب ملكية القطاع المموّل (2001-2006).

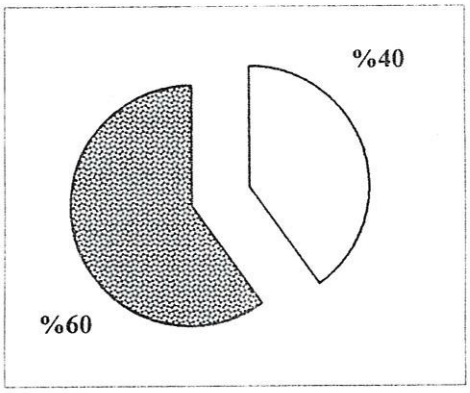

قروض القطاع الخاص
قروض القطاع العام

1-3- نشاط المؤسسات المالية:

من الصعب جدا الحكم على نشاط المؤسسات المالية نظرا لحداثتها على الساحة المالية، إلا أن مجموع أصول هذه الأخيرة قد شهد تطور ملحوظا حيث انتقل من 19.1 مليار دينار جزائري سنة 2002 إلى 32.6 مليار دينار جزائري سنة 2004، وقد شهدت بداية هذه السنة دخول مؤسسة مالية جديدة وتحديدا في ديسمبر 2003، في حين طلبت مؤسسة أخرى تعديل قانوني خلال سنة 2004، أما الأموال الخاصة لها فتكونت من رأس مال 11.7 مليار دينار سنة 2004 مقارنة بـــ 8.7 مليار دينار سنة 2002، واحتياطات تقدر بـــ 1.4 مليار دينار مقارنة بـــ1.1 مليار دينار لسنتي 2004 و2002 على التوالي، في حين نجد أن القروض الموزعة من قبل المؤسسات المالية بلغت 7.2 مليار دينار نهاية 2004، مقارنة بـــ 8.7 مليار دينار في نهاية 2003 و2.7 مليار دينار نهاية 2000[39].

وبمقارنة النتائج السابقة نجد أن نشاط المؤسسات المالية هو متواضع نسبيا ويعود ذلك إلى حداثتها من جهـــة -كما سبق الذكر- وإلى تريثها في تقديم القروض حتى تحافظ على تواجدها وتحمي هياكلها وتحترم في نفس الوقت مبادئ بال وقواعد الحذر ومردودية القروض.

2- المؤشرات المالية للنظام البنكي الجزائري:

يستدل على متانة وسلامة النظام البنكي من خلال عدة مؤشرات مالية تندرج تحت ما يسمى بمردودية النظام البنكي، الأمر الذي يقودنا إلى دراسة مردودية البنوك الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة مع الإشارة إلى أن نصيب البنوك العمومية عدا صندوق التوفير يمثل حوالي 91% من إجمالي أصول البنوك، 87% من الناتج البنكي

الصافي و90% من الشبكة البنكية الوطنية، ومع الأخذ بعين الاعتبار حجم البنوك العمومية نلاحظ أن مؤشرات مردوديتها مختلفة جدا عن نظيرتها للبنوك الخاصة الحديثة النشأة في معظمها.

2-1- مردودية الأموال الخاصة:

إنّ مردودية الأموال الخاصة للبنوك التجارية ليست متماثلة فيما يخص تطورها في الفترة 2002- 2004، وليست متجانسة فيما يتعلق بمقياس الحجم بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

ففي الفترة ما بين 2002- 2004، نلاحظ أن معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية قد عرف تدهورا مستمرا من 8.11% سنة 2002 إلى 5.32% سنة 2003 إلى 3.93% سنة 2004، في حين حقق هذا المعدل في البنوك الخاصة 21.59% سنة 2002 ليصل إلى 23.59% سنة 2004 بعد انخفاضه إلى 16.68% سنة 2003.

ويرجع الضعف النسبي والركود في الرافعة المالية للبنوك الخاصة نتيجة ارتفاع الأموال الخاصة لهذه الأخيرة، إضافة إلى إرساء بنوك جديدة هي في طور التطور،دون أن ننسى السياسة القائمة فيما بينها والمتمثلة في التركيز على تقديم خدمات خارج الوساطة خاصة "التجارة الخارجية"[40].

وعلى العكس، نجد أن البنوك العمومية التي تتميز برافعة مالية مرتفعة تصل إلى 17 سنة 2004(ارتفاع طفيف)، تسجل معدل مردودية على أموالها الخاصة جد منخفض 3.93% سنة 2004 وبعيدا جدا عن نظيره المحقق في البنوك الخاصة.

الجدول رقم "13": مؤشرات مردودية البنوك الجزائرية (2002-2004).

	المؤشرات / السنة	2002	2003	2004
بنوك عمومية	معدل العائد على الأموال الخاصة*	%8.11	%5.32	%3.93
	معدل العائد على الأموال الخاصة (قبل التغطية)	%32.60	%26.20	%23.38
	الرافعة المالية**	16	16	17
	معدل تغطية الأعباء بالإيرادات	%95	%98	%97
بنوك خاصة	معدل العائد على الأموال الخاصة	%21.59	%16.68	%23.59
	معدل العائد على الأموال الخاصة(قبل التغطية)	%27.98	%31.88	%31.37
	الرافعة المالية	14	14	14
	معدل تغطية الأعباء بالإيرادات	%78	%86	%76

*معدل العائد على الأموال الخاصة =(النتائج/ الأموال الخاصة) 100x.

**الرافعة المالية= متوسط مجموع الأصول/ الأموال الخاصة.

Source :Système Bancaire Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité,P81.

ويكمن الفرق الملحوظ بين ما حققته البنوك العمومية ونظيرتها الخاصة في مستوى المؤونة المخصصة من قبل الأولى، حيث أن معدل العائد على الأموال الخاصة قبل تخصيص المؤونة للبنوك العمومية هو قريب من مثيله للبنوك الخاصة.

2-2- مردودية الأصول:

يرجع تحسن مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بصفة أساسية إلى المردودية الجد مرتفعة لأصولها المنتجـــة، والتي تحسب من خلال معدل العائد على الأصول ROA، حيث عرف هذا الأخير انخفاضا يقدر بـــ: 0.42% سنة 2003 مقارنة بسنة 2002، ليرتفع فيما بعد ليسجل 1.72% سنة 2004.

وعلى العكس، فإننا نجد أن تدهور مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية منذ 2002 هو في الحقيقة ناتج عن الإنخفاض النسبي لمردودية أصولها من جهة، والمستوى المرتفع لأصولها غير المنتجة من جهة ثانية، حيث انخفضت مردودية الأصول البنوك العمومية من 0.51% سنة 2002 إلى 0.34% سنة 2003 مقابل 0.23% فقط سنة 2004[41].

الجدول رقم "14": مردودية أصول البنوك الجزائرية (2002-2004).

	المؤشرات \ السنة	2002	2003	2004
بنوك عمومية	معدل العائد على الأصول * ROA	%0.51	%0.34	%0.23
	الهامش البنكي **	%2.97	%3.06	%2.83
	هامش الوساطة	%2.17	%2.36	%2.15
	هامش خارج الوساطة	%0.80	%0.70	%0.68
	هامش الربح***	%17.29	%10.99	%8.16
بنوك خاصة	معدل العائد على الأصول ROA	%1.58	%1.16	%1.72
	الهامش البنكي	%3.54	%4.14	%3.97
	هامش الوساطة	%2.33	%2.79	%2.45
	هامش خارج الوساطة	%1.21	%1.35	%1.52
	هامش الربح	%44.63	%27.93	%43.26

- * (النتائج/مجموع الميزانية)x 100
- ** (الإيراد الصافي البنكي/مجموع الأصول) × 100.
- *** (النتائج الصافية/الإيراد الصافي البنكي) x 100.

Source :Système Bancaire, Intermédiation, supervision et Modernisation, op cité, P 82.

2-3- الهامش البنكي:

عرف الهامش البنكي للبنوك العمومية والخاصة تحركا في نفس الإتجاه في الفترة 2002- 2004، وإن كان بقيم مختلفة، فبالنسبة للبنوك الخاصة فقد ارتفعت نسبة هذا الهامش من 3.54 % سنة 2002 إلى 4.14% سنة 2003، لتنخفض سنة 2004 إلى 3.97%، أما فيما يتعلق بمثيلتها الخاصة بالبنوك العمومية فقد ارتفعت من 2.97% سنة 2002 إلى 3.06% سنة 2003 وانخفضت سنة 2004 إلى 2.83%.

ويرجع الفرق في الهامش البنكي بين البنوك العمومية والخاصة والمقدر بـــ 1.14% سنة 2004 إلى الفرق بين هامش خارج الوساطة والذي يمثل 39% من الهامش البنكي للبنوك الخاصة مقارنة بـــ 25% للبنوك العمومية، أمّا فيما يتعلق بهامش الوساطـــة للبنوك الخاصة فبعد أن سجل ارتفاع طفيف سنـــة 2003 يقدر بـــ 2.79% مقارنة بـــ2.33% سنة 2002، نجد أنه انخفض إلى 2.45% سنة 2004، هذا وقد اتبع هامش الوساطـــة للبنوك العموميـــة نفس المنحـــى حيث ارتفـــع سنة 2003 إلى 2.36% مقارنـــة بـــ 2.17% في سنة 2002، لينخفض إلى 2.15% سنة 2004[42].

يكشف تحليل هامش الوساطة هيمنة نشاط العملاء على مجمل النظام البنكي لسنة 2004 والذي يسهم بحوالي 80% في هامش الربح للبنوك الخاصة(64.4% سنة 2002) مقابل 50.9% للبنوك العمومية، (16% سنة 2002)وعلى العكس من ذلك، نجد أن مساهمة نشاط الشهادات للبنوك العمومية قد انخفضت من 71% سنة 2002 إلى حوالي 35% سنة 2004، كما أن ارتفاع قيمة عوائد نشاط العملاء بين 2002 و2004 تم على حساب عوائد نشاط ما بين البنوك من جهة حيث انتقلت مساهمة هذه الأخيرة في هامش الربح من 24.48% سنة 2002 إلى 7.21% سنة 2004، وذلك بسبب ندرة فرص التوظيف في السوق النقدي – ذات مردودية ضعيفة جدا- بسبب زيادة سيولة النظام البنكي[43].

وخلاصة القول يعود تطور حصة العوائد على نشاط العملاء سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة عن تضافر عاملي الحجم والسعر، حيث انخفضت المؤونات المتوسطة تدريجيا (صافي المؤونات) من 36% إلى14% لسنتي 2003 و2004 على التوالي للبنوك الخاصة، ومن 16% إلى 17% لنفس الفترة للبنوك العمومية، والفرق بين متوسط مردودية القروض ومتوسط تكاليف موارد العملاء اتسع لكلا نوعي البنوك ما بين 2003 و2004.

الجدول رقم "15": تركيبة هامش الوساطة للبنوك(2002-2004).

	العناصر / السنة	2002	2003	2004
بنوك عمومية	نشاط ما بين البنوك	%13.56	%22.89	%16.66
	نشاط العملاء	%16.05	%33.91	%50.89
	سندات وشهادات أخرى ذات عوائد ثابتة	%71.03	%45.91	%34.95
	فوائد أخـــرى وإيرادات مماثلـــــــة	%0.64-	%2.71-	% 2.50-
بنوك خاصة	نشاط ما بين البنوك	%24.48	%11.72	%7.21
	نشاط العملاء	%64.43	%78.40	%79.66
	سندات وشهادات أخرى ذات عوائد ثابتة	%9.34	%3.23	%3.60
	فوائد أخـــرى وإيرادات مماثلـــــــة	%1.75	%6.65	%9.53

Source :Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité, P 85.

2-4- هامش الربح:

تحرك هامش الربح الذي يقيس حصة الهامش البنكي المحتفظ به من قبل البنوك بعد حذف مصاريف التسيير (مصاريف عامة ومؤونات لتغطية مخاطر القروض بصفة خاصة) في اتجاه معاكس بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة، حيث وصـــل إلى 8.16% سنة 2004 مقارنـــــة بـــ 11% سنة 2003 للأولى و43.26% سنة 2004 مقارنة بـــ 27.93% سنة 2003 للثانية، وتعكس هذه التطورات المجهود الكبير لتخفيض تكاليف مخاطر القروض المبذول من قبل البنوك الخاصة، ويرجع ارتفاع هامش الربح لهذه الأخيرة سنة 2004- على الرغم من زيادة معامل الاستغلال(مصروفات عامة +مخصصات الإهتلاكات/الناتج البنكي الصافي) - بـــ 2.5% عن تخفيض مؤونات مخاطر القروض والتي لا تمثل سوى 14.3% من الناتج البنكي الصافي مقابل 25.4% سنة 2003، وارتفاع الفوائد خارج الاستغلال والتي تمثل 10.1% من الناتج البنكي الصافي سنة 2004 مقابل 6.1% سنة 2003، أما البنوك العمومية فان هامشها البنكي - بالرغم من انخفاضه عن مثيله للبنوك الخاصة - يعتبر مرتفعا نوعا ما من أجل توليد فوائد معتبرة إلا أن هامش الربح الذي وصل إلى 8.16% سنة 2004 مقابل 10.99% سنة 2003 يبقى ضعيفا، ويترجم الفرق الكبير بين هامش الربح والذي وصل إلى 35.1% سنة 2004 بين البنوك العمومية والخاصة عن مدى احترام تطبيق قواعد التسيير للتكاليف الاستغلال والمخاطر[44].

يوضح توزيع الناتج البنكي الصافي للبنوك العمومية في الجدول الموالي قلة كفاءة هذه البنوك في تسيير التكاليف مقارنة مع البنوك الخاصة، بالرغم من أن زيادة التكاليف للأولى تنشأ بصفة أقل من التكاليف العامة التي لا تمتص سوى 31.1% من PNB في سنة 2004 مقارنة مع التكاليف الأخرى، كما نسجل استقرار معامل الاستغلال ما بين 2003 و2004 عند قيمة 34% وهو أقل من نظيره للبنوك الخاصة بـــ11%، في الواقع تمتص مؤونات تغطية مخاطر القروض في البنوك العمومية ما يقارب من نصف الناتج البنكي الإجمالي سنة 2004، إضافة

إلى امتصاص خسائر خارج الاستغلال 5.22% منه سنة 2004مقارنة بـ 3.03% سنة 2003، الأمر الذي انعكس سلبا على هامش الربح.

وكخلاصة عامة، يمكن القول أن هناك سببان أساسيان يشرحان استناد مردودية البنوك الخاصة إلى قرينة ثبات الرافعة المالية، الأول هو إمكانية محافظتها على مستوى مرض للهامش البنكي يتناسب مع انخفاض المعدلات وزيادة السيولة في السوق النقدي وذلك من خلال رفع حجم نشاط الإقراض، الثاني هو إمكانية محافظتها –بفضل التسيير الجيد لمخاطر القروض– على حصة كبيرة من الدخل الصافي البنكي، أما البنوك العمومية فهي تنتج هامشا بنكيا مقبول مقارنة مع زيادة السيولة في السوق النقدي والذي ينعكس سلبا على فرص التوظيف وذلك من خلال ما تمارسه من زيادة لقروضها والاحتفاظ بمؤونات هامة لتغطية مخاطرها[45].

الجدول رقم "16": توزيع الناتج البنكي الصافي للبنوك(2002-2004).

	السنة / المكونات	2002	2003	2004
بنوك عمومية	إيرادات مختلفة	%0.29-	%0.13-	%0.15
	مصاريف عامة	%29.72	%30.33	%31.11
	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	%3.32	%3.33	%3.37
	خسائر خارج الاستغلال (+)	%0.52-	%3.03	%5.22
	مؤونات لتغطية مخاطر القروض	%46.82	%50.47	%49.71
	ضرائب على الأرباح	%3.64	%1.98	%2.58
	هامش الربح	%17.29	%10.99	%8.16
بنوك خاصة	إيرادات مختلفة	%0.92-	%1.20-	%2.14-
	مصاريف عامة	%32.21	%32.67	%36.56
	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	%14.49	%10.21	%8.85
	خسائر خارج الاستغلال (+)	%4.15-	%6.08	%10.10
	مؤونات لتغطية مخاطر القروض	%13.23	%25.44	%14.28
	ضرائب على الأرباح	%0.51	%11.03	%9.29
	هامش الربح	%44.63	%27.93	%43.26

Source :Système Bancaire, Intermédiation, Supervision et Modernisation, op cité, P 86.

3- أهم ما ميّز الساحة البنكية الجزائرية في الفترة الأخيرة:

مرّت الساحة البنكية الجزائرية في الفترة الأخيرة بعدة صعوبات نذكر منها إفلاس عدة بنوك خاصة، فضائح اختلاس في البنوك العمومية وغيرها، مما أدى إلى زعزعت ثقة العملاء في البنوك بصفة عامة، الأمر الذي تطلب الإسراع في إعادة هيكلة وتأهيل هذه البنوك .

1-3- إشكالية البنك الخاص في الجزائر:

عرف القطاع البنكي الخاص تدهورا نوعيا، إلى درجة أن أغلب البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري تعاني من عجز مالي، على خلفية عدم التمكن من الوصول إلى السوق النقدي، وسحب العديد من المدخرين والمستثمرين لأموالهم، ووصل الأمر إلى حد إفلاس وإيقاف بعض البنوك على غرار البنك التجاري والصناعي الجزائري، بنك الخليفة، البنك الدولي الجزائري، إضافة إلى مشاكل "أركو بنك".

1-2-1- أسباب فشل تجربة البنك الخاص في الجزائر: يمكن تلخيص سبب فشل وعدم فعالية البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري إلى استغلال الثغرات القانونية التي تضمنتها النصوص التشريعية لقانون النقـــد و القرض – باعتباره المنظم الرئيسي لعمل البنوك- وذلك من خلال[46]:

– تعيين أيـــــا كان لتولي مراكز تقنية حساسة أو مراكز اتخاذ القرارات.

– تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، مقابل تصدير صوري.

– التحويل المفرط للدينار الجزائري في عمليات خدمية مستترة وسوء استعماله في عمليات التجارة الخارجية.

– تدوير رؤوس الأموال القادمة من مصادر مشكوك فيها.

– تمويل زبائن مقيمين في الخارج غير مؤهلين في بلد إقامتهم، أو تصدير رؤوس الأموال ببساطة من خلال الدورة البنكية.

وهناك عدة عوامل تضافرت فيما بينها لتجعل من استغلال هذه الثغرات ممكن، وهي:

– **غياب أخلاقيـــات المهنـــة:** حيث نجد إخفاء لهويـــة الملاك الحقيقيين لرأس المال الإجتماعي للبنك في الملف المودع لدى اللجنـــة البنكيـــة، كحالة "يونيون بنك" الذي يعود نصف رأسمالـــه الإجتماعي إلى مقرض برهن "Préteur surgage" 50 مليون دينار جزائري لمدة 6أشهر بمعدل 14%[47].

– **غياب إطار تنظيمي للمنافسة:** هيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي، وموقف بنك الجزائر في استغلال سلطته ورفضه لتظهير صكوك البنوك الخاصة مما أدى إلى خرقه للقانون وتشويهه لصورته التي تفترض قيامه بفرض احترام القانون، إضافة إلى تخصص البنوك العمومية في تمويل المشاريع العامة، وتخصص البنوك الخاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر، مما يعيق المنافسة فيما بينهما[48].

– **ضعف مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاستثمار:** لقد اتجهت قروض البنوك الخاصة أساسا نحو المشاريع الأكثر مردودية والقصيرة المدى كتمويل عمليات التجارة الخارجية، خاصة الاعتماد المستندي " Crédit Documentaire"، وابتعادها عن التمويل المخطر للإستثمار، رغم السيولة الكبيرة التي يتوفر عليها ولا يجد لها فرص توظيف[49].

1-2-2- تجربة بنك الخليفة: قدم بنك الخليفة عند نشأته خدمات ومنتجات بنكية اجتذبت فئة معتبرة من الزبائن نظرا لإفتقار الساحة البنكية لها كالبطاقات البنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات شراء "Carte D'Achat" تعادل ضعف مرتب العميل إلى جانب معدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل والتي

وصلت إلى 17% مقارنة بـــ 6% للبنوك الأخرى[50]، كما قام بتقديم عروض خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي، ممّا أدّى إلى استقطاب ودائع قدرها 7 مليار دينار جزائري من قبل كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وهو ما يفوق رأسماله المصرح به بعدّة مرات[51].

تميّز بنك الخليفة بغياب الشفافية وتأخره في تقديم تقارير معاملاته لبنك الجزائر مما أثار الكثير من الشكوك حول أعماله، الأمر الذي أدى إلى قيام اللجنة البنكية بإجراء عمليات رقابة وتفتيش على معاملاته، وقد كشفت عن ضعف الإدارة والتسيير لدى البنك، وانعكس ذلك مباشرة على التنظيم ، وعلى العمليات المحاسبية والنتائج المالية، كما تم تسجيل نقص في إمكانيات البنك، لذا قام بنك الجزائر بإيقاف نمو الشبكة في سنة 2001.

ومنذ بداية السداسي الثاني لسنة 2002، لفت انتباه المصالح المختصة في بنك الجزائر التحويلات غير المبررة المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية، والإفراط في السيولة المسجلة في حساب هذا البنك لدى البنك المركزي، إضافة إلى الحسابات الأخرى في الجانب الدائن والمدين التي عرفت زيادة غير طبيعية، وقد وصل رأس مال البنك إلى 1858820دولار أمريكي[52]، هذا وقد كشفت الرقابة الميدانية عن العديد من الاختلالات الوظيفية خلال سنة 2001 و2002، وعجز مسيري هذا البنك عن اتباع القواعد التشريعية والتنظيمية للمهنة البنكية، الأمر الذي استدعى توقيف التحويلات لاسيما بعد الكشف عن تمويل شركاته المتعثرة، والاستمرار في مراقبة نشاط البنك حتى 2003، خاصة عمليات التجارة الخارجية بغرض الحد من الأخطار وحماية المودعين، وقد كشفت هذه العملية استمرار التجاوزات المتعلقة بالصرف وحركات رؤوس الأموال إلى الخارج، مما دفع اللجنة إلى تعيين مسير مؤقت ابتداءا من مارس 2003، والاستمرار في تقييم النتائج المسجلة من قبل الإدارة الجديدة التي أعلنت عن عجز كبير في موارد البنك،والذي انعكس سلبيا على قدرته على الدفع، وباستمرار الوضع قامت اللجنة بسحب الاعتماد من هذا البنك وحلّه في ماي 2003 مخلفا خسائر لحوالي 2 مليون عميل و14 ألف عامل، وقد قامت شركات ضمان الودائع - **La Société De Garantie Des Dépôts** – أولا بتقديم تعويضات بقيمة 600000دج لجميع المودعين، ليقوم المكلف بتصفية بنك الخليفة للقيام فيما بعد بتطهير الحسابات وكذلك القيام ببيع أصول البنك[53].

1-2-3- تجربة البنك التجاري والصناعي الجزائري(BCIA): تعد تجربة هذا البنك شبيهة إلى حد كبير بنظيره الخليفة، حيث كشفت الرقابة الشاملة بعين المكان "Contrôle Intégral Sur Place" سنة 2001 عن العديد من التجاوزات للقواعد القانونية التنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي، والتي تتمثل أهمها في:

– عدم احترام قواعد التسيير الجيد للمهنة البنكية، لا سيما مؤشرات الحذر، وقابلية السداد في بعض الفترات حيث قام هذا البنك بضمان معاملات تفوق عدة مرات رأسماله الإجتماعي، إضافة إلى تجاهله للقواعد الصحيحة في معالجة الشيكات غير المدفوعة، المستندة إلى كمبيالات مضمونة (Traites Avalisées) واستخدامها من قبل البنك بخصمها لدى البنك الخارجي الجزائري BEA، دون أن يتأكد هذا الأخير من قدرة البنك على الوفاء

بالتزاماته، مما سبب خسائر للبنك الخارجي الجزائري قدرت بـــ 900 مليون دينار، كما قام المسيرون للبنك بضمان سندات تقدر بـــ 4 مليار دينار لتتجاوز بذلك رأسماله الاجتماعي والمقدر بـــ 1 مليار دينار جزائري[54].

– عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر وغياب الاحتياطي الإجباري.

– مخالفة تشريعات وقيود الصرف الناتجة عن نقص الضمانات الكافية لتحويلات رؤوس الأموال، وغياب متابعة إعادة إيرادات التصدير إلى الوطن وعدم احترام الالتزامات الخارجية بالإمضاء، أدت كل التجاوزات السابقة إلى وقوع BCIA في وضعية فقدان السيولة، التي لم يستطع تعويضها بسبب عدم كفاية حسابه الجاري لدى البنك المركزي، أو بالحصول على قرض من السوق النقدي من طرف زملاء المهنة- نظرا للتنبؤ بالأخطار التي يمثلها هذا البنك - مما منعه من تسديد التزاماته نحو الموعين، وبعد عجز المساهمين عن توفير دعم مالي لمؤسساتهم إضافة إلى عمليات الاحتيال في مجال التصدير والاستيراد والتي أدت إلى اختلاس ما يقارب من 100 مليون دولار، لذا قررت اللجنة في 21 أوت 2003 سحب الترخيص بالعمل من البنك التجاري والصناعي الجزائري[55]، إضافة إلى سحب رخصة بنكين خاصين جزائريين من قبل وهما بنك مونا وبنك أركو.

ولكن رغم هذه الفضائح والإفلاسات للبنوك الخاصة، لم تظهر الساحة البنكية الجزائرية أي تأثر، و لم تشهد أزمة حقيقية، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى عاملين أساسيين أولهما هو عدم تغلغل أموال هذه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفة كبيرة، وثانيهما قيام السلطات بتعويض المودعين فور وقوع حوادث الإفلاس، حيث قامت الدولة إثر إفلاس بنك الخليفة بتعويض المدخرين الصغار الذين يبلغ عددهم حوالي 250000 مدخر أين لا تتجـــاوز ودائع كل منهم 9000 أورو من طرف خزينـــة ضمان الودائع، بقيمة كليـــة حوالي 2.25 مليار أورو، كما أدى إفلاس هذا البنك أيضا إلى خسارة كل من المؤسسات العمومية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية لمبلغ وصلت قيمته إلى 4 مليار أورو، كما أقر السيد رئيس الحكومة أنذاك أن إفلاس بنك الخليفة كلف الجزائر 1.5 مليار أورو[56].

3-2- المصاعب التي تمر بها البنوك العمومية الجزائرية:

تعرّضت بعض البنوك العمومية الجزائرية إلى عدة مصاعب أثرت في مجملها على ثقة المودعين والعملاء اتجاهها، وشوهت صورة البنك العمومي الجزائري على المستوى المحلي والدولي، حيث أصبح ينظر إليها على أنها بنوك ضعيفة الأداء قليلة الخبرة .

3-2-1- فضائح البنوك العمومية: قامت البنوك العمومية بعدة تجاوزات شكّل عدم التقيد بمقاييس الحذر الدولية أهمها، حيث سجلت سنة 2004 ديون غير مغطاة تفوق 200 مليار دينار جزائري لعدم مردودية أغلب المشاريع الممولة وتهرب الزبائن من الدفع، حيث أن الزبون أصبح يعلم جيّدا عند توجهه بطلب قرض من البنوك الجزائرية أن هذه الأخيرة سوف تهتم بالضمانات التي يمنحها بدل الاهتمام بالمشروع ذاته، فينكب المستدين على إبرازها بدل تصميم مشروع مقبول ومقنع ومربح، الأمر الذي أدخل البنك في متاهة المحاكم ومحاولة الحصول على الضمانات كاسترداد لماله، وغالبا لا تسترجع البنوك أموالها نظرا لاختلال النظام القضائي[57]، إضافة إلى انتشار

الرشوة والعمولات، وبروز ظاهرة القروض غير مضمونة الدفع، حيث تم إحصاء أكثر من 10آلاف ملف توطين غير قانوني خلال سنتي 2003 و2004، كما كشفت عمليات الرقابة البعدية التي قام بها بنك الجزائر عن 34 خطأ مصرفي خلال سنة 2004، فضلا عن التأخر في نشر الحسابات وازدواجيتها في أحيان كثيرة، وضعف الرقابة وعدم فعاليتها[58]، الأمر الذي أدى إلى ظهور اختلافات كبيرة في عمليات التحويل المقدرة بملايين الدولارات، كالتجاوزات التي قام بها بنك الفلاحة والتنمية الريفيـــة

والبنك الوطني الجزائري من خلال خرقهما لقواعد الحذر المنصوص عليها في قانون النقد والقرض، والتي لم تكشفها الرقابة إلا بعد فوات الأوان، حيث منحا البنكان قروض تفوق 25% من رأس المال الإجتماعي للبنك، كما سجل المكشوف البنكي في بداية 2005 قيمة تصل إلى 90 مليار دينار جزائري، هذا دون أن ننسى عمليات الاختلاس حيث تم سحب أموال ضخمة قدرت بـــ 2000 مليار سنتيم من البنك الوطني الجزائري عن طريق وكالة فرعية له ببوزريعة، ووكالتين أخرتين في ولاية تيبازة[59].

3-2-2- أسباب فضائح البنوك العمومية الجزائرية: يرجع السبب الحقيقي للفضائح التي مست البنوك العمومية الجزائرية والتي أدت إلى خسائر قدرت بآلاف الملايير من الدينارات إلى ضعف رقابة البنك المركزي،إضافة إلى تحكم الدولة في هذه المؤسسات المالية وتلقي هذه الأخيرة أوامر فوقية لمساعدة مشروع محدد على حساب آخر حتى ولو كان المشروع المختار خاسرا سلفا ولعل خير مثال على ذلك هو قضية بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تعرض في الفترة الأخيرة إلى قرارات غير مسؤولة من السلطات كادت أن تزج به إلى الإفلاس، حيث تم خلال شهر ماي 2006 فتح ملف هذا البنك ومناقشته من قبل وزارة المالية وكذا مجلس إدارة البنك وذلك من أجل بحث الحلول الممكنة لإنقاذه من الإفلاس الذي بات يهدده، لا سيما بعد قرار مجلس إدارة البنك القاضي بغلق 22 وكالة بنكية عبر مختلف التراب الوطني باعتبارها غير مربحة وانطلاق عمليات تصفيتها، ومنها وكالة رياض الفتح التي أغلقت أبوابها في أواخر أفريل 2006، إلى جانب مشكلة عدم التزام الخزينة بتعويض القروض البنكية المقدرة بملايير الدينارات والتي كان بنك الفلاحة قد منحها كتمويلات مقابل التزام الخزينة بضمانها غير أن العديد من هذه المؤسسات قد أفلست ولم تسدد ما عليها من ديون تجاه البنك، وبعضها ما تزال تنشط وتتخبط في مشاكل مالية كبيرة، كمجمع "جيبلي" للحليب ومشتقاته الذي يموّن منطقة الوسط، إضافة إلى كل من الديوان الوطن للحبوب والديوان الوطني لتغذية الأنعام وعدد آخر من الدواوين التابعة للدولة الذين توقفوا عن سداد ما عليهم للبنك.

ويرجع السبب الرئيسي لتدهور الحالة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى إجباره من طرف السلطات بالالتزام بتخصصه في النشاطات الفلاحية دون غيرها من القطاعات، الأمر الذي سبـــــب له ضائقة مالية شديدة.[60]

إلا أنه تم التراجع عن ذلك في 15 جويلية 2006، حيث أعلن الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عن قرار وزراة المالية بالتراجع عن القرار السابق القاضي بحصر نشاط البنك في القطاع الفلاحي دون

غيره من القطاعات بهدف نجدة البنك من الإفلاس قبل فوات الأوان، حيث تضمن القرار احتفاظ البنك بجميع عملائه خارج القطاع الفلاحي والمقدر عددهم بـــ 5100 عميل ملتزمين من كبار الشركات الوطنية في مختلف القطاعات الى جانب 8900 عميل غير ملتزم ، على أن يلتزم البنك بعدم منح قروض لعملاء جدد خارج القطاع الفلاحي تم استقبالهم بعد ماي 2005[61]، وتمركز نشاطه المستقبلي لتمويل مشاريع القطاع الفلاحي، وتقديم مختلف الخدمات البنكية كفتح الأرصدة والقروض المستندية وتحويل الأموال أو ممارسة المعاملات التجارية الخارجية، وقد صرح المتحدث أن حجم القروض الممنوحة من طرف البنك لتمويل الاقتصاد الوطني قد قدر بـــ 419 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2006 وهو ما يعادل 30% من حجم القروض البنكية الممنوحة في السوق البنكية الجزائرية.

وممّا سبق نلاحظ تخبط البنوك العمومية بين نقص كفاءة مسيريها لا سيما المحاسبين في إدارة البنوك إلى جانب القرارات المتقلبة التي تصدر عن السلطات العليا والتي تعجز عن تحديد هوية البنوك العمومية.

خلاصـــــة:

نخلص ممّا سبق إلى أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط البنكي المعتمد على آلية السوق، وبهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة البنكية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية والقانونية التي تنسجم ومتطلبات إقتصاد السوق، إلا أنّه ورغم ذلك يبقى القطاع البنكي شأنه شأن القطاعات الأخرى يعاني من نقائص جمة أهمها عدم وجود قواعد سليمة للمنافسة بين البنوك العمومية والخاصة، وكذا تدخل السلطات المستمر في أعمال البنوك الأمر الذي انعكس في مجمله سلبا على أدائها، وبالنظر إلى ما تمليه المعطيات الإقتصادية والمالية الجديدة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فلا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا المجال من أجل النهوض سريعا بالنظام البنكي كونه صورة للنظام الإقتصادي، حيث أن تطوير النظام الأول وإيجاد أدوات وأساليب تمويلية جديدة من شأنه أن يدعم التطور الاقتصادي بصفة عامة.

تهميش الفصل الثاني:

(1)- Guy Caudamine, Banque et Marchés Financiers, Economica, Paris,1998.

- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000،ص 25.

(2)- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(3)- عبد اللطيف بلغرسة، تكييف البنوك التجارية الجزائرية مع اقتصاد السوق، استراتيجية التسويق البنكي، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، جوان1997، ص 17.

(4)- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(5)- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 10.

(6)- ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2001،ص244.

(7)- سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1996، ص:92-93.

(8)- سلمان بوذياب، مرجع سبق ذكره، ص 93.

(9)- عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص : 62-80.

(10)- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 159.

(11)- منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 5.

(12)- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادىء النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة،1997، ص18.

(13)-كمال حوشين، عبد الكريم بعداش، البنوك التجارية ودورها في تمويل قطاع التجارة الخارجية، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 45 قالمة، ديسمبر 2004، ص :171-172.

(14)- كمال حوشين، عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص : 172-173.

(15)- محمد باوني، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منشوري، قسنطينة، العدد16، 2001، ص137.

(16)- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص : 20-33.

(17)- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، عمان، 2003، ص 5.

(18)- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، ص 70.

(19)- مليكة زغيب، حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية" تطور وتحديات"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري(واقع وآفاق)، جامعة 8 ماي 45 قالمة، نوفمبر 2001، ص : 42-46.

(20)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 181.

(21)- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 134.

(22)- A. Benhalima, Le Système Bancaire Algérien, Textes Et Réalité, SAE, P: 23-24.

(23)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص : 190-191.

(24)- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 194.

(25)- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(26)- حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية"تطور وتحديات" ،مرجع سبق ذكره، ص 52.

(27)- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص : 196-199.

(28)- Media Bank,Aout/Septembre2003, N°67,P 27.

(29)- Media Bank,Decembre/Janvier 2005, N°75,P 05.

معلومات مستخرجة من موقع بنك الجزائر. www.bank-of-Algeria. dz.

(30)- معلومات مستخرجة من موقع بنك الجزائر. www.bank-of-Algeria.dz.

(31)- روابح عبد الباقي،الإصلاح المصرفي في ظل التعديل الهيكلي، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)، مرجع سبق ذكره،ص:81-84.

(32)- عبد الرزاق خليل، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بال2 ، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره،ص :127-128.

(33)- جريدة الشعب، عدد رقم 12495 الصادر في:2001/03/25، ص3.

(34)- Olivia Masaoud, Le Système Bancaire en Algérie. www.Afric.com

(35)- Fatma Houaris, Retour Au Sources, Revue BADR INFOS,Mars/Avril 2006,N=41,P 4/5.

(36)- Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, Rapport Annuel 2004, P 75.

(37)- Abdelkrim Naas, Le Système Bancaire Algérien, Editions INAS,Paris,2003,P288.

(38)- Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité, P 80.

(39)- Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité, P 81.

(40)- Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité, P 82.

(41)- Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité, P 84.

(42)- Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité, P 85.

(43)- Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité, P 86.

(44) Système Bancaire, Intermédiation, Supervision Et Modernisation, op cité, P 87.

(45)- A. Dahi, Libéralisation Financière et Crises Bancaire, Synthèse Et Actualisation D'un Débat, Colloque International En Finance, La Quête De L'Emergence Face A La Contrainte De La Globalisation Financière, 2004 ,Université de Bedji Mokhtar, Annaba.
(46)- Quotidien d'Oran, 13/07/2003, P 6.
(47)- A. Dahi, Libéralisation Financière et Crises Bancaire, op cité.
(48)- Quotidien d'Oran, 15/07/2003, P 7.
(49)- Smaïl Gouneziane ; Algerie :Un Système Archaïque, Avril 2004, Paris. www.resequ-ipam.org.
(50)- Le Quotidien, N°2785, 2/09/2004.
Liberté Economique 16-22/07/2003, P 12.
(51)- Farouk Bouyacoub, Le Secteur Bancaire Algérien, Mutations et Perspectives, Revue BADR INFOS, N°1, Janvier, 2002,P 25.
(52)- El watan Economie, 7-13 /11/ 2005, P 3.
Le Quotidien Liberté, n° 3594, du 21/07/2004.
(53)- Liberté Economique, 27/08 et 02/09/2003, P 10, P 09.
(54)- Media Bank, N°67, Aout/Septembre 2003.
(55)- Said Ahmed Hammouche, Le Goût Amer De Capitalism Algérien. www.laliberte.ch.
(56)- لوتشيو غيراطو، الدائرة المفرغة المزدوجة للبنك مع القرض، مجلة بعثة اللجنة الأوروربية، نوفمبر 2004، العدد 4، ص4.
(57)-جريدة الخبر، 2005/11/15، ص 6.
(58)- رمضان بلعمري، القطاع المالي في الجزائر يهتز على وقع فضيحة جديدة. www.telesatellite.com.
(59)- جميلة بلقاسم، وزارة المالية تفتح ملف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الشروق اليومي، 06/05/10،العدد682، ص 5.
(60)- جميلة بلقاسم، مدلسي يصحح قرار تخصص بنك بدر في القطاع الفلاحي، الشروق اليومي،2006/07/16 العدد 1739، ص 05.
(61)- Le Quotidien d'oran, 20 /12/ 2004.

خطة الفصل

الفصل الثالث : أساليب تأهيل النظام البنكي الجزائري

تمهيـــــــــــــد

I- تطوير الخدمة البنكية

1- المبادئ النظرية لتطويـــر الخدمـــة البنكيـــة

2- واقع تطوير الخدمة البنكية في البنوك الجزائرية

II- تنمية الموارد البشرية البنكية

1- مبـــادئ تنميـــة الموارد البشريـــة البنكيـــــة

2- واقع الموارد البشرية البنكية في البنوك الجزائرية

III- تأهيل البنك المركزي ومواكبة التطورات العالمية

1- إصـــــلاح البنـــك المركـــــزي

2- خصخصة البنوك العمومية الجزائرية

3- تبني المعاييـــر المحاسبيـــة الدوليـــة

4- أهم ما ميّز الساحة البنكية الجزائرية في الفترة الأخيرة

خلاصـــــــــــة

تمهيـــــد:

يهدف إصلاح النظام البنكي الجزائري إلى خلق أنظمة مالية و بنكية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي، وتكمن أهم أساليب التأهيل في محاولة القضاء على نقاط الضعف التي يعاني منها النظام البنكي الجزائري بكل مكوناته، أو حتى تدنيتها إلى أقصى حد ممكن، حيث أنه لا يمكن تبني أساليب التأهيل المطبقة في الدول الأخرى وإن أثبتت نجاحها على نظامها المحلي، بل يجب أن تنبع هذه الأساليب من الواقع البنكي الجزائري المعاش، أو يمكن استنباطها من خلال إجراء مقارنة بين نظامنا البنكي والنظم البنكية الحديثة، ومحاولة أخذ وتبني الأساليب التي تتماشى مع المقومات التي يمتلكها النظام والمحيط الذي يتعايش معه، ويمكن القول أنّ أهم الأساليب التي يمكن تبنيها لإعادة بعث أهمية النظام البنكي تتمثل أولا في تطوير خدماته البنكية و عصرنتها، فمن غير الممكن ونحن نعيش عصر عولمة الخدمة البنكية أن نقضي يوما كاملا لإجراء عملية أو عمليتين بنكيتين، أو أن نعجز عن الحصول على أموالنا في أيام العطل بحجة أن البنك مغلق، أو أن نتعامل بالنقود القانونية في حين توجد وسائل أكثر أمانا وراحة... إلى غير ذلك من المشاكل التي يعاني منها النظام البنكي فيما يتعلق بجودة خدماته البنكية، إلى جانب النهوض بموارده البشرية حيث أنّه من غير المقبول أن نتوجه للاستفسار في بنك عن خدمة معينة فلا نجد من يشرحها لنا، فموظفو البنك يجب أن يتمتعوا بثقافة بنكية وكذا بأصول التعامل مع العملاء وكيفية إرضائهم، كما يجب على النظام البنكي الجزائري أن يتبنى المعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت بمثابة اللغة العالمية التي يفهمها المستثمرون، العملاء والبنوك المركزية....الخ، لما توفره من شفافية ومصداقية للمعلومات المحاسبية والمالية للبنك، ناهيك عن هيمنة القطاع البنكي العمومي على الساحة البنكية العمومية الأمر الذي حدّ من المنافسة بين وحداته، لذا يمكن اللجوء إلى خوصصة أو توأمة بعض البنوك العمومية لزيادة كفاءتها بالدرجة الأولى، ولتفعيل المنافسة بينها بالدرجة الثانية، بيد أنه لا يمكن تصور إجراء كل هذه الإصلاحات دون المرور بإصلاح الهيئة العليا التي تتولى إدارة هذه البنوك، ألا وهو البنك المركزي وذلك من خلال تفعيل دوره في الإشراف والرقابة على البنوك.

I – تطوير الخدمة البنكيـــــــة:

أصبحت عملية تطوير الخدمات البنكية الحالية، وخلق خدمات أخرى جديدة، من السمات الأساسية للبنوك المعاصرة، التي تعمل دائما على تحسين خدماتها البنكية وتطويرها بما يتواءم والاحتياجات المتغيرة والمتطورة للعملاء على اختلاف فئاتهم سواء كانوا أفراد أو هيئات، الأمر الذي ينتج عنه على الأقل المحافظة على العملاء الحاليين للبنك، وإمكانية استقطاب عملاء جدد، وفي ظل ما يشهده اقتصاد اليوم من تسارع كبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تشتد الضغوط على البنوك من أجل مواكبة متطلبات العمل البنكي الحديث الذي يسوده جو كبير من التغير على صعيد البنك كما على صعيد العميل، والبنوك الجزائرية كغيرها من البنوك الأخرى، أصبحت ملتزمة بأن تسعى بخطوات متسارعة في مجال تحسين خدماتها البنكية.

1– المبادئ النظرية لتطوير الخدمة البنكية:

تكمن قدرة البنك على البقاء والاستمرار والتألق في قدرته على تقديم خدمات بنكية جديدة، أو تطوير خدمات قائمة فعلا، فهذه الأخيرة تمكنه أيضا من استمالة المزيد من العملاء الإضافيين مع الاحتفاظ بعملائه القدامى وزيادة تعاملهم مع البنك في ظل جو يسوده التفاهم وروح الانتماء.

1–1– تطوير الخدمة البنكية: المفهوم والدوافع:

يعتبر تقديم الخدمة المناسبة وبالنوعية التي يترقبها العميل عنصرا أساسيا في تدعيم ثقة هذا الأخير بالبنك، لاسيما في ظل صناعة لا تقوم إلا على الثقة المتبادلة التي يوليها العميل في البنك الذي يتعامل معه من جهة، ويمنحها هذا الأخير للعميل من جهة أخرى، الأمر الذي دفع البنوك للبحث عن سبل لإرضاء عملائها وإشباعهم بالقدر الكافي.

1–1–1– مفهوم تطوير الخدمة البنكية: قبل التعرض لمفهوم تطوير الخدمة البنكية، يجب أن نشرح أولا المقصود بالخدمة البنكية في حد ذاتها، حيث يمكن القول أن مفهوم الخدمة البنكية يصب في مفهوم الخدمة في حد ذاته، والتي يعبر عنها بأنها:"عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو أداء يقدم من طرف إلى طرف آخر وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة، ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء، كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبط أو غير مرتبط بمنتوج مادي ملموس"[1].

كما يعرفها كل من Kolter et Armstrong بأنها: أنشطة أو منافع أو اشباعات يقدمها طرف لطرف آخر، وهي بطبيعتها غير ملموسة، ولا يترتب على بيعها نقل ملكية شيء، وقد يرتبط أو لا يرتبط إنتاجها وتقديمها بمنتوج مادي ملموس[2].

كما تعرف أيضا بأنها:" منتجات غير ملموسة لا يمكن تخزينها وتستهلك وقت إنتاجها"[3].

وعلى هذا نلخص إلى أن الخدمة البنكية ليست شيئا ماديا ملموسا، ولا يمكن تملكها، فعندما يتقدم فرد إلى بنك لإجراء عملية تحويل مبلغ من المال لشخص آخر، فإنه لا يحصل على شيء مادي ملموس وإنما يحصل على

الإشباع والرضى من خلال تحويل المبلغ، أي يمكن اعتبارها مجموعة أنشطة تتعلق بتحقيق منافع معينة للعميل سواء كان ذلك بمقابل مادي أو دونه، فقد يقوم البنك أحيانا بتقديم خدمات مجانية لعملائه.

فالخدمة البنكية بصفة عامة تمتع بخصوصية تستمدها من طبيعة وخصوصية النشاط البنكي في حد ذاته، حيث تتصف بعدة صفات أهمها[4]:

- الخدمات البنكية ليست مادية وبالتالي فهي غير قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها.
- الخدمات البنكية ليست محمية ببراءة الاختراع، وكل خدمة جديدة يوجدها بنك ما يمكن لبنك آخر تقديمها.
- تعتمد الخدمات البنكية على التسويق الشخصي بدرجة كبيرة، حيث تعتمد في تقديمها على الاتصال الشخصي بين مقدم الخدمة والعميل.

لذا يمكن القول أن تطوير الخدمة البنكية ما هو إلا إكساب هذه الأخيرة لصفات وخصائص تستجيب لحاجات ورغبات العملاء إذا كانت الخدمة البنكية قائمة فعلا أو خلق خدمة جديدة تؤدي نفس الغاية، كما يجب أن تتماشى هذه الخدمة في شكلها الأول أو الثاني مع المحيط الخارجي للبنك والذي يتعدى العملاء ليشمل البنوك المنافسة وطبيعة المجتمع وغير ذلك، فتجدد رغبات وحاجات العملاء بصفة دائمة يفرض على البنك العمل باستمرار لكسب قناعتهم وإرضائهم والمحافظة عليهم، لأن عدم استجابة البنك لحاجات العميل ومتطلباته قد يعرضه لفقدانه لصالح بنوك أخرى تقدم خدمات بنكية مشابهة أو بديلة، ولكنها تتميز بمواصفات إضافية أو تقدم أسعار منخفضة أو تتبع إجراءات بسيطة في تقديمها للخدمة البنكية.

1-1-2- دوافع تطوير الخدمة البنكية: تتعلق دوافع تطوير الخدمة البنكية بتحليل البنك لمحيطه الخارجي، حيث يمكّنه هذا الأخير من التوصل وبسرعة إلى أهم المتغيرات التي يجب على البنك مواكبتها حفاظا على مركزه وحصته في السوق البنكي وتنميتها، ويمكن تلخيص أهم هذه الدوافع في النقاط التالية[5]:

- **احتدام المنافسة:** فرضت العولمة المالية على البنوك منافسة حادة حيث خرجت بها من دائرة المنافسة المحلية إلى دائرة المنافسة العالمية، كما اتسع مجال تلك المنافسة ليتعدى البنوك فيما بينها ويشمل مؤسسات مالية غير بنكية، وفي ظل هذه المنافسة المحتدمة أصبح لزاما على البنوك أن تقدم مجموعة من الخدمات البنكية المتميزة لاسيما لما تتميز به الخدمات البنكية من تشابه فيما بينها، ومراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة من السوق البنكي، والتي تضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة ومدى تقلبهم له ورضاهم عنه، وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها، الأمر الذي يمكن البنك من التميز عن المنافسين، إضافة إلى دراسة وتقييم المنافسة في السوق البنكية والتعرف على الخدمات المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء تعلق الأمر بنوعية تلك الخدمات أو أسعارها أو طريقة ترويجها، وبهذا يمكن القول أنه يجب على البنك تبني خطط وبرامج واضحة تؤهله لمواجهة أوجه المنافسة المختلفة.
- **التطورات التكنولوجية المتسارعة في العمل البنكي:** حملت التطورات التكنولوجية الحديثة تطبيقات جديدة للخدمة البنكية حيث أصبحت هذه الأخيرة تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، ما يتواءم مع الإيقاع المتسارع

للصناعة البنكية العالمية، وقد سعت إلى تكثيف الاستخدام لأحدث التقنيات لتحقيق هدف انخفاض العمليات البنكية التي تتم داخل فرع البنك، حيث أصبحت لا تتجاوز 10% من إجمالي العمليات، بينما تتم جميع العمليات الأخرى بواسطة قنوات الكترونية مثل أجهزة الصرف الآلي*، الأمر الذي انعكس على وسائل الدفع وأدى إلى عصرنتها من خلال ابتكار وسائل جديدة كالبطاقات الالكترونية، بطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية،** وإعادة الإعتبار إلى وسائل قديمة من خلال استتخدام تكنولوجيا حديثة كنظام الدفع الشامل الذي يعتمد على الصكوك بعد إضفاء صفات جديدة عليها، إضافة إلى تمكن البنك من تعظيم أرباحه بعد انخفاض تكلفة التشغيل ولاسيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، ناهيك عن توفير الجهد والوقت لعملاء البنك بعد تحريرهم من قيود الزمان والمكان بظهور ما يعرف بالخدمات المترلية البنكية،كما سمح استخدام التكنولوجيا وعلى رأسها أجهزة الكمبيوتر وبرامج الإعلام الآلي بتوفير عدة خصائص للبنوك أهمها:

- السرعة والدقة في إتمام العمليات البنكية.
- القدرة على تخزين البيانات والمعلومات والبرامج الداخلية.
- سهولة التشغيل.

– **تطور حاجات الزبون ونوعيتها:** تتميز الحياة اليومية للأفراد بتسارع وتيرتها، الأمر الذي يفرض على البنوك التجاوب مع هذه السرعة، وذلك من خلال تقديم خدمات تتصف بسهولة الحصول عليها، دون أن ننسى الإشارة إلى نوعية هذه الخدمات والتي يجب أن تتماشى مع المستوى المعيشي والثقافي العام الذي تشهده المجتمعات هذه الأيام والذي يعرف في حد ذاته تطورا مستمرا وسريعا، ممّا مكن العملاء من اكتساب القدرة على تمييز الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك ومقارنتها بالبدائل الممنوحة من طرف البنوك الأخرى، ومن ثم اختيار العميل للبنك الذي يتعامل معه خاصة إذا كان له خبرة سابقة في مجال البنوك، كما يجب على البنوك أن تتبع استخدام المنهج العلمي في تحليل قدرات العملاء المالية وتحديد احتياجاتهم وتصميم مزيج الخدمات البنكية الذي يتواءم معهم، وذلك من خلال استخدام أساليب وأدوات ابتكارية غير تقليدية سواء في نوعية أو وسيلة تقديم الخدمة، إضافة إلى تحليل البيئة الديمغرافية من حيث هيكل وخصائص الزبائن بما يساعد في دراسة وتحليل اتجاهاتهم ورغباتهم ومعرفة الخدمات التي يرغبون فيها.

فرضت المتغيرات المحلية والعالمية السابقة على البنوك ضرورة العمل على تدعيم تواجدها في السوق البنكي من خلال اتباع عدّة استراتيجيات تمثل تطوير الخدمة البنكية أحدها، وذلك من خلال رصد ميزانيات ضخمة في هذا المجال.

1-2- أساليب تطوير الخدمة البنكيـــــة:

إنّ تطوير الخدمات البنكية لا يتطلب إدخال خدمات جديدة تماما، ولكنه يقوم أيضا على تطوير خصائص ومواصفات الخدمة الحالية، لذا يمكن القول أن مفهوم التطوير يرتكز على ثلاث أبعاد أساسية[6]:

– حذف أو إسقاط خدمة بنكية حالية ووقف إنتاجها، وذلك لعدم إقبال العملاء عليها وإقناعها لهم من جهة، وعدم قابلية الخدمة للتحسين من جهة أخرى.

– ابتكار خدمات جديدة تماما، والمقصود بذلك إدخال خدمة جديدة للساحة البنكية تتمتع بمزايا وخصائص تجعلها تنفرد عن الخدمات البنكية الأخرى وتتميز عنها، ويتم ذلك بإجراء دارسة لما يحتاجه السوق وما يرغب فيه العملاء.

– تعديل أو تحسين الخدمات البنكية الحالية،ويتم تحسين الخدمات البنكية الحالية من خلال التركيز على تجديد مكوناتها الأساسية والتي تتمثل فيما سيتقدم.

1-2-1- الخصائص الظاهرة الملموسة الواضحة للعميل: وهي أخطر وأهم أنواع الخصائص التي يتم إجراء التطوير عليها، لأن العميل يهتم أساسا بما يراه وبالتالي تسهل ملاحظته وتمييزه للتطورات الحاصلة عليها، وتتضمن هذه الخصائص ما يلي[7]:

– **المواصفات:** تمتلك أي خدمة بنكية مجموعة من المواصفات الأساسية التي تشكل أبعادها وجوانبها والتي من خلالها يتم التعامل عليها، ويحتاج كل بنك من البنوك إلى توضيح خصائص خدماته وتعريف العملاء بها، كأن تكون الخدمة مقدمة لكافة العملاء أو اقتصارها على فئة أو نوع معين من العملاء.

– **التمييز:** يتم تمييز الخدمة البنكية بإكسابها بعض الخصائص والمميزات التي تجعلها مميزة ومختلفة عن الخدمات الأخرى التي يقدمها البنك، أو عن تلك المماثلة التي تقدمها البنوك المنافسة، وتستخدم في عملية التمييز مجموعة متعددة من الأدوات من بينها: الأسماء، الرموز، الرسوم أو مزيجا منها جميعا، وبالتالي خلق هوية للخدمة البنكية الخاصة بالبنك تمكّن العميل من تمييزها عن بقية الخدمات البنكية المنافسة.

– **التشكيل:** يتم من خلال تجزئة الخدمة البنكية المقدمة إلى مجموعة أو حزمة خدمات ذات تشكيلة متكاملة لتغطية رغبات أكبر عدد من الأفراد، كإعداد تشكيلة من خدمة شهادات الإدخار من خلال تقسيمها إلى فئات وفقا لقيمة أو مبلغ كل منها، أو إلى آجال وفقا لتواريخ استحقاقها.

– **التنميط:** وترتكز هذه الصفة على تقديم الخدمة المصرفية دون النظر إلى شخصية العميل مما يكسبها المزيد من الانسيابية والسرعة والتدفق.

– **الخدمات المعاونة:** وتتمثل في مجموع الخدمات المساعدة والجانبية التي يستفيد منها العميل، والتي تعمل على ارضائه، وبالتالي الاحتفاظ به وقيامه بالإشهار للبنك، كإستفادته من خدمات تحصيل الشيكات أو الدفع بالنيابة لمصاريفه كتوابع لفتح حساب جاري في البنك.

1-2-2- الخصائص الضمنية: وهي أخطر الخصائص لأنها تتعلق بالتصورات الذهنية للعملاء للخدمة البنكية، ولذلك يسعى البنك لتطوير هذه الخصائص بناءا على مجموعة من الإعتبارات أهمها:

– **الرمزية:** ترمز كل خدمة بنكية إلى وظيفتها مما يضفي عليها نوعا من التميّز والاستقلالية فخدمة الإيداع مثلا ترمز إلى سهولة دفع الالتزامات، الاستغناء عن حمل النقود، وبالتالي توفير دوافع الأمان والحماية.

– **الإتصال:** يعتمد تقديم الخدمة البنكية على إجراء اتصال بين البنك وبين عميله الحالي أو المرتقب، والذي يتم من خلال توصيل رسالة إخبارية تتضمن معلومات عن خصائص معينة للخدمة البنكية المراد تقديمها، والتي تعتمد على مجموعة من الألفاظ، الأشكال وحتى الألوان والتي تعمل في مجملها على التواصل وجذب وشد انتباه العميل.

– **الإدراك:** يتعلق هذا العنصر بمدى إدراك العميل لخصائص الخدمة البنكية مما يدفعه إلى طلب هذه الخدمة أو عدمه، وبهذا يجب على البنك الإهتمام بالعناصر التي تؤثر أكثر في إدراك العميل وتعظيمها والاستفادة منه في تحقيق الرضى الكامل للعميل.

– **الإشباع أو التعامل:** يقوم العميل بتقييم دوافعه وقدراته ورغباته مع ما تقدمه له الخدمة البنكية من مميزات وخصائص كفيلة بإشباع هذه الرغبات أو لجانب هام منها، فإذا حدث التوافق قرّر العميل التعامل مع البنك والاستفادة من خدماته.

1-2-3- الخصائص الخارجية: تتعلق هذه الخصائص بالمجتمع الذي يعمل في إطاره البنك، حيث يجب أن يراعي هذا الأخير العادات والتقاليد والمبادئ التي تميز أفراد مجتمعه، حتى يضمن تجاوبهم وإقبالهم على منتوجاته، وأهم هذه العوامل ما يلي:

– **أثر الخدمة على البيئة والمجتمع:** يفرض هذا العامل ضرورة توافق الخدمة البنكية المقدمة مع الإطار العام الأخلاقي والقيمي والعرفي للمجتمع حيث يجب التوافق وعدم التعارض معه أو الإصطدام به.

– **الطلب على الموارد:** ويتمثل ذلك في توجيه وتنمية الموارد إلى مجالات غير مستغلة وقابلة للإستغلال بحيث يتم تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي وبصفة خاصة إذا كانت هذه الموارد عاطلة.

– **توفير عنصر الأمان والثقة للعميل:** يجب أن تحافظ الخدمة البنكية المقدمة على توازن السوق البنكي، ولا تعرّضه لتذبذبات عالية، الأمر الذي ينعكس سلبا على البنك، ويتم ذلك من خلال تقديم الخدمة البنكية باستمرار وبنفس الجودة والكفاءة والسرعة حتى يحس العميل بالارتياح اتجاه البنك.

– **صدق المعلومة المقدمة عن الخدمة البنكية:** يقوم البنك بحملات إشهارية عن الخدمات التي يقدمها، الأمر الذي يفرض عيه أن تكون المعلومات والبيانات المتعلقة بها صحيحة مما يعكس مصداقية البنك ويحافظ على صورته وسمعته في السوق، ويتم ذلك أيضا من خلال الإفصاح الدوري عن موقفه التمويلي، وعن حساباته الختامية، ومراكزه المالية، وكذا الحفاظ على سرية معاملات العملاء مع البنك.

– **القوانين والتعليمات الحكومية:** وتتعلق بمدى احترام البنك للقوانين والتعليمات التي تنظم أعماله، وعدم تعريض نفسه لمخالفات وعقوبات قد تهز وضعه في السوق.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التطوير في الخدمة البنكية في حد ذاته هدف، باعتباره أحد مقومات التواجد، كما يهدف تطوير مزيج الخدمات البنكية وتحديثها الى تحقيق أهداف أساسية تتمثل في[8]:

– جذب مزيد من العملاء الجدد.

– الإحتفاظ بالعملاء الحاليين وزيادة التعامل معهم.

– تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المماثلة التي تقدمها البنوك المنافسة، وما يتصل بها من جهد ووقت.

– تحسين الوضع التنافسي للبنك، وماله من أثر على زيادة حصته ونصيبه في السوق البنكي.

– تأكيد ريادة البنك وتفوقه وسبقه الدائم نحو الجديد والتجديد، وفي الوقت ذاته تحقيق التكامل بين عناصر مزيج الخدمات البنكية التي يقدمها البنك.

– سد الفجوات القائمة بين مستوى الإشباع الحالي الذي يحظى به العميل، وما بين تطلعات العميل لمستوى إشباعي أفضل.

2- واقع تطوير الخدمة البنكية في البنوك الجزائرية:

بعد معالجة المبادئ النظرية لتطوير الخدمة البنكية وسبل تطويرها بصفة خاصة، سنحاول إسقاط هذه الطروحات النظرية على ما تقوم به البنوك العمومية الجزائرية من أجل النهوض بخدماتها البنكية واستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء.

2-1- الخدمات البنكية المقدمة في البنوك الجزائرية:

تتمايز البنوك العمومية والخاصة الجزائرية من حيث درجة استجابتها لضرورة تطوير الخدمات البنكية، ممّا يولد تفاوتا ملحوظا في نوعية وجودة الخدمة المعروضة من قبل كل منها، وبالنظر إلى ما تعرضه هذه البنوك من خدمات نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل الصدارة، في مجال تطوير وتحديث الخدمة المصرفية،ناهيك عن احتلاله للمرتبة الأولى في الجزائر و13 على مستوى إفريقيا و 668 على مستوى 4100 بنك دولي من حيث كثافة شبكته البنكية، أمّا من حيث حجم نشاطاتـــه فترتب الثاني في الجزائر، 12على مستوى إفريقيـــا و168 على المستوى الدولـــي[9]، كما نجد أن صندوق التوفير والاحتياط خطى في السنوات الأخيرة خطوات هامة مكنته من احتلال المرتبة الثانية بعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث عدد الخدمات التي تم استحداثها، وتلك التي تم تبنيها[10].

2-1-1- تطوير خدمات بنكية قائمة بالفعل: قامت البنوك الجزائرية بتطوير خدماتها وذلك من خلال إدخال تغييرات على أحد خصائصها الأساسية سواء الظاهرية، الضمنية أو الخارجية، وقد قامت البنوك الجزائرية باتباع هذه التقنية، وذلك من خلال إدخال تغيير على دفاتر الإدخار التي تقدمها، ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهم البنوك التي حققت نجاحا من اتباع هذه التقنية، وذلك من خلال تقديم خدمة دفتر ادخار الأشبال، ويهدف البنك من خلاله تدريب الصغار على الإدخار في بداية حياتهم وزرع الثقافة البنكية فيهم، مما يضمن له الحصول على متعاملين مستقبليين[11].

وقد حققت هذه الخدمة إقبالا كبيرا حيث سجلت نسبة نمو قدرها 18.35% إضافة إلى خدمات الادخار الأخرى، حيث تضم تشكيلة دفاتر الادخار: دفاتر الادخار للسكن، دفاتر إدخار بنكية، دفاتر إدخار دون فوائد ودفاتر إدخار الأشبال.

الجدول رقم "17": تطور حسابات الإدخار لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الوحدة:مليون دينار

	2001	2001	2003	2004	نسبة التغير(2003-2004)
دفتر ادخار السكن	626	546	528	461	12.69 -
دفتر ادخار بنك	39320	52097	68848	82936	20.46
دفتر دون فوائد	1019	1386	2030	2806	38.23
دفتر ادخار أشبال	1174	1427	1695	2006	18.35
المجموع	42139	55456	73101	88209	20.67

Source : Rapport de Gestion De La Banque de l 'Agriculture et Du Développement Rural, Exercice 2004, Juillet 2005,P23.

كما قامت البنوك خلال هذه السنة بتحسين خدمة القروض بالعمل على تقصير مدة دراستها، حيث أصبحت القروض الإستغلالية تعالج في أقل من 15 يوم، أمّا ملفات الاستثمار فدراستها لا تتعدى 45 يوم وذلك بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[12]، أما بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فإن دراسة الملفات أصبحت تعالج في مدة قياسية تتراوح ما بين 8 أيام و 15 يوم حسب نوعية القرض المطلوب،وقد اتبعت البنوك الجزائرية الأخرى نفس التقنية،حيث سرّعت جميعها مدة دراسة ملفات القروض حتى تتمكن من الحفاظ على عملائها، ولكن المشكلة الحقيقية لا تكمن فقط في الرّد على ملف القرض – الذي كان بحد ذاته من قبل يستغرق مدة طويلة – بل تتعدّاه إلى الخطوات الإدارية والإجراءات المعقدة والكثيرة التي تتبعها البنوك قبل تقديم مبلغ القرض،ممّا قد ينعكس سلبا على التزامات العميل المرتبطة بالحصول على مبلغ القرض.

2-1-2- إدخال خدمات جديدة: في إطار تحول البنوك العمومية الجزائرية إلى بنوك شاملة، أصبح بإمكان أي بنك إصدار خدمات جديدة وتكييفها مع نشاط البنك أو الاحتفاظ بها على وضعيتها، حيث قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بإدخال 3 خدمات جديدة للتمويل تتمثل في[13]:

– **القرض الإيجاري العقاري Leasing Immobilier** : يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بكراء بنايات لأغراض مهنية قصد امتلاكها لاحقا أو التخلي عنها في نهاية فترة العقد، يسمح هذا القرض بالحد من مشكل البنايات التي تواجهه المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجديدة والتي هي في حد التنقيب عن مقرات لها.

– **البيع بالإيجار Location Vente**: وهي طريقة جديدة لتمويل المقاولين العقاريين ويهدف هذا النوع من التمويل إلى تحقيق هدفين متكاملين يتمثلان في:

- منح البنك للمقاول إمكانية اقتناء العقار مقابل كراء.
- على المقاول ضمان تسويق برنامج إنجازه.

– **قروض الاستثمار Credit D'Investisment** : يوجه هذا القرض لإنجاز المشاريع التجارية والسياحية كبناء المركبات السياحية والرياضية، البنايات الصناعية، روضات الأطفال، بناء العمارات، الفنادق، المستشفيات، المصحّات والمخابر إلى جانب المدارس ومراكز التكوين، وينقسم إلى قسمين:

- قروض متوسطة الأجل: تتراوح من 2 إلى 7 سنوات.
- قروض طويلة الأجل: أكثر من 7 سنوات وتستخدم لتمويل المشاريع الثقيلة والضخمة.

ويمكن أن يستفيد من هذه القروض كل المتعاملين الاقتصاديين، محليين أو أجنبيين، أشخاص مادية أو معنوية خاصة أو عمومية.

أمّا بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد كان له السبق والريادة في استخدام الخدمة الشخصية والذاتية للعملاء وذلك من خلال تجسيد مفهوم البنك الجالس Banque Assise لأول مرة في 9 سبتمبر 2001، من خلال وكالة عميروش، وانتقلت هذه التقنية إلى الوكالات الأساسية الأخرى عبر التراب الوطني في 15 جانفي 2002، وتتمثل تقنية البنك الجالس في تكفل عون بنكي واحد بتقديم كافة احتياجات العميل وتلبية رغباته لإفادته والاستفادة منه قدر الإمكان[14]، ويمكن القول أنّ البنك الجالس يعتمد أساسا على واجهتين أو تقديم الخدمات البنكية من خلال مكتبين:

– المكتب الخلفي: يمكن اعتبار خلفية المكتب كمصنع يعمل في الخفاء، وهو يخضع لسلطة أحد المشرفين، ويمثل التكملة الضرورية لواجهة المكتب، حيث أنه يضمن لها المساعدة وتقديم التوجيهات ويتكفل بمعالجة العمليات التقنية، ويتكون هيكله من عدة مصالح متخصصة وهو يسعى أساسا لتسهيل عمليات المعالجة والتأكد من المعطيات.

– المكتب الواجهة: يقوم هذا المكتب الذي يسيّره مكلف بالزبائن بمعالجة طلبات العملاء وجميع عملياتهم ويرتكز البنك الجالس في تقديم خدماته للعملاء على[15]:

- تقديم خدمات نوعية خالية من العيوب والخفة في معالجة العمليات سواء في واجهة مكاتب الاستقبال أو خلفياتها.
- إزالة الحواجز عن الأهلية المهنية وتنوعها لدى الموظفين ذوي الصّلة المباشرة بالزبائن.
- تحسين نوعية التسيير والتخصص المهني للمستخدمين.
- إدماج التكنولوجيات الحديثة والإنمائية كونها مصدر للعائدات البنكية وأداة تساهم في التحكم وتخفيض المصاريف العامة.

كما قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم خدمة جديدة : Avance d'Exploitation Garantie وهو قرض استغلالي قصير الأجل قابل للتجديد يقدم بناءا على ضمان عقاري أو قيم مالية من الدرجة الأولى وقد تصل قيمة القرض إلى 50% من قيمة الضمان.

كما قام البنك الخارجي الجزائري بتوفير خدمة للمستثمرين ذوي الطابع المؤسساتي من خلال إشرافه على عمليات القرض السّندي للشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وتسهيلها وتسريعها.

كما قامت السلطات بتعجيل قانون توريق القروض الرهنية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في ماي 2006 ويسمح توريق القروض الرهنية بالنهوض بخدمة منح قروض طويلة الأجل للمواطنين لشراء سكنات، بعد

أن كانت البنوك تتحجج فيما قبل بغياب الضمانات، وتمت هذه العملية بمساعدة البنك الدولي ضمن مشروع انطلق في 2003 تحت اسم مشروع المساعدة التقنية لتنمية السوق العقارية في الجزائر، وكان يقتصر على البنوك العمومية فقط، وقامت بتمويله السلطات العمومية بعد أن رصدت له غلافا ماليا يقدر بـــ: 5.5 مليار دولار، بحيث كان الجزء الأول من المشروع يتضمن تحسين الإطار التنظيمي الخاص بالقروض والنظام المعلوماتي وتسيير المخاطر، أشرفت عليه شركة إعادة التمويل الرهني وأنهي في 2005، ويتمثل الجزء الثاني في القوانين العقارية، وهو المحور الذي سيشرف على إتمامه البنك الدولي سواء بتخصيص غلاف مالي لتمويله أو بتوفير الخبرة لتطبيق قانون التوريق عن طريق خبراء كنديين يتولون تحضير آليات تطبيق القانون على مستوى البنوك الخاصة والعمومية وعلى مستوى السوق المالية[16].

وممّا سبق ذكره نستنتج أن البنوك الجزائرية تحاول جاهدة إدخال منتجات جديدة للسوق البنكي الجزائري أو تطوير منتجات قائمة فعلا أو تبني منتجات تقدمها بنوك أخرى بهدف زيادة المنافسة بين البنوك وتمكين العميل من التقرب إلى البنك الذي يحقق له الرضى العام، ولكن يجب على البنوك الجزائرية أن تدرس جيّدا الخدمات التي تقدمها والتي يجب أن تتماشى مع الثقافة البنكية التي يتسم بها أفراد المجتمع لوجود تفاوت كبير بين تقديم منتوج وإمكانية تقبل هذا المنتوج على أرض الواقع.

كما يجب على البنوك تحسين أداء الخدمات القائمة فعلا قبل طرح خدمات جديدة وذلك لتعزيز ثقة العملاء في خدمات البنك، فبالرغم ممّا يتداوله الكثيرون عن الإصلاح البنكي، إلا أن المؤسسات المالية لم تغير من تعاملاتها شيئا، خاصة فيما يتعلق بفتح أرصدة العملة الصعبة، حيث لا يزال الأفراد يواجهون صعوبات كبرى لفتح رصيد بالعملة الصعبة، وسبب الرفض دائما هو القيام بعملية تطهير للأرصدة إلا أن عملية التطهير هذه لا تنتهي، ويبقى الأفراد دائما في حالة انتظار، كما تقوم بعض البنوك أيضا بغلق أرصدة العملة الصعبة بعد سنة منذ فتحها في حال لم تعرف تحركا ماليا خلال هذه الفترة، ناهيك عن فرض البنوك على المتعاملين تقديم طلبات سحب 24 ساعة قبل عمليات السحب للمبالغ التي تفوق قيمة 100 ألف دينار، الأمر الذي ينعكس سلبا على علاقة العملاء بالبنك من خلال الاحتفاظ بالأموال خارج الدائرة البنكية وبالتالي ضياع فرص الربح على البنوك.

2-2- استخدام التكنولوجيا وعصرنة وسائل الدفع:

في ظل التطور المتواصل في الحلول المصرفية المرتكزة على التكنولوجيا الحديثة، أصبح الفرع البنكي كقناة لتوزيع الخدمات البنكية أقل أهمية بالنسبة للعملاء في تعاملهم مع البنوك وأيضا أكثر كلفة بالنسبة لهذه البنوك عند قيامها بالعمليات البنكية، فاليوم نجد قنوات التوزيع الذاتية والمستندة على الركائز الالكترونية مثل: الصرّاف الآلي ونقاط البيع كالهاتف، الحاسوب و الأنترنيت وغيرها.

2-2-1- مدى استخدام التكنولوجيا في البنوك العمومية الجزائرية: يعتمد تقديم الخدمة البنكية في الوقت الراهن على الاستفادة القصوى من الأدوات التكنولوجية المتاحة، والتي تسهل في مجملها عملية التقديم وتسريعها، كما تضمن للبنك الصمود في وجه المنافسة في هذا الاقتصاد الرقمي الجديد الذي غيّر من وجه العمل البنكي

والمالي، والبنوك الجزائرية كغيرها من البنوك الأخرى بدأت في اعتماد مكننة ممارسات واجراءات عملها حيث نجدها قد تبنت عدة تقنيات نلخصها في النقاط التالية:

– **أجهزة الاعلام الآلي** : أصبحت الحواسيب أدوات أساسية لتأدية العمل البنكي، لذا قامت البنوك الجزائرية بتجهيز وكالاتها بهذه الآلات، وذلك ما نلخصه في الجدول الموالي.

الجدول رقم"18": مدى استخدام الحواسيب في بعض البنوك الجزائرية.

CPA	BNA	BEA	
4293	5609	4221	العدد الإجمالي للعمال
2000	1820	1800	العددالإجمالي للحواسيب
2.14	3.01	2.36	عدد العمال بالنسبة للحاسوب الواحد

Source :Farid Yaïci, La Mise A Jour Des Systèmes D'Information Dans Le Domaine Bancaire Et Financier, P 13. www.ist.cerist.dz.

ومن خلال دراسة أجريت على مدى استفادة البنوك الجزائرية من التكنولوجيا الحديثة، توضح أن البنك الخارجي الجزائري هو أول من استخدم الحواسيب في بداية سنة 1976، متبوعا بالبنك الوطني الجزائري في أواخر سنة 1976، تم القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية سنة 1985، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد سنة 1989[17]، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط عدد الحواسيب هو حوالي 3 حواسيب لكل عامل الأمر الذي يضعف وينعكس سلبا على أداء الخدمة البنكية والتي تتطلب السرعة في الأداء، حيث يفترض أن كل عون بنكي ينفرد بحاسوب شخصي على مستوى الوكالة البنكية، ليقوم بتنظيم ملفاته الخاصة عليه، فتداول أكثر من عامل على حاسوب واحد قد يؤدي إلى اختلاط المعلومات والعمليات التي يقوم بها الأعوان، كما نجد أن عدد الحواسيب حسب الوكالات يقدر بحوالي 21 للبنك الخارجي الجزائري و13 للقرض الشعبي الجزائري و8 للبنك الوطني الجزائري، وهذه أعداد منخفضة جدّا خاصة للبنكين الأخيرين، كما أن هذه النتائج توضح التفاوت الكبير بين البنوك الجزائرية في حد ذاتها فيما يتعلق بمدى استخدام التكنولوجيا الحديثة، لذا يمكن القول أن استخدام أجهزة الإعلام الآلي يبقى دون المستوى المطلوب.

– **شبكة الأنترنيت**: على الرغم من استخدام مجمل البنوك الجزائرية لشبكة الأنترنيت، فإن الاستخدام الفعّال لهذه الشبكة لم يصل بعد إلى مستوى مقبول سواء من حيث تواجد هذه الشبكة في كافة الوكالات، أو من حيث عدد الحواسيب المرتبطة بها على مستوى الوكالة البنكية ذاتها ،أو من حيث الخدمات المقدمة من خلالها، فبالنسبة للنقطة الأولى نجد أن البنوك الجزائرية تربط بعض الوكالات فقط بشبكة الأنترنيت، وعادة ما تكون هذه الوكالات الأكبر والتي تتواجد في مواقع جغرافية متميزة، أما بالنسبة للنقطة الثانية فنجد عدد الحواسيب المرتبطة بشبكة الأنترنيت على مستوى الوكالة البنكية جد منخفض وغير متاحة لكافة العاملين، أما النقطة الأخيرة والأكثر استراتيجية فهي تعكس ما تمثله شبكة الأنترنيت بالنسبة للبنوك الجزائرية، والذي يمكن اختصاره في كونها موقعا إشهاريا يبين خدمات البنك، هيكله، لمحة تاريخية عنه وبعض المعطيات والبيانات المالية الدالة على نشاط البنك، ومؤخرا قامت بعض البنوك الجزائرية وعلى رأسها بنك الفلاحة

والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية بتقديم خدمة عبر الأنترنيت تتمثل في إمكانية الالتحاق بالحساب البنكي ومراجعته من خلال توجه العميل إلى البنك لملأ استمارة وإمضاء اتفاق يمنحه من خلاله رقما سريا يمكنه من الدخول إلى حسابه طيلة أيام الأسبوع وطوال ساعات اليوم[18]، وقـــد صرّحت الجهات المسؤولة عن البنك أنّ هذه الخدمة ستستغرق وقتا طويلا بعض الشيء للتمكن من تعميمها، كون غالبية عملاء البنوك يتمتعون بمستويات تعليمية متدنية لا تؤهلهم من الاستفادة من الخدمات المقدمة عبر شبكة الأنترنيت، إلى جانب الإشهار الشبه معدوم والذي يقتصر على الشبكة في حد ذاتها أو منشورات البنك التي لا تكاد تصل إلى أيدي أفراد المجتمع، إضافة إلى تقديم خدمة بنكيـــة جديدة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "Home Banking"، وقد تم تطبيقها في شبكتين فقط هما شبكتا الجزائر وسطيف،ليتم فيما بعد تعميمها على بقية الشبكات،وتسمح للأفراد بالاتصال بحساباتهم والاطلاع على مختلف العمليات التي أجريت عليها[19].

– **نظام SWIFT** : في إطار مكننـــة الاتصال ، تستخدم البنـــوك الجزائرية نظام SWIFT استخداما واسعا، فمعظم البنوك العمومية متصلة بهذا النظام العالمي للدفع وهذا مايوضحه الجدول التالي :

جدول رقم "19" : تاريخ ربط البنوك الجزائرية بنظام Swift

البنك	تاريخ الربط
BEA	1986-1985
BNA	1998-1997
BADR-CPA-BDL	1991

Source : Farid Yaïci, op cité ,p16.

2-2-2- عصرنة وسائل الدفع : تعدّدت وسائل الدفع لتتعدّى النقود والصكوك وغيرها، لتظهـــر وسائل جديدة أهمها البطاقة البنكية، ولا تعتبر البطاقة البنكية ظاهرة جديدة في الجزائر، حيث أنـــه تم إدخال النقـــود الالكترونية لنظام الدفع الجزائري منذ 1989، وذلك من طرف عدّة بنوك تتمثل في البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والتي استخدمت بطاقات بنكية خاصة بها،وإن كانت هذه البطاقات توزع على فئة معينة من عملاء البنك فقط، الأمر الذي أدّى إلى محدودية استخدامها، وقد تمّ أخذ هذه التقنية على محمل الجد بعد انشاء في مارس 1995 شركة آليات النقد والعلاقات التلقائيـــة بين البنوك، "La Société d'Automatisation Des Transactions Interbancaires Et De La Monétique" وقد سمحت هذه الشركة بخلق بطاقات السحب ما بين البنوك وقد تبنت معظم البنوك الجزائرية هذه التقنية منذ 1996[20].

الجدول رقم "20" : تاريخ تطبيق أنظمة البطاقات البنكية ما بين البنوك.

	BEA	BADR	CPA	BDL	BNA
بطاقات السحب ما بين البنوك	1999	1998	2000	2002	2001
بطاقات السحب قبل انشاء SATIM	1989	1994	1989	/	1989

Source : Farid Yaïci , op cité, P15

وممّا لا شك فيه هو أن البطاقات تحتاج إلى موزع آلي للأوراق DAB وقد عرف عدد هذا الأخير ارتفاعا طفيفا منذ إنشائه ونلخص ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم"21":عدد الموزعات الآلية للأوراق وحاملي البطاقات البنكية في البنوك الجزائرية .

	BNA	CPA	BDL	BEA	CNEP	BADR	El baraka
العدد الإجمالي للموزعات الآلية للأوراق	29	20	4	68	3	10	1
عدد حاملي البطاقات البنكية	7000	8000	2000	7000	61	4400	142
عدد المستخدمين لكل موزع آلي	241	400	500	103	20	440	142

Source : Farid Yaici , op cité, P15

ونلاحظ من الجدول أعلاه التفاوت الكبير بين التكنولوجيا المستخدمة في البنوك، حيث يتمتع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بعدد قليل من المترددين على الموزعات الآلية للأوراق بسبب انخفاض عدد حاملي البطاقات البنكية، في حين نجد أن بنوك أخرى كالقرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري قد قامت بتوزيع عدد كبير من البطاقات البنكية، كما كرّست لذلك عدد معتبر نسبيا من الموزعات الآلية للأوراق، بهدف التخفيف من كثافة تدفق العملاء على فروع البنك.

كما يمكن للبنوك أن تستعين بالشباك الأوتوماتيكي للأوراق (GAB) والذي يعتبر بمثابة عامل أو عون بنكي، يمكن للعملاء السحب منه مباشرة من خلال بطاقات سحب خاصة، كما يمكن القيام بالعديد من العمليات التي تشمل قبول الودائع، طلب صكوك، عمليات التحويل من حساب إلى حساب آخر، ويتصل هذا الشباك مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك[21].

وقد قامت البنوك الجزائرية باستخدام (GAB) حيث نجده مطبق بصفة خاصة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلا أن وضع هذا الجهاز داخل البنك قلص من الاستفادة من خدماته بحيث لا يمكن السحب منه في حالة غلق البنك، دون أن ننسى اقتصار تواجده على الوكالات الكبرى فقط وتواجده وعدم تشغيله في وكالات أخرى.

وفيما يتعلق بالبطاقات البنكية نجد أنّ بنك التنمية المحلية يطرح نوعان من البطاقات البنكية، الأولى هي البطاقة الكلاسيكية لونها أزرق والثانية هي البطاقة الذهبية ولونها أصفر، وتختلف البطاقتان من حيث مجموعة من الخصائص كمدّة الصلاحية ومبلغهـــا...الخ[22].

كما قام القرض الشعبي الجزائري بإنشاء مديرية خاصة بوسائل الدفع، توكل إليها مهمة عصرنة وسائل الدفع في البنك،ويصدر هذا الأخير نوعان من البطاقات: بطاقات نقدية"Carte Cash"وبطاقات فيزا "Carte Visa"، حيث سجلت سنة2004 ارتفاعا ملحوظا لعدد بطاقات البنك ليصل عددها إلى 8040 بطاقة،بارتفاع قدره 10%مقارنة بسنة 2003[23].

الجدول رقم "22" :عدد البطاقات المصدرة من قبل القرض الشعبي الجزائري.

	2003	2004	نسبة التغير(%)
عدد البطاقات الإجمالي	7323	8040	10
بطاقـــات نقديـــة	5955	6470	9
بطاقـــات فيـــزا	1368	1570	15

Source:Rapport Annuel 2004,Credit Populaire D'Algerie,p22.

كما سيقوم البنك بتطوير البنية التكنولوجية لبطاقة الفيزا المطروحة،وتحضير طرح بطاقة الفيزا الذهبية، إلى جانب تبني نظام "Delta Bank" المتطور الذي يمكنّه من تخفيض فترات المعالجة للمعلومات البنكية ويزيد في تأمين التحويلات، ويساعد على تقديم تقارير تسييرية أكثر شفافية وموثوقية،وذلك ضمن الخطوة التطويرية التجارية التي تغطي الفترة 2004- 2008، والقائمة على إدخال عدة تغييرات على مستوى النظام الإعلامي،المحاسبة،القروض،مراقبة التسيير إلى جانب إعادة تنظيم البنك[24].

كما تبنت البنوك الجزائرية نظام مبني على منظوميتي: الدفع العام والدفع بالتحويلات الكبرى، والذي يسمح للقطاع البنكي الجزائري أن يكون في مستوى الاقتصاد العالمي لاسيما بعد الإتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وقد اعتمد هذا المشروع من قبل بنك الجزائر بالتعاون مع البنك العالمي قصد تطوير البنية التحتية للبنوك، ويحترم هذا النظام المقاييس الدولية في مجال تأمين المعاملات البنكية وحركة الأموال، وفي مجال التحويلات المالية يعد الأول من نوعه في شمال إفريقيا، وقد تم التشغيل التجريبي لهذا النظام في الأسبوع الأول لشهر فيفري 2006، كما يقوم هذا النظام برد الاعتبار لاستعمال الصك وتطوير استعمال البطاقة البنكية في العمليات التجارية، ففيما يتعلق بمنظومة الدفع بالتحويلات الكبرى بين المؤسسات تجاوزت المدفوعات و التداولات 1000عملية يوميا بين مختلف الأعوان وتتم هذه العمليات خلال ساعات بدلا من أيام في السابق، وبالتالي فإن المؤسسات لاسيما الكبرى عمومية كانت أو خاصة بدأت تدخل في تسيير يومي لتدفقاتها المالية لأن التحويلات التي كانت تستغرق حتى 10أيام أضحت الآن بما فيها التدفقات الخاصة بالخزينة لا تتجاوز يوما أو يومين بما في ذلك تلك الخاصة بمدن الشمال والجنوب، والتحويلات الكبرى تتعدى قيمتها مليون دينار وهي تتم الآن بأكثر سرعة وبأمان وشفافية أكبر، وتقدر كلفة العملية الواحدة بـــ 10آلاف دينار وهي مرتفعة نسبيا لكن ستشهد انخفاضا ملحوظا بعد زيادة عدد المستخدمين، أما المنظومة الثانية التي تهم الجميع وهي منظومة الدفع الشامل والتي تعتمد على المقاصة الإلكترونية Télécompensation، حيث يصبح الدفـــع يتم في مدّة أقصاهـــا 5 أيام من نقطة إلى أخرى بينما كانت بالنسبة للصكوك تتم في أكثر من شهر، فالنظام الجديد يعتمد على أساس أن الصكوك كلها موحدة الصورة، بحيث نجدها مرقمة بطريقة موحدة لجميع البنوك ويكشف الرقم الهوية البنكية (RIB)[25]، وقد قامت الجزائر باقتناء 1700سكانير جديد لتجهيز الوكالات البنكية ولتمكينها من قراءة الصكوك الصادرة حديثا والتي تحمل رقما موحدا وشريطـــا لتأمينها كما سبق الإشارة إليه وبعد فحصها تعالج، لتصل بذلك المقاصة الإلكترونيـــة إلى 45% مقارنة بـــ 55% لنظريتها اليدوية، والتي من المتوقع أن تنخفض في الفترة القادمة[26].

وقد سجل عدد الصكوك المقدمة للمقاصة الإلكترونية بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بين 16 ماي 2006، تاريخ البدء الفعلي للنظام الجديد بالنسبة لهذا البنك حتى 11 جويلية 2006: 31559 صك ويضم هذا الرقم جميع أنواع الصكوك، و لم يتم قبول: 3038 صك من بينها 1711 صك بسبب الصورة غير الواضحة، حيث أن التعامل بالمقاصة الإلكترونية يفترض المحافظة على الصك واتصافه بعدم الطي،كما يجب ألا يتم لمس الشريط الأبيض لا بالأوساخ ولا الكتابة عليه ولا التأشير عليه أو الإمضاء[27].

وتأسيسا على ما سبق نرى أن البنوك الجزائرية بدأت في الفترة الأخيرة تستوعب أهمية الارتقاء بالخدمات التي تقدمها – وان كانت بعيدة جدّا عمّا يحدث في الساحة البنكية العالمية – من خلال تحسين الخدمات الموجودة أو تقديم خدمات جديدة، إلا أنها تخطو بخطوات بطيئة جدّا في تحقيق ذلك، كما نلاحظ التفاوت الكبير بين البنوك في تطوير خدماتها، ويمكن القول أن تطوير الخدمات البنكية وحده غير كافي، حيث يحتاج إلى موظفين لديهم معرفة بها وبجميع جوانبها، ومن هنا تنشأ الحاجة باستمرار إلي تدريب وتأهيل الموظفين للوصول إلى زيادة كفاءتهم في تقديم الخدمات القديمة والجديدة.

II – تنمية الموارد البشرية البنكيـــــة:

يعدّ العنصر البشري من الركائز الأساسية للإرتقاء بالأداء البنكي، فبالرغم من الجهود التي قد تبذلها إدارات البنوك لتطوير الخدمات البنكيـــة إلا أن هذه الجهود سوف تظـــل محدودة النتائج مـــا لم يتواكب معها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات البنكية من جهة، وإيصالها للعملاء وإقناعهم بها من جهة أخرى.

1– مبادئ تنمية الموارد البشريـــة :

تعمل البنوك العالمية اليوم بدرجة أساسية على الارتقاء بمواردها البشرية لضمان أداء خدماتها البنكية بكفاءة وفعالية كبيرتين، الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على الإستراتيجيات الأساسية التي تمكن البنك من تحقيق نموذج البنكي الفعّال القادر على أداء جميع الخدمات دون استثناء.

1-1– تنمية الموارد البشرية : المفهوم والأهداف :

يتمتع النشاط البنكي بجانب كبير من الخصوصية، ممّا يتطلب التعامل معه بخبرة ودقة أكثر، حيث أن المعلومات المتعلقة بالعمليات البنكية تستوجب فهم ومعالجة فعالة من طرف المسؤولين على تحليلها حتى يتخذ القرار بطريقة صحيحة، وأي نقص في تكوين كفاءات عمال وإطارات البنك يؤثر مباشرة على مردوديته وعلاقته بعملائه، الأمر الذي يستوجب العمل على تنمية مهارة عمال البنك.

1-1-1– مفهوم تنمية الموارد البشرية : يقصد بالموارد البشرية تلك الجموع من الأفراد المؤهلين ذوي المهارات والقدرات المناسبة لأنواع معينة من الأعمال والراغبين في أداء تلك الأعمال بحماس واقتناع، ولهذا يمكن القول أن تركيبة الموارد البشرية تتسم بصفتين أساسيتين[28]:

– صفة القدرة على أداء الأعمال.

– صفة الرغبة على أداء الأعمال.

والصفتان متلازمتان ومتفاعلتان بمعنى أنهما تكملان بعضهما البعض، ولا غنى للواحدة عن الأخرى، كما أنّ أداء العمل يتوقف على التفاعل والتكامل بين قدرات الموارد البشرية ورغباتها في أداء العمل.

ومن ثم نستطيع أن نحدد مفهوم تنمية الموارد البشرية بأنه ذلك العمل الإداري المنتظم والمستند إلى أسس عملية ومعلومات موضوعية والهادف إلى تكوين قوة قادرة على الوفاء بمتطلبات أعمال معينة وراغبة في أداء تلك الأعمال وعلى أساس مستقر ومستمر نسبيا، وبعبارة أوجز يمكن القول أن تنمية الموارد البشرية هي عملية تحسين أداء وتفعيل العنصر البشري لتحقيق الاستخدام الأمثل له[29].

1-1-2- أهداف تنمية الموارد البشرية : تهدف عملية تنمية الموارد البشرية في مجملها إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في[30]:

– **إيجاد قوة مستقرة Stable:** بمعنى أنّ جعل معدّل دوران العمل أقل ما يمكن، حيث تكون نسبة الداخلين في الخدمة والخارجين منها إلى العدد الإجمالي لقوة العمل خلال فترة زمنية معينة أقل ما يمكن، كأن تنجز عملية تحويل مبلغ مالي معين في البنك من قبل أقل عدد ممكن من العاملين، بحيث لا يتطلب الأمر تدخل عدة عمال في نفس الوقت وتعطيل عجلة العمل، وهذا ما تم تجسيده من خلال خدمة أو مفهوم البنك الجالس، بحيث يتم تأهيل العامل البنكي لتأدية جميع الخدمات التي يمكن أن يطلبها العميل.

– **إيجاد قوة منتجة Productive :** بمعنى تحسين أداء العمال بحيث يقومون بالعمل المطلوب منهم بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب وبالمواصفات الصحيحة.

- **إيجاد قوة فعالة Effective:** بمعنى أن الأفراد لا يحققون المطلوب منهم فقط، ولكنهم يحققون المطلوب بأحسن الطرق وأقل التكاليف وأقصر وقت.

ولكي تتحقق هذه الأهداف يجب أن توضع خطة متكاملة لتنمية تلك الخصائص والصفات، فالموارد البشرية الأفضل لا تأتي صدفة، وإنما البنك هو المسؤول الأول والأخير عن إيجادها، لذا يمكن القول أن تنمية الموارد البشرية هي عبارة عن عملية ديناميكية، فعّالة ومستمرة لا ينبغي أن تتوقف عند أجل محدد، فهي ليست مجرد عملية مؤقتة أو دورية، واستمرارها يضمن استمرار البنك، ولهذا يجب أن تولى العناية الكبيرة لها برسم سياسات واضحة تحكمها.

1-2- تنمية الموارد البشرية: الأساس والأساليب:

يجمع الكثير من المختصين على أن خطة تنمية الموارد البشرية لأي مؤسسة قد لا تنجح، ويعود السبب الرئيسي في فشلها إلى عدم مراعاة البنك لجانب اختيار الموظفين الذين قد تنقصهم أحد المكونات الأساسية، والتي ترتكز أساسا على القدرات والمؤهلات العملية، الخبرات العملية والخصائص الشخصية كالقدرة على المبادرة ثم التكيف والمرونة مع أنشطة البنك، وبذلك مهما تم تدريب هذه الموارد فإنها لن تصل إلى المستوى المطلوب لفقدانها القاعدة الأساسية التي تطلبها عملية التنمية.

1-2-1- أساس تنمية الموارد البشرية في البنوك: تستند عملية تنمية الموارد البشرية بصفة أساسية على اختيار الأفراد العاملين بالبنك بعناية كبرى، باعتبارهم القاعدة التي سيتم إجراء عمليات التطوير والتنمية عليها، بحيث يجب أن يتوفر البنكي على عدة صفات أهمها[31]:

- المهارات العالية والكفاءات الممتازة أو شهادات في المجال البنكي.
- مضطلع على مستجدات العمل البنكي سواء تعلق ذلك بخدمات أو طرق تسيير.
- يتمتع بعقلية تجارية محضة تبحث دائما عن تحقيق مردودية تتماشى والجهود المبذولة.
- اجتماعي قادر على تأدية العمل الجماعي، حيث يكون عاملو البنك أسرة واحدة، تتفاعل فيما بينها لتسير نشاط البنك.

لذا وجب على الإدارة المعنية بالاختيار إخضاع الأفراد الذين يتقدمون لشغل المناصب الشاغرة لاختبارات كتابية وشفوية، يستطيعون من خلالها تكوين فكرة جيدة عنهم، واختيار الأنسب منهم، وبذلك تكون عملية الاختيار قد تمت على أسس علمية لا على أساس مقابلات شخصية متعجلة وغير مصممة بدقة، كما يجب إخضاع الأفراد المختارين إلى فترات اختبار يتم من خلالها الكشف عن قدراتهم الحقيقية واحتمالات نجاحهم عند مباشرة العمل، وتوجيههم إلى المناصب التي يبرزون فيها تفوقا خاصا.

2-2-2- أساليب تنمية الموارد البشرية: يفرض التطور الكبير الذي يشهده قطاع البنوك لا سيما التكنولوجي منه نوعا جديدا من الموارد البشرية، حيث يتطلب المزيد من المعارف العلمية، التقنية، الخبرات والمهارات لضمان تقديم صورة مشرفة للبنك من خلال تسهيل انسياب خدماته للعملاء ويتم تأهيل العنصر البشري وتنميته في المنظومة البنكية من خلال[32]:

- إخضاع اليد العاملة لدورات تدريبية بغرض تحسين مستواها وإعدادها لمتطلبات العمل الذي ستقوم به، إلى جانب إشراكها في ندوات خاصة بالبنوك سواء داخل أو خارج الوطن، وكذا الإستعانة ببيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب الإطارات البنكية على استخدام أدوات العصر الحديث.
- الرفع من كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات ضمن التخصصات المالية والبنكية باعتبارهم أكثر إلماما واطلاعا على الجوانب النظرية المتعلقة بأعمال البنوك.
- الاهتمام أكثر بموظفي الوكالة الذين لديهم اتصال مباشر مع الزبائن، حيث يطالب هؤلاء الموظفون بأن تكون لديهم معرفة جيدة لتشكيلة خدمات البنك وخصائصها، وبأهداف المخطط التسويقي والوسائل المستعملة لتحقيقه.
- أن يتحصلوا على تكوينات متعلقة بترويج المبيعات.
- أن يتوفروا على اللباقة والسلوك اللائق بالاستقبال وما ينعكس عنه من تحسين للانطباع البنكي لدى العميل.
- تطبيق نظام تحفيزي يرتكز على:
  - ربط الترقية بالإنتاجية والتكوين.

- مطابقة علاوات المردودية مع المجهود الفردي.

– إطلاع العملاء على التطورات والإنجازات التي تتحقق لتنمية روح الانتماء لديهم مع توعيتهم بأن مصلحة البنك تسير في اتجاه مصلحة الموظف، الأمر الذي يجعلهم يقومون ببذل مجهودات أكبر.

– تشجيع العمال على إجراء دراسات وتقديم مقترحات لتحسين وضعية البنك، وبذلك السماح لهم في وضع أساليب التطوير مما يضمن حماسهم عند التطبيق.

– تدريب موظفي البنك على تسهيل الإجراءات الإدارية، والتعامل مع النظم الإعلامية المتطورة، لأن وجود نظام إعلامي متين في البنك يجعل المعلومات تتدفق بشكل سريع وسليم، الأمر الذي يجعل موظفيه دائمي الإطلاع على كل المعطيات المالية، الاقتصادية والتشريعية التي تهمهم وتهم العملاء، زد على ذلك فإن اطلاع العملاء على المعلومات يمكن من متابعة نشاطات البنك، ومقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة، كما يسمح تصميم النظام الإعلامي الفعال بتدعيم تحسين تداول المعلومات ما بين البنوك، وما لذلك من أثر إيجابي على عمليات تحصيل الصكوك وعمليات التحويل وغيرها من العمليات.

– تزويد العمال بآداب المهنة والتي تقتضي تمتع العامل بالأمانة، النزاهة ،الشرف والموضوعية،كون العمل البنكي مبني على تبادل الثقة بين العملاء و العاملين، الأمر الذي يلزم عمال البنك بالمحافظة على أسرار العملاء وعدم التمييز بينهم في تقديم الخدمات.

وتتم عملية تدريب الأعوان البنكيين بناءا على خطة واضحة، تصاغ أهدافها بدقة، حيث يتم التركيز من خلالها على تنمية وصقل مهارات القدرة على التفاوض والتخطيط، واتخاذ القرار لديهم وكذا تطبيق مبدأ قيادات المستقبل بصورة أكثر فعالية من خلال إعطاء الفرصة للعناصر الشابة بتولي وظائف قيادية، على أن يتم اختيار من تتوفر لديهم الكفاءة والصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك، وتسمح عملية التدريب والتأهيل للموارد البشرية البنكية ببناء ثقافة بنكية لدى الموظفين حيث تمكنهم هذه الأخيرة من فهم احتياجات العملاء وتنمية قدراتهم على إدارة الحديث والتعامل معهم بعقلية البنكي الواعي الذي يهدف إلى إفادة العميل من خلاله تفهمه الجيد لنوع الخدمة التي يرغب في الحصول عليها من جهة، وإفادة البنك من جهة أخرى وإن اقتصر الأمر على الحصول على عمولة.

كما يجب على البنك أن يزرع في موظفيه روح التقبل لانتقادات العملاء، حيث أصبحت البنوك الكبرى اليوم تكوّن خلية استماع تتلقى من خلالها شكاوي العملاء وآرائهم حول نوعية الخدمات المقدمة إليهم، طرق معاملتهم من قبل موظفي البنك والإجراءات المتبعة في تقديم خدمات البنك، لتقوم هذه الخلية فيما بعد بمعالجة الشكاوي والإقتراحات المقدمة كخطوة أولى، ومن ثم معالجة نقاط الضعف التي تعاني منها الخدمات البنكية سواء من حيث النوعية أو الأداء أو الإجراءات الأمر الذي ينعكس إيجابيا على علاقة العميل بعملائه، لأن استجابة البنك لاقتراحات العملاء تزيد من ثقتهم به واقتناعهم بما يبذله من مجهودات لارضائهم[33].

ممّا سبق يمكن القول أن حسن اختيار موظفي البنك وتنمية قدراتهم هما الأساس الأول للنهوض بمستوى البنك وتأهيله وزيادة قدرته على المنافسة، وهذا ما يؤكـــده **AKTOUF** بقوله:"العمل والإنتاجية هما –حتى يثبت العكس– المصدر الحقيقي للقيمة المضافة، ولهذا يجب الاستثمار، وفي المقام الأول في القوة الانتاجية الأولى للقيمة المضافة ألا وهي الإنسان، الذي يجب أن يعامل كأصل يحب تعظيمـــه وليس تكلفة يجب القضاء عليها"[34].

2- واقع الموارد البشرية في البنوك الجزائريـــة:

بدأت البنوك الجزائرية في الفترة الأخيرة تولي عناية خاصة لتأهيل وتكوين الموظفين البنكيين بغض النظر عن اختلاف المناصب التي يشغلونها وذلك بعد تيقنها أنه لن يتم تحسين نوعية وأداء خدماتها البنكية دون تحسين العناصر البشرية التي تتفاعل مباشرة مع العملاء.

2-1- تركيبة الموارد البشرية في البنوك الجزائرية:

يتم تقسيم موظفي البنك في البنوك الجزائرية حسب الوظيفة التي يشغلونها إلى : الإطارات، الأعوان المؤهلين والأعوان المنفذين، ويمكن تلخيص هذه التركيبة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم "23": تركيبة الموارد البشرية للبنوك الجزائرية في ديسمبر 2000.

	BNA	CPA	BEA	BADR	BDL	CNEP	المجموع	النسبة
الإطـــارات	1914	1290	1460	2436	991	1229	9320	32
الأعوان المؤهلين	1437	1432	1346	1789	767	1001	7772	27
الأعوان المنفذون	2258	1571	1415	2793	1606	2470	1213	41
المجمـــــوع	5609	4293	4221	7018	3364	4700	29205	100

Source :Farid Yalci, La mise à jour de système d'information dans le domaine bancaire et financier, op cité, P8.

والجدير بالذكر أن عدد موظفي البنك الإجمالي لا يتغير بنسب كبيرة من سنة إلى أخرى، وترجع نسبة التغير بالزيادة إلى فتح وكالات جديدة أو توسيع وكالات قائمة، وبالنقصان إلى تقاعد بعض موظفي البنك وعدم تعويضهم بعمال جدد نتيجة استخدام تكنولوجيا حديثة، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التوظيف الكبيرة تعود للأعوان المنفذين بـــ41%، حيث يعتبر هؤلاء الأعوان مسؤولين عن إدارة الأعمال البنكية من استقبال للعملاء، توجيههم إلى غير ذلك، في حين يحتل الإطارات المرتبة الثانية بنسبة 32%، وتضم هذه الفئة المدراء العامين للبنك الرئيسي، و المدراء العامين للمديريات الرئيسية والفروع إلى جانب مساعدي المدراء، أما الفئة الأخيرة – الأعوان المؤهلون – فهي تشكل نسبة 27% من موظفي البنوك وهي تضم رؤساء الأقسام ومساعديهم وبعض الأعوان المؤهلين والمختصين في أداء خدمات معينة.

إنّ استخدام التكنولوجيا الحديثة في البنوك يؤثر تأثيرا مباشرا على عدد الموظفين العاملين، حيث أن العملية التي كانت تتطلب أن يقوم بها عاملان، أصبحت تقتصر على عامل واحد، وإذا كانت هذه العملية تستغرق ساعة

سابقا، فهي الآن تستغرق أقل من ذلك بكثير، لذا فإن مكننة أساليب العمل البنكية سوف تنعكس سلبا على عدد موظفي البنك لا سيما المنفذين منهم[35].

وبالرجوع إلى معطيات البنوك الجزائرية من خلال أخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره رائدا في استخدام التكنولوجيا الحديثة، نلاحظ أن عدد موظفي البنك قد عرف تناقصا كبيرا خلال الفترة 2002- 2006، والذي يسجّل في نسبة كبيرة منه انخفاض عدد الأعوان المنفذين لصالح عدد الإطارات والأعوان المؤهلين في البنك، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على نوعية الخدمة البنكية المقدمة وأساليب تقديمها، لأن الإطارات البنكية والأعوان المؤهلين أكثر تأهيلا وإدراكا وإلماما بالخدمات البنكية من الأعوان المنفذين.

الجدول رقم "24": تركيبة الموارد البشرية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(2002-2006).

	2002	2003	2004	جوان 2006	نسبة التغير(2004-جوان 2006)
الإطـــارات	2419	2425	2394	2388	0.25-
الأعوان المؤهلون	1921	1930	2826	3084	9.12
الأعوان المنفذون	2587	2583	1328	762	42.62-
المجـمـــــوع	6927	6938	6548	6234	4.79-

Source : Rapport De Gestion de la BADR, Juin 2006.

Rapport De Gestion de la BADR, op cité, P 21.

بتفحص النتائج في الجدول أعلاه يتضح انخفاض عدد موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفيـــة بنسبـــة قدرهـــا 4.79% ممّا قد يوحي بأن هذا الانخفاض يرجع في مجمله إلى استخدام التكنولوجيا البنكية الحديثة، ولكن بربط الأحداث التي رافقت هذا البنك خلال الفترة الأخيرة نجد أنه قد تم غلق بعض الوكالات البنكية في السداسي الأول من سنه 2006، ممّا أدّى إلى تحرير عدد معتبر من الموظفين، الأمر الذي يقودنا إلى القول أنّ تغير عدد موظفي البنك يتوقف على تغير عنصرين أساسيين متضادي الحركة، أولهما زيادة فتح أو غلق وكالات وفروع جديدة، وثانيهما التكنولوجيا المستخدمة من قبل البنك، الأمر الذي يجعل عدد عمال البنك يدور دائما حول رقم محدد.

وقد اتبع بنك التنمية المحلية سياسة شبيهة إلى حد ما بسياسة البنك السابق وذلك من خلال زيادة عدد الإطارات والأعوان المؤهلين على حساب الأعوان المنفذين، يهدف من خلالها البنك لتفعيل وزيادة جودة الخدمات البنكية المقدمة للعملاء[36]، حيث نجد من خلال تحليل الجدول الموالي أنّ عدد موظفي البنك قد شهد زيادة ملحوظة سجلت بـــ 6% ما بين 2003 و 2004، حققت من خلالها نسبة الأعوان المؤهلون زيادة قدرها 47% مقارنة بـــ 11% للإطارات، أما نسبة الأعوان المنفذين فقد عرفت انخفاضا قدره 50%.

الجدول رقم "25": تركيبة الموارد البشرية لبنك التنمية المحلية.

	2002	2003	2004	نسبة التغير(2003- 2004)
الإطـــارات	1184	1463	1627	11
الأعوان المؤهلون	860	989	1452	47
الأعوان المنفذون	1025	888	448	50-
المجمـــــوع	3609	3340	3527	6

Source : Rapport Annuel 2004, Banque De Développement Local, P 22.

كما أصبح تعيين موظفي البنوك الجزائرية يعتمد بدرجة كبيرة على تركيز الاختيار على حاملي الشهادات الجامعية، وبأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنموذج نجد أن تزايد توظيف حاملي الشهادات الجامعية يعرف تذبذبا كبيرا حيث نلخص ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم" 26": توزيع موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب الشهادات المحصل عليها.

	2001	2002	2003	2004	جوان 2006
عدد الموظفين الجامعين	6764	2737	2736	3009	2206
العدد الإجمالي للموظفين	2327	6927	6938	6548	6234
نسبة النمو(%)	/	18	0	10.0	27-

Source : Rapport de gestion de la BADR,2004 , op cité, P65.
Rapport de gestion de la BADR, Juin2006, op cité.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الزيادة في عدد موظفي البنك من حاملي الشهادات الجامعية قد عرفت تفاوتا كبيرا خلال 6 سنوات الأخيرة، لتقفز من معدل زيادة 18% ما بين 2001 و 2002 إلى معدل انخفاض بـــ 27% ما بين 2004 وجوان 2006، ولكن هذا الانخفاض مرهون أيضا بانخفاض عدد موظفي البنك الإجمالي ويتماشى معه.

وبالنظر إلى تركيبة موظفي القرض الشعبي الجزائري على حدا نجد أنه يضم 4683 موظف وذلك في نهاية 2004 بزيادة قدرها 93 موظف عن سنة 2003، وفي إطار البحث الدائم عن النوعية الجيدة للأداء فقد سجلت تركيبة موظفي هذا البنك اتجاها كبيرا ومستمرا نحو زيادة عدد الإطارات حيث يشكّلون 47% من العدد الإجمالي للموظفين مقابل 37% للأعوان المؤهلين و16% للأعوان المنفذين، كما زاد البنك من اعتماده على توظيف الجامعيين حيث تم خلال سنة 2004 توظيف 127 جامعي وذلك لتغطية متطلبات وكالات جديدة تمّ فتحها[37].

ممّا سبق يمكن القول أن البنوك الجزائرية تحاول تحسين تركيبة الموارد البشرية لديها، سواء بإدماج حاملي الشهادات العليا فيها، أو بتحسين كفاءة موظفيها بالميل نحو الاعتماد الكبير على الإطارات البنكية والأعوان المؤهلة.

2-2- تنمية الموارد البشرية في البنوك الجزائرية:

تعاني البنوك الجزائرية من تدني مخصصات ميزانيات التدريب والتكوين لموظفيها، شأنها في ذلك شأن البنوك العربية، حيث نجد أن هذه الميزانية تستحوذ على ما يقارب 3% من مجموع الميزانية في البنوك العالمية[38]، الأمر الذي ينعكس سلبا على تطوير مهارات العنصر البشري في البنوك.

حاولت الجزائر منذ عدة سنوات مسايرة التغيرات العالمية، لا سيما فيما يتعلق بترقية الموارد البشرية للبنوك، لذا تم إنشاء المدرسة العليا للبنوك " L'Ecole Supérieure De Banque " في جانفي 1995، لتبدأ العمل سنة 1996، وهي مؤسسة للتكوين تحت وصاية بنك الجزائر، وتتمثل مهامها في تكوين، تحسين وإعادة تأهيل إطارات القطاع البنكي، تهدف هذه المؤسسة إلى تكوين قطاعات بنكية مؤهلة من خلال التكوين طويل الأجل الذي يعادل شهادة ليسانس في الدراسات العليا البنكية، حاملي هذه الشهادة مؤهلين للعمل في المديريات العامة، وتكوين قصير الأجل المعادل لشهادات تقنيين ساميين مؤهلين للعمل في مجموعات الاستغلال، إضافة إلى وجود مؤسسة ما بين البنوك للتكوين La Société Inter Bancaire de Formation، إلا أن هاتين المؤسستين غير كافتين لتغطية احتياجات البنوك الكبيرة فيما يتعلق بالتكوين والتأهيل[39].

وسنسلط الضوء فيما سيتقدم على الدورات التكوينية التي خضع لها موظفوا بعض البنوك الجزائرية:

- **بنك التنمية المحلية:** عرفت سنة 2004 اهتماما خاصا بتكوين الموارد البشرية من طرف بنك التنمية المحلية، واتجه التكوين في مجمله نحو الإطارات البنكية، حيث أنه من بين 2218 مشارك نجد 1321 إطار، وقد قام البنك بهذه الخطوة قصد تحسين أداء عملياته وترقية صورته على الساحة البنكية من خلال الانطباع الجيد الذي تتركه أساليب ونوعية تقديم الخدمات لدى العملاء، ونلخص أهم المعطيات في الجدول التالي.

الجدول رقم "27": توزيع التكوينات الخاصة بموظفي بنك التنمية المحلية.

	المجموع	إطار	عون مؤهل	عون منفذ
تدريبات وملتقيات خارجية	919	607	312	/
- تكوين خارجي طويل المدى	95	43	52	/
- تكوين خارجي قصير المدى	824	564	206	/
تربصات وملتقيات داخلية	389	/	/	/
دروس بنكـــية	771	302	263	206
تدريبـــــات	116	/	/	116
إدماج مهني	23	23	/	/
المجمـــــوع	2218	1321	575	322

Source : Rapport Annuel de la BDL,op cité, P 23

و لم تقتصر التدريبات والتكوينات التي امتدت إلى ما يعادل 58043 يوم لكامل التكوينات على الموظفين الجدد فقط، بل امتدت إلى الموظفين القدامى وذلك قصد ضمان استمرارية علاقتهم بالمعارف البنكية، وتزويدهم

بما يستجد على الساحة البنكية من تغيرات، حتى يصبح بإمكانهم بذلك مجاراة آخر التقنيات البنكية التي قد يستخدمها البنك بصورة مفاجئة[40].

– **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** عرف تأطير الموارد البشرية ارتفاعا ملحوظا منذ بداية 2001، وقد تنوع هذا التأطير والتكوين بين الداخلي والخارجي، وقد سجلت سنة 2003، ارتفاع كبير وغير مسبوق للتأهيل، حيث مست 3302 موظف مقارنة بـــ 1852 موظف سنة 2003 لتحقق زيادة قدرها 1450 موظف، وتمت دورات التكوين في مركز الدراسات البنكية التطبيقية، أمّا التكوين الخارجي فقد ارتفع من 494 موظف إلى 616 موظف لسنتي 2002 و2003 على التوالي، وبذلك نجد أن عدد المشاركين بصفة عامة قد ارتفع بنسبة تقدر بـــ 67% وهو معدل مقبول[41].

ومن أجل عصرنة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وجعله يحقق صورة مثالية، ويحقق بفعالة أكثر تحوله إلى بنك سوق، نظمت الإدارة العليا للبنك خلال الفترة (2004-2008) دورات بالتناسق مع مركز الدراسات البنكية التطبيقية للمدراء العامين، مدراء المجموعات الاستغلالية ومدراء الفروع، وذلك بهدف تحسين الكفاءات الإدارية والإطارات المشرفة على تسيير الصندوق، وقد استمرت الدورة الأولى من سبتمبر2004 إلى أفريل 2005، وقد دعى هذا المركز مدارس فرنسيـــة معروفة بتمكنهـــا وجدارتها التكوينيـــة في مجال التسيير والإدارة مثل[42]: Executive Education (HEC)و Reims Management School .

وبغرض تحقيق الاستفادة القصوى من هذا التكوين كلف المشتركون فيه بعرض مشاريع خاصة لتطوير نشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، لاختبار مدى استيعابهم للمعلومات المقدمة إليهم، تدوم مدة تحضير المشروع إلى شهر ونصف كأقصى حد، وذلك خلال فترة التكوين، كما تم إرسال بعض المدراء إلى فرنسا من أجل تبادل الخبرات مع نظرائهم في صناديق التوفير الفرنسية، وقد لجأ صندوق التوفير والاحتياط بالخصوص إلى مدرسة Reims Management كونها تتمتع بخبرة عالية ليس فقط على المستوى فرنسا ولكن على مستوى دولي، الأمر الذي يسمح لها بتزويد الإطارات بالمعارف البنكية وجعلها قادرة على تنفيذ المهمة البنكية بنجاح لاسيما أن احتياجات العملاء هي نفسها في أي مكان من العالم[43].

– **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** اتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية خطة استراتيجية لتنمية موارده البشرية تتمحور أساسا حول[44]:

- التكوينات التأهيلية وتتضمن التقنيات والأساليب الحديثة للإدارة، تحليل مخاطر القروض، التكفل التام بالعميل، إضافة إلى تكوين أعوان الاستقبال وتكوينات خاصة أخرى.
- تكوين الإطارات وتأهيلهم لاستخدام أدوات الإدارة، التسويق وتسيير الموارد البشرية.
- تدريبات على التكنولوجيا الحديثة والتي ستدخل نطاق البنك خاصة المقاصة الإلكترونية.

ومن الجدول التالي نلاحظ أن (BADR)يعتمد على سياسة متنوعة لتكوين وتنمية موارده البشرية، وذلك لتغطية كافة النشاطات البنكية الإدارية والتسييرية والتي تتم مباشرة مع العملاء، لاسيما المكلف بالزبون فيما يتعلق بالبنك الجالس، والذي يجب أن يكون ملّم بكافة العمليات البنكية، فعلى الرغم من الجهود المعتبرة التي يبذلها الـــ (BADR) في إنجاح فكرة البنك الجالس، إلا أن هذه التجربة ما زالت تعاني من عدة نقائص تتمثل أساسها في عدم قدرة الموظف المكلف بالزبون من شرح وإيصال الخدمات البنكية للعملاء مما قد يضيع فرص استفادة كبيرة للبنك، وكذا يترك انطباع سيئ لدى الزبون، فالمكلف بالزبون يجب أن يكون على قدر كبير من المعرفة بالعميل، أحواله المالية والاجتماعية، حتى يتمكن من التعامل معه فيصبح العميل مرتبط بذلك العامل، ولكن البنوك الجزائرية لاسيما البنك محل الدراسة تعاني من نقص كبير في مجال المعلومات كالمستويات التعليمية، الحالة العائلية....الخ، في حين نجد أنه في البنوك الأجنبية فإن الخدمة البنكية تعد بناءا على دراسة وتشريح لعملاء البنك، وذلك حتى يضمن هذا الأخير الإقبال على منتجاته وتجاوب عملائه معها بالدرجة الأولى.

الجدول رقم "28": توزيع التكوينات التي خضع لها موظفوا بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

السنة / نوع التكوين	2004	السنة / نوع التكوين	جوان 2006
1- التكوين التأهيلي:	2263	1- التكوين التأهيلي :	1060
- تقنيات وأساليب الإدارة الحديثة	207	- التغطية للديون	139
- قروض وتحليل أخطار القروض البنكية	176	- عصرنة البنية التحتية للدفع العام	393
- مكلفين بالزبون	198	- تكوين في الرقابة الداخلية :	
- تحسين مكاتب الواجهة	183	* مراقبة الالتزامات	2
- تحسين مكاتب الخلف	200	* مراقبة التجارة الخارجية	2
- تكوين القروض الرهنية	105	* مراقبة الحسابات	2
- تكوين أعوان الاستقبال	23	- تكوين المفتشين	18
- تكوينات خاصة	884	- تكوين مدراء الوكالات :	
- تكوين مفتشين	32	* قروض وتحليل مالي	164
- تكوين خارج المؤسسات	255	* الفحص الرقابي	257
		* الفعالية التجارية	83
2- تكوين بالشهادات :	545	2- تكوين بالشهادات	732
3- مشاريع:	311	3- تكوين خارجي .	203
- موارد بشرية	311		
4- تكوين خارجي:	05		
- دورات في تونس	05		
المجموع	3124	المجموع	1995

Source : Rapport de gestion de la BADR, Juin 2006 .

ممّا سبق نلاحظ أن البنوك الجزائرية تسعى جاهدة إلى تحسين قدرة موظفيها، لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة، إلاّ أن الجهود المبذولة تبقى غير كافية، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة ميزانيات التدريب والتأهيل، بالتركيز على التأهيل الخارجي الذي يكسب الإطارات معارف بنكية ذات أسس متينة على أيدي مدربين عاصروا الدراسات النظرية والتطبيقية لمستحدثات الساحة البنكية والمالية، كما يسمح لهم بالاحتكاك أكثر بالبنوك العالمية من خلال ترتيب زيارات ميدانية لها.

III- تأهيل البنك المركزي ومواكبة التطورات العالمية :

إنّ إصلاح النظام البنكي الجزائري يتطلب إصلاح السلطة القائمة والمشرفة على تنظيم أنشطة وحداته، ألا وهي البنك المركزي القائم الفعلي والمسؤول الأول والأخير عن أداء البنوك التي تعمل تحت وصايته، كما تعتبر خصخصة البنوك العمومية من الموضوعات الأساسية التي يجب التعامل معها في مجال اقتصاديات البنوك لما لها من تأثير واضح على تلك الاقتصاديات في الوقت الراهن وفي المستقبل كما أنها أحد الإفرازات الأساسية التي أحدثتها التغيرات العالمية على النظم البنكية، لذا أصبح تأهيل البنوك يرتكز بصفة أساسية على مدى تبني خصخصتها إضافة إلى التوجهات العالمية إلى تبني معايير محاسبية دولية تعمل على توفير معلومات محاسبية دقيقة وصادقة، شفافة، موحدة وقابلة للمقارنة، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن تأهيل النظام البنكي يرتكز على التبني التدريجي للمحاور الثلاثة السابقة الذكر، وهذا ما سنحاول التعرض له في هذا المبحث.

1- إصلاح البنـــك المركـــــزي:

يتطلب إصلاح النظام البنكي الجزائري، إصلاح قلبه النابض والمتمثل في البنك المركزي، لما يلعبه هذا الأخير من دور فعال في الرقابة على أعمال البنوك، ناهيك عن دوره الأساسي في المحافظة على القيمة الشرائية للنقود داخليا وخارجيا، تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، ولعل ما يهمنا في بحثنا هذا هو تدعيم استقلالية البنك المركزي من جهة، وتحسين رقابته على البنوك الأخرى من جهة ثانية، حرصا على سلامة النشاط البنكي بشكل عام وعلى استقامة عمليات البنوك العاملة تحت وصايته من جهة أخرى.

1-1- تعزيز استقلالية ودور البنـــك المركزي :

تحتل استقلالية البنك المركزي أهميـــة كبيرة حيث يمكن اعتباره أحد أهم مقومات الإصلاح البنكي لاسيما في بلد مثل الجزائر اختار اقتصاد السوق ليكون منهجا اقتصاديا يسير نشاطه، حيث تمنح معظم القوانين السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي — ومنها قانون النقد والقرض - درجة كبيرة من الاستقلالية وذلك لضمان موضوعية وحيادية إجراءاتها وقراراتها وتحصينا لها من التأثر بالاعتبارات السياسية لأي حكومة في أي وقت من الأوقات، وتمارس البنوك المركزية مهامها ومسؤولياتها وفق قواعد واضحة وأسس علمية وفنية متفق عليها عالميا، وهذا لا ينفي وجود علاقة بين البنك المركزي ووزارة المالية التي تشرف على أعماله والتي تعمل على التدخل أحيانا في صلاحياته من أجل ضمان ربط التوجهات الاقتصادية العامة للدولة بجانبيها الاقتصادي والمالي[45].

يجب أن يعمل البنك المركزي بصفة أساسية على مساعدة البنوك في القيام بجلب وتوظيف المدخرات على أحسن وجه،وحسب الاحتياجات الاقتصادية للقطاعات الانتاجية، وكذلك المساعدة على تنظيم سوق نقدية فعّالة، ولا يجب أن يقتصر دور البنك المركزي في مكافحة التضخم فقط، فعلى البنك المركزي أن[46]:

- يؤمن المنافسة السليمة ضمن القطاع البنكي.
- يشرف على زيادة فاعلية القطاع في تمويل حاجيات الاقتصاد بأقل كلفة.
- يقدم التسهيلات التمويلية تكميلا للتسهيلات المقدمة من الجهاز البنكي من ناحية تطويل الآجال مباشرة أو عن طريق مؤسسات مالية متخصصة يشرف عليها.
- يؤمن الشفافية في العمليات التمويلية وفي أداء القطاع البنكي.
- يحث الجهاز البنكي على تطوير أنواع خدماته وعلى إنشاء شركات مالية متخصصة في بعض تلك الخدمات مثل التأجير التمويلي Leasing.
- يقدم المشورة إلى الدولة في كل ما يتعلق بتقنيات وأساليب تحرير الاقتصاد حسب مقتضيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة، وذلك خاصة في مجال الخدمات المالية والبنكية.
- يقدم المشورة إلى الدولة في تطوير قنوات مالية جديدة ووضعها في خدمة التنمية المحلية والقطاعات الإنتاجية.
- يعمل من أجل تطوير سوق نقدية حيث يبدأ بسوق ما بين المصارف والشركات المالية ويتطور ليشمل مؤسسات مالية أخرى، مثل شركات الضمان، أو مؤسسات تجارية لديها فائض على المدى القصير.

وأخيرا لابدّ من التذكير بأنّ على البنك المركزي أن يكون فاعلا أيضا في تقوية الجو الاستثماري العام في البلاد خاصة لجلب مدخرات المواطنين المهاجرين والحول دون خروج الادخار وأرباح القطاعات الإنتاجية إلى أسواق المال الخارجية، ومن هذا المنظور لابدّ للبنك المركزي أن يصبح هو المسؤول عن تحرير وإدارة سوق القطع، ذلك أنّ وجود سوق قطع فعال هو دعامة أساسية ولا مفر من إقامتها لتحقيق جو استثماري مريح وتطوير سوق مالية حقيقية.

وفي هذا المضمار يستحسن ألا يعمل البنك المركزي على إقامة نظام تحديد سعر صرف ثابت يربط سعر العملة بالدولار الأمريكي، فمثل هذا النظام مكلف للغاية وصعب الإدارة كما هو واضح من كل من التجربة اللبنانية والتجربة الأرجنتينية، والنظام الأمثل في حال الدول النامية هو ربط سعر العملة بسلة من عملات الدول الرئيسية في تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، مع إبقاء هوامش أسعار المتاجرة بالعملات الأجنبية واسعة نسبيا وغير معلنة وذلك لمنع المضاربات ضد العملة الوطنية في حال تعرضها إلى ضغوطات بسبب انعدام التوازن بين العرض والطلب.

وفي نهاية التحليل لا بد من التذكير بأنه لا يمكن لأي بنك مركزي من أن يزيد من مستوى أدائه في خدمة الاقتصاد دون أن تتحدد مهامه واختصاصاته بشكل واضح ودون أن تتناول الجهود التحديثية والإصلاحية جميع القطاع والمؤسسات العامة والخاصة، فمهما تمّ من جهود لتحديث البنك المركزي وإعطائه أوسع الصلاحيات

وجعله واحة متقدمة بالنسبة إلى غيره من المؤسسات العامة والخاصة، فيجب زيادة الأداء في كل أجزاء الاقتصاد المالية والإنتاجية، وإلا فالخطر كبير من أن تذهب سدى الجهود المبذولة في سبيل تقوية وتحديث البنك المركزي بمفرده، فالجهد الإصلاحي يجب أن يتناول جميع القطاعات وجميع المؤسسات العامة والخاصة لكي يصبح البنك المركزي جهازا فاعلا يتمكن من أداء مهامه بنجاح في خدمة الاقتصاد بمجمله.

1-2- دعم الرقابة والإشراف على البنوك :

تحتل قضية دعم الرقابة والإشراف على البنوك أهمية متنامية على صعيد تطوير النظام البنكي، الأمر الذي يدفعنا إلى تضمين هذه النقطة إلى محاور إصلاح البنك المركزي باعتباره المشرف الأول على أعمال البنوك لهذا على البنك المركزي أن يقوم بتقييم سياسات التطوير التي تقوم بها البنوك سعيا لتوفير منظومة أداء متطور ومتناسق.

ويرجع الاهتمام بمسألة تدعيم رقابة البنك المركزي بصفة عامة إلى كون هذه الآلية وسيلة أكثر منها غاية، وتهدف إلى خدمة عدة فئات يهمها جميعا أن يظل البنك سائرا في أعماله على أحسن وجه ومن هذه الفئات[47]:

- إدارة البنك لأنها مسؤولة أمام الهيئة العامة للمساهمين عن تأدية مهمتها بنجاح.
- الهيئة العامة للمساهمين حيث يهتم المساهمون بالرقابة والإشراف للإطمئنان على سلامة رأس مالهم المستثمر، وتحقيق أرباح على رأس مال البنك وزيادة أسهمهم في السوق المالي.
- جمهور المودعين أصحاب المورد الأكبر لأي بنك والذي يكون دائما أكبر من حجم رأس المال، وذلك للاطمئنان على ودائعهم واستمرارية دفع الفوائد عليها.
- جمهور العملاء المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المختلفة سواء منها المباشرة (قروض خصم، كمبيالات...الخ) أو غير المباشرة (اعتمادات، كفالات، حوالات...الخ)، حيث يهمهم نجاح البنك لضمان استمرارية أعمالهم التجارية التي تقوم في جزء منها على هذه التسهيلات بينما يعني فشل البنك توقف تلك التسهيلات ومطالبتهم بالدفع، مما قد يؤدي إلى توقف نشاط مشاريعهم وربما إفلاسها.

فالبنك المركزي يهدف إلى حماية جمهور المتعاملين مع البنوك من مودعين ومقرضين ومساهمين وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية التي قد تنشأ عن فشل بنك ما، ويمكن دعم الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي من خلال إلزامه للبنوك بعدة قواعد يحدد من خلال[48]:

- الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال وذلك وفقا لمعايير بال الدولية الثانية والتي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية، التشغيلية ومخاطر السوق.
- نسبة السيولة والاحتياطي.
- الحدود القصوى لاستثمارات البنوك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري.
- ضوابط فتح الحسابات ومزاولة العمليات البنكية.
- قواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها وكيفية النشر.

– القواعد الخاصـــة بالحد الأقصى للسندات التي يجوز لكل بنك إصدارهـــا أو ضمانـــها أو شروط الإصدار أو الضمان.

ويجب على البنك المركزي اتخاذ إجراءات صارمة ضد البنوك التي لا تلتزم بمحدّداته، حتى يضمن سلامة النظام البنكي بصفة عامة.

ولتجنب المشاكل التي وقعت فيها البنوك الجزائرية وجب تدعيم أيضا وحدات التدقيق الداخلي داخلها، خاصة مع الاتجاه المتزايد للبنوك العالمية إلى تبني مداخل داخلية لاحتساب المخاطر البنكية والتي يحدّد على أساسها معدل الملاءة البنكية، وذلك في إطار ما جاءت به لجنة بال البنكية، الأمر الذي يستلزم توفر جهاز رقابي ذو خبرة وكفاءة.

كما يتطلب النهوض بالأداء الاقتصادي للدولة ، قيام البنك المركزي بتطوير السياسات الائتمانية في البنوك وتوحيدها، باعتبارها خط الدفاع الأول للحيلولة دون التعثر الائتماني والوقوع في مشكلة الديون الغير قابلة للإسترداد، ففي إطار تطوير هذه السياسات يجب أن يلزم البنك المركزي للبنوك المقدمة للقروض بـــ[49]:

– التأكد من أن يكون العميل طالب القرض حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية وأن تثبت الدراسات كفاية التدفقات المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته.

– توحيد مذكرات الإئتمان ونماذج الاستعلامات بحيث تتضمن الحد الأدنى من البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة الائتمانية المتكاملة.

– أن تحدّد اللائحة الداخلية للبنك صلاحيات المديرين في المركز الرئيسي والفروع لتقديم الإئتمان والموافقـــة عليه كما تحدّد الحدود الدنيا لطلبات الائتمان التي تعرض على مجلس الإدارة.

– مركزيه القرار الائتماني والحد من صلاحيات مديري الفروع والمناطق في مجال منح الائتمان.

– التأكد من استخدام العميل للتسهيلات في الأغراض والمجالات التي وردت في الموافقة الائتمانية.

– الفصل بين سلطة منح الائتمان وسلطة استيفاء السندات والضمانات وسلطة التصريح باستخدام التسهيلات.

– أن ينشئ كل بنـــك نظاما للتسجيل المستمر والفوري لمراكز العملاء الذين يحصلون على تسهيلات ائتمانية، ويجب ربط هذا النظام بقاعدة المعلومات بالبنك المركزي.

– تأهيل الكفاءات اللازمة التي تقوم بعملية التفتيش في الميدان، خاصة من خلال الاعتماد على نظام العينة العشوائية في تحليل نوعية القروض، والهدف من تبني النقطة الأخيرة هو مركزة الملفات لدى البنك المركزي الجزائري أو كما أصبح يسمى بنك الجزائر، حيث سجلت السلطات خلال السنوات الأخيرة استفادة عدّة عملاء من قروض من عدة بنوك مقابل تقديم نفس الضمانات[50].

ويتوجب على بنك الجزائر استخدام خبرات مهنية أجنبية عالية التخصص للتمكن من مواكبة هذه التوجهات لاسيما المتعلقة بتقدير المخاطر، وتنمية الخبرات الموجودة من خلال إخضاعها لبرامج تدريبية خارجية.

وبدخول الجزائر حيز المنافسة الأجنبية وانفتاحها على أسواق خارجية مما يزيد من تدفقات الأموال إليها، وجب على البنك المركزي التفكير بجدية في تبني وتدعيم سياسات تمكنه من مكافحة غسيل الأموال وذلك من خلال[51]:

- إنشاء وحدة مستقلة لمكافحة غسيل الأموال بالبنك المركزي تتولى تلقي الإخطارات الواردة من البنوك عن العمليات المشتبه فيها.

- إنشاء إدارات خاصة بالبنوك تتولى مهام إبلاغ وحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك المركزي عند أية اشتباه في وجود عمليات غسيل أموال والتزام البنوك بتطبيق القواعد العالمية المتبعة في هذا الشأن وعلى رأسها قواعد "اعرف عميلك"[52]، وذلك بوضع خطط تعمل على تحديث واستكمال بيانات التعرف على هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن البنك المركزي أصبح اليوم يضطلع إلى أداء مهام أكثر تعقيدا من تلك التي كانت موكلة إليه فيما سبق، مما يتطلب منه التعامل بشدة وحزم لأداء الوظائف المنوطة به بكفاءة عالية.

2- خصخصة البنوك العمومية الجزائرية :

تعتبر خصخصة البنوك العمومية نقطة استراتيجية في إصلاح القطاع البنكي الوطني، حيث تؤكد التجارب التي حدثت في كثير من الدول العربية كدول الخليج ومصر وغيرها على أنّ هذه العملية قد أتاحت قدرا كبيرا من توسيع المنافسة بين البنوك العمومية ونظيرتها الخاصة بعد رفع كفاءة الأولى سواء من خلال خصخصتها كليا أو جزئيا أو خصخصة الإدارة[*]، وقد انتبهت الجزائر مؤخرا إلى هذه الاستراتيجية، حيث قررت خصخصة ثلاث بنوك عمومية ، إلا أنّ هذه العملية شهدت تأخرا كبيرا حيث دامت أكثر من خمس سنوات، لتباشر الجزائر مؤخرا خصخصة أول بنك عمومي وهو القرض الشعبي الجزائري.

2-1- أسباب تأخر خصخصة البنوك العمومية الجزائرية :

ترجع أسباب تأخر خصخصة البنوك العمومية الجزائرية في مجملها إلى المشاكل الكبيرة التي تعاني منها هذه الأخيرة، ممّا قد ينتج عن عرضها للخصخصة انخفاض في قيمتها، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى محاولة تطهير محافظها وتأهيلها نسبيا قبل عرضها للخصخصة، كما أنّ مشروع خصخصة البنوك في حد ذاته قد شكّل موضوع نزاع بين المشرفين والمسؤولين على النظام المالي الجزائري، حيث انقسموا إلى ثلاث فرق نلخصها فيما سيقدم[53].

- **الفريق الأول : معارضو الخصخصة** : يرى هذا الفريق أنّ القطاع البنكي يمثل المحور الأساسي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي لا ينبغي التنازل عنه بل يجب تأهيله وتمكينه من الاعتماد على نفسه، ومبرّرهم في ذلك أن فشل هذا القطاع إنما كان في حقيقة الأمر ناتج عن تدخل الدولة المباشر في إدارته وفي نشاطه، وهو ما تسبب في الإخلال بالمعايير الاقتصادية التي يجب أن تخضع لها كل مؤسسة اقتصادية ترغب في الاستمرار، ولذلك فإن الحل حسبهم لا يكمن في الخصخصة، وإنما يكمن في رفع يد الدولة عن هذه البنوك، وإعطائها الاستقلالية التامة في

إدارة شؤونها ، مع معاملتها على قدر المساواة مع بنوك القطاع الخاص، وتطوير إداراتها لاسيما المتعلقة بالمخاطر والتي لطالما أثرت على مردوديتها من جهة وسلامتها من جهة أخرى.

– **الفريق الثاني : مناصرو الخصخصة** : يرى هذا الفريق أن خصخصة البنوك العمومية الجزائرية ضرورة اقتصادية لا مناص منها، وأنّ عمليات تطهير محافظ البنوك العمومية التي شرع فيها في السنوات الأخيرة وأنفق عليها أكثر من 35 مليار دولار[54]، لم تثمر بالنتائج التي كانت متوقعة، لأنّ الدولة عادت من جديد لتقحم البنوك في تقديم ديون لمؤسسات تعاني من عسر مالي، وبالتالي فإن خصخصة البنوك العمومية ولو جزئيا ستسمح بتدخل طرف رشيد يسير أموال البنك بحكمة أكثر حتى تحقق مردودية لأصحابها وتساهم في تنمية مؤسسات جديرة بالحصول على القروض وذلك أيضا من خلال الامتثال للقواعد والمعايير الدولية التي تحكم المهنة البنكية.

– **الفريق الثالث: الخصخصة الجزئية** : يحاول هذا الفريق الدمج بين الفريقين السابقين، بمعنى الحفاظ على جزء من رأس مال البنوك العمومية بنسبة الأغلبية حتى في حالة عرضها للخصخصة، وذلك تفاديا لبعض الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني، التي قد تنجم عن سيطرة القطاع الخاص عليها، حيث أن بيع نسبة الأغلبية سوف يؤثر على استراتيجية البنك في حد ذاته، كما أنّ التجربة بينت أنّ الاستثمار المالي و البنكي الأجنبي يجعل النظام الاقتصادي برمته في خطر، وأزمة آسيا 1997 كشفت ذلك بوضوح، ولذلك فمن التحديات الأساسية التي يواجهها مشروع الخصخصة تحقيق التوازن بين منافع الاستثمار المالي الأجنبي ومخاطره.

وبغض النظر عن الآراء المختلفة للمحللين الاقتصاديين قرّرت السلطات المالية الجزائرية الدخول في خصخصة أول بنك عمومي جزائري، وذلك بفتح نسبة الأغلبية من رأسماله.

2-2- مباشرة عملية الخصخصة للبنوك الجزائرية :

تدور عملية إعادة هيكلة البنوك العمومية في حلقة مفرغة، فكلما تباطأت عملية الخصخصة كلما تزايد تباطؤ هذه الحلقة، كون أداء البنوك ينعكس مباشرة على أداء الاقتصاد ككل، مما دفع الجزائر مؤخرا إلى مباشرة الإجراءات الرسمية لخصخصة أول بنك عمومي وهو القرض الشعبي الجزائري، في ظل شفافية تامة تضمن الاستفادة القصوى من فتح رأس مال هذا البنك .

2-2-1- صندوق النقد الدولي يشجع خصخصة البنوك العمومية : نصح خبراء صندوق النقد الدولي بعد عدة زيارات للجزائر من أجل تقييم الوضع البنكي في الجزائر على خصخصة بنوكها العمومية، وذلك بعد إخضاعها لإعادة هيكلة تضمن عدم التخلي عنها بأثمان بخسة وذلك من خلال[55]:

– القضاء على الديون المشكوك فيها : وهي ديون قدمتها البنوك و لم تتمكن من تحصيلها، وتعتبر المؤسسات العمومية المسؤول الأول عنها، وقد اقترحت مجموعة من الخبراء الأمريكيين تغطية هذه القروض من قبل الخزينة العمومية من خلال سندات الخزينة، إلا أن الخبراء الجزائريين رفضوا هذا الاقتراح، واقترحوا أن يتم تخفيض قيمة هذه الديون من سعر التنازل عن جزء من ملكية البنك المقرر خوصصته.

– إعادة رسملة البنوك والتي كلّفت الجزائر حوالي 1400 مليار دينار إلى جانب عمليات التطهير، ومن المنتظر أن تصل إلى ما بين 3 و4 مليار دولار.

وقد قدّم الخبراء هذا التقرير بناءا على طلب السلطات الجزائرية مساعدة صندوق النقد الدولي في تقييم الوضع المالي والبنكي الجزائري وذلك خلال أواخر سنة 2002، وإلى جانب خصخصة البنوك العمومية فقد تضمن التقرير الإشارة إلى عدة نقاط أهمها[56]:

– مراجعة المخطط المحاسبي البنكي وتأهيل الإطار المحاسبي.

– تقوية الرقابة البنكية خاصة على مستوى تحليل المعلومات ودعم الرقابة الداخلية.

– تخفيض تكاليف الوساطة البنكية.

وقد استجابت السلطات الجزائرية إلى مقترحات خبراء صندوق النقد الدولي من خلال مناقشة مشروع خصخصة ثلاثة بنوك جزائرية وهي القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية، مع استبعاد خصخصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الخارجي الجزائري حيث أن كل بنك من البنوك الثلاثة الأخيرة يتعامل مع قطاع استراتيجي خاص ومختلف ومتمكن من السوق الذي يتعامل فيه، مما يستبعد وجود منافسة بين هذه البنوك فبنك التنمية المحلية يتوفر على شبكة هامة موزعة على كامل التراب الوطني، وهو مختص في تمويل المؤسسات والأفراد، وقد خضع إلى تطهير محفظته وتدعيم أمواله الخاصة، أمّا البنك الوطني الجزائري فهو يتوفر على محفظة تضم كبريات المؤسسات العمومية الغير مستقرة ماليا ما يمثل إشكالية يمكن حلّها والتغلب عليها، وقد أسندت الحكومة لهذه البنوك مهمة دعم سياستها في إطار تنمية قطاع العقار والفلاحة والمعاملات الخارجية، ولكن هذا لا ينفي وجود خطة لتأهيلهم لأداء المهام الموكلة إليهم، وقد تأخذ عملية التأهيل أحد الأشكال الثلاثة: المساعدة التقنية، التوأمة أو خصخصة التسيير، فالشكل الأول من التأهيل يمكن تطبيقه على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في حين الأسلوب الثاني فهو يناسب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، أمّا الأسلوب الأخير فيجب تطبيقه على البنك الخارجي مع مركزة نشاطه نحو تمويل كبريات المؤسسات وتركيز عمل البنكين الأولين في مجال عملهما وهو مجال العقار للأول والفلاحة والصيد وما له علاقة بذلك للبنك الثاني[57].

2-2-2- خصخصة القرض الشعبي الجزائري :يقدّم القرض الشعبي الجزائري عددا من المزايا وإن كانت متواضعة مقارنة بحجم البنوك الكبرى الفرنسية أو الأمريكية أو البريطانية، إلا أنها مقارنة بما هو متواجد في إفريقيا تتيح الكثير من الفرص، فالبنك الجزائري يمتلك شبكة تضم 128 وكالة و15 مجموعة استغلال موزعة على كامل التراب الوطني، وحوالي 4700 عامل من بينهم 30% من الإطارات البنكية وبرقم أعمال سنوي 5.5 مليار دولار وناتج صافي 128 مليون دولار لسنة 2005، إلى جانب ارتفاع رأس ماله الاجتماعي إلى 21.6 مليار دينار(296 مليون دولار) ورأس ماله الخاص يقارب 21 مليار دينار(290 مليون دولار) وتبلغ قيمة أصوله الإجمالية 409 مليار دينار (5.6 مليار دولار)[58].

وقد قرّرت السلطات خصخصة جزء من القرض الشعبي الجزائري باعتباره أقـــوى البنوك العمومية الجزائرية، وأكثرها استقطابا لأنظار المستثمرين، خاصة بعد تطهير محفظته المالية بالكامل والتي كانت تضم حوالي 500 مليون دولار، وكذلك تأهيله في مجال تخزين المعطيات اعتمادا على نظام Scoring وكذا تبني وسائل حديثة للتحليل، إضافة إلى تحسين تسيير المخاطر وجودة الخدمات المقدمة من قبله، وقد تمت عملية التأهيل إثر توقيع اتفاق بين القرض الشعبي والمؤسسة المالية الدولية SFI للشرق الأوسط وشمال إفريقيا[59]، وحسب تصريحات الوزير المنتدب لدى وزارة الماليـــة والمكلف بالإصلاح المالي فقد تقرر بيع حصة قدرها 51% من رأس مال القرض الشعبي الجزائري، وقد قام بنك الأعمال "روتشيلد" بدراسة الجدوى ودراسة السوق وتحديد كافة الخصائص الخاصة بالبنك، إلى جانب تحضير دفتر الشروط، وارتقاب إطلاق المناقصة الدولية بداية سبتمبر أو أكتوبر 2006 ليتم بعدها سحب البنوك المهتمة وعددها حتى الآن 40 بنكا، منها أكثر من 10 بنوك فرنسية إضافة إلى بنوك إيطالية وأخرى إسبانية وأيضا بنوك مغربية وعربية وأخيرا بنوك أمريكية، وستحدّد هوية المشتري قبل فيفري 2007، وقد ذكر بعض المحللين الاقتصاديين أنّ حصيلة عملية البيع قد تصل إلى حوالي 1.5 مليار دولار[60].

وتشكّل عملية فتح هذا البنك العمومي أهمية بالنسبة للبنوك الأجنبية كونه يستحوذ على 12 % من السوق البنكي الجزائري، خاصة البنوك الفرنسية التي ترى أنّ الساحة البنكية والمالية الجزائرية قادرة على استيعاب عدد أكبر من البنوك حيث توجد وكالة لكل 26500 شخص، عكس نظيرتها الفرنسية التي تعاني من كثافة بنكية تفوق 100% ومن بين أكبر البنوك الفرنسية المهتمة نجد القرض التجاري والصناعي الفرنسي (CIC) الذي يريد دعم تواجده بالجزائر كونه يمتلك مكتب تمثيل، وكذا الشركة العامة (Société Générale) التي من المنتظر أن يفتح حوالي 40 وكالة مورعة على كامل التراب الوطني في أجل أقصاه 2007 كما استقطبت خصخصة القرض الشعبي الجزائري أنظار البنوك الأمريكية من خلال سيتي بنك والذي يرغب في التموقع في السوق الجزائري لمعالجة العديد من العمليات البنكية وعمليات التحويل الخاصة بالشركات النفطية الأمريكية، ودعم وضعيته المالية في الجزائر والمتمثلة في مكتب تمثيل فتح سنة 1992، ووكالتين الأولى في العاصمة في فندق الأوراسي والثانية بحاسي مسعود، ولبنك تجاري في سنة 1998 مقره بالعاصمة وفرع ووكالتين الأولى بوهران والثانية بعنابة، أمّا فيما يتعلق ببريطانيا فنجد أن مجموعـــة (SSBC) البريطانية مهتمـــة بخصخصة هذا البنك ومن المرتقب أن تكون منافسا قويا[61].

وبعد إتمام عملية خصخصة القرض الشعبي من المنتظر الشروع في خصخصة ثاني بنك عمومي وهو بنك التنمية المحلية، لما لهذا الأخير من خصائص ومزايا تسمح بخصخصته، حيث أثبتت تصريحات الوزير المكلف بالإصلاح المالي أنّه يتمتع بوضعية مالية ومحاسبية جيّدة إلى جانب تمتعه بموارد بشرية مؤهلة.

وأيـــا كانت هوية المستثمر الأجنبي الذي سيستحوذ على الأغلبية في القرض الشعبي الجزائري، فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه: هل سيتمكن المستثمر المرتقب من إفادة البنك بالخبرة والتقنيات الحديثة التي تمكن من رفع كفاءته وتعزيز قدرته التنافسية بالقدر المطلوب ؟

3- تبني المعايير المحاسبيـــة الدوليـــة:

بدأت المعايير المحاسبية الدولية في الفترة الأخيرة تشهد تطورا كبيرا لا سيما من حيث عدد الدول التي تبنتها ناهيك عن الميادين التي اقتحمتها وأدق التفاصيل التي عالجتها كما وفّرت هذه المعايير سهولة وشفافية كبيرتين في قراءة المعلومات المحاسبية.

وقد شرعت الجزائر مؤخرا في تطوير مخططها المحاسبي الوطني وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وجعلها المرجعية الأولى في إعداده وذلك في إطار مشروع يموّله البنك العالمي الذي تولى مساعدة بعض الدول على النهوض بالمجال المحاسبي الذي يحكم تسيير مؤسساتها، خاصة الدول التي سجلت افلاس عدّة مؤسسات لأسباب محاسبية أو تلك التي سجلت فضائح مالية صعب الكشف عنها لاتباع أساليب محاسبية غير واضحة[62].

ويعتبر قرار الجزائر بتبني المعايير المحاسبية الدولية أمرا مفروضا وإجباريا أكثر منه إراديا، وتعود صفة الجبرية نتيجة لمجموعة من الأسباب نلخصها فيما يلي[63]:

- الاتفاقيات المتعددة والثنائية التي أبرمتها الجزائر كاتفاق الشراكة الأوروجزائرية، اتفاق التبادل الحر، احتمال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومشاريع الشركات الدولية، فمعظم دول الاتحاد الأوربي تبنت فعليا المعايير المحاسبية الدولية ولهذا سيكون من الصعب جدّا التعامل بينه وبين الجزائر من خلال الاستثمارات في غياب وجود لغة تقييم موحدة تجمع بين الطرفين، إضافة إلى المشاكل التي قد تصاحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من صعوبة قراءة وفهم للقوائم المالية المعدّة وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها في الجزائر مما يجعل المستثمرون يلجؤون إلى محللين ماليين ومؤسسات مختصة، وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار .

- صعوبة خصخصة المؤسسات الاقتصادية لغياب الشفافية المحاسبية، واستغراق وقت طويل لإعادة تقييم أصول المؤسسة وخصومها ومحاولة تحديد مركزها المالي.

- ضعف الأنظمة المحاسبية في الجزائر الأمر الذي أدى إلى وقوع عدة فضائح مالية.

وبصفة عامة يمكن القول أن الهدف الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية هو الهدف الذي تسعى هذه الأخيرة بحدّ ذاتها لتحقيقه ألا وهو تحديد وتوفيق الأدوات المحاسبية، مما يسمح باستخدام مرجع محاسبي دولي مشترك يعمل على تقديم معطيات شفافة، موثوقة، مفهومة، متجانسة وقابلة للمقارنة من قبل المستثمرين ، المساهمين والسلطات الرقابية وكل من يهمه الأمر.

وباعتبار البنوك أحد أهم المؤسسات الاقتصادية فقد خصصت لها معايير خاصة لتنظم تسييرها، نتعرض إلى أهمهـــا من خلال ما سيتقدم.

3-1- مدخل تمهيدي للمعايير المحاسبية الدولية :

قبل التطرق لأهم المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالبنوك، نلقي أولا نظرة عامة حول مفهوم هذه المعايير.

3-1-1- مفهوم المعايير المحاسبية الدولية : يقصد بالمعيار المحاسبي الدولي مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبول عاما على المستوى الدولي، فهي عبارة عن قواعد تحكم دقة وسلامة وملاءمة ما تحتويه القوائم المالية من أرقام وبيانات محاسبية على المستوى الدولي[64].

وتعتبر لجنة المعايير المحاسبية الدولية القائم الأول على إعداد هذه المعايير، وبدأت هذه اللجنة عملها سنة 1973، وقد أنشأت بهدف طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة، و لم تقم اللجنة بابتكار معالجات محاسبية بناءا على حاجة معينة لمعيار محاسبي دولي بل كانت تختار معالجة محاسبية معينة مطبقة في دولة ما ثم تتبنى هذه المعالجة وتدخل عليها بعض التعديلات، وتسعى فيما بعد للحصول عل قبول دولي لها، واتبعت هذه السياسة حتى سنة 1997، وقد قامت اللجنة خلال تلك الفترة بتبني مشروع خاص بخلق معايير لمعالجة الأدوات المالية دون الاعتماد على أي من المعايير والمعالجات السائدة على مستوى الدول ويتعلق أول معيار أصدرته اللجنة IAS1 بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وذلك في سنة 1974، أين انضمت ستة دول جديدة إلى العشرة الأولى المؤسسة للجنة، وفي عام 1976 قررت مجموعة محافظي البنوك المركزية للدول العشر بالتعاون مع اللجنة بإصدار معيار محاسبي خاص بالتقرير المالي في البنوك، واعتبارا من سنة 1984 بدأت هذه اللجنة تنشط وعلى نطاق واسع، حيث ظهرت اهتمامات دولية بتوحيد وتوفيق معايير المحاسبة عالميا، فقد عقدت عدّة مؤتمرات دولية تم الحديث فيها عن عولمة أسواق رأس المال وحماية المستثمرين وكذلك عولمة التقرير المالي، وتعد الأردن أول دولة عربية تنضم لعضوية مجلس إدارة اللجنة وذلك خلال عام 1988[65].

باشرت اللجنة عملها في مشروع الأدوات المالية والمنسقات بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الكندي، ومنذ عام 1993 تزايد اهتمام الدول بالمعايير المحاسبية الدولية وسارع الكثير منها في تبنيها، حيث أنه في سنة 2000 أعلنت لجنة بال الدولية دعمها وقبولها للمعايير المحاسبية الدولية وللجهود المبذولة لعولمة المحاسبة كما ألزم الاتحاد الأوربي الشركات المقيدة في البورصات الأوربية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في موعد أقصاه أول جانفي 2005.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي لمعايير المحاسبة الدولية هو مراقبة خطط المؤسسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية للشركات والمؤسسات، في حين كان الهدف من المعايير المحاسبية في معظم الدول هو إعداد التقارير المحاسبية لتحديد الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد المخطط الوطني على إعداد البيانات الوطنية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات[66].

3-1-2- دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية : توجد عدة دوافع لتوحيد المعايير المحاسبية الدولية نذكر منهـــا[67]:

– الاهتمام المتزايد من قبل مجموعة من المنظمات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات بين مختلف الدول، بهدف الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود الوطنية والإقليمية.

– ظهور مشاكل محاسبية دولية بسبب تضخم حجم التجارة الدولية، والاستثمار الدولي، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وصعوبة توحيد حساباتها في الشركة الأم، فكل فرع لها في دولة ما يخضع للمعايير المحاسبية للدولة المضيفة.

– المشاكل التي تواجه المؤسسات التي تريد أن تدرج في أسواق مالية لدولة أخرى، بحيث يفرض عليها تبني المعايير المحاسبية الخاصة بتلك الدولة، الأمر الذي قد يحول دون إدراجها.

– تطور أسواق رؤوس الأموال واستمرار اندماج الشركات خاصة الأوربية منها، فقد تواجه الشركات صعوبات تمويلية كبيرة تدفعها إلى البحث عن الأموال، الأمر الذي يتطلب منها نشر المعلومات المحاسبية والقوائم المالية التي تكشف عن مركزها المالي، وبهذا فهي بحاجة إلى نشر تلك المعلومات بالطريقة التي يفهمها أغلبية المستثمرين والهيئات ألا وهي المعايير المحاسبية الدولية.

– الاتجاه العام للبنوك العالمية في فتح فروع لها خارج البلد الأصلي، الأمر الذي يوقعها في مشاكل حول تقدير الوضع المالي لجميع الفروع بسبب اختلاف الأنظمة المحاسبية للدول المتواجدة بها.

ولعلّ أهم المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك نجد المعيار المحاسبي الدولي 30 المتعلق بالإفصاح والمعيار المحاسبي الدولي 39 المتعلق بالأدوات المالية.

3-2- المعيار المحاسبي 30: IAS30:

يكتسب الإفصاح المالي أهمية متزايدة في الوقت الحالي، خاصة فيما يتعلق بالمحيط البنكي، نظرا لعدة عوامل أهمها: تعقيد الأدوات المالية المستخدمة في البنوك، ارتفاع حدة المنافسة، إزالة القيود على التعامل وتطور التقنية المستخدمة، الأمر الذي انعكس سلبا على مهمة أجهزة الرقابة بحيث أصبحت أكثر تعقيدا، وفي هذا الإطار ونظرا لأهمية الإفصاح المالي للبيانات المالية للبنوك، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي30 المتعلق بالإفصاح المالي عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لها.

ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله البنوك باعتبارها أهم القطاعات وأكثرها حساسية، وتأثيرا في عالم الأعمال، ولحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يسمح لهم باتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الصحيحة.

وسنحاول من خلال النقاط الموالية التعرض لهذا المعيار بنوع من التبسيط والإيجاز.

3-2-1- خلفية المعيار 30: يعتبر قطاع البنوك أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيرا على المستوى الدولي، فمعظم الأفراد والمنظمات تستفيد من خدمات البنوك إما كمودعين أو مقترضين، وتلعب البنوك دورا هاما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقتها الوثيقة بالسلطات الحكومية وغيرها من المسؤولين عن تنظيم

ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع البنكي، ومن ثم فهناك اهتمام عام بضمان سلامة وحسن أداء قطاع البنوك وخاصة ما يتعلق بملاءته المالية ومدى توافر السيولة لديه ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطته المختلفة، وتختلف أنشطة البنوك عن أنشطة غيرها من المنشآت التجارية، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف في متطلبات المحاسبة والإفصاح في التقارير المالية، ويعالج هذا المعيار ذلك، كما يشجع عرض الملاحظات والإيضاحات المتعلقة ببعض الأمور مثل إدارة السيولة والمخاطر والرقابة عليهما بالبيانات المالية، ويرجع أيضا استخدام هذا المعيار لعدة أسباب أهمها[68]:

- يحتاج مستخدمو البيانات المالية الخاصة بالبنك إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، إضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية،كما يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات تساعدهم على فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة البنوك، ويحتاج المستخدمون إلى تلك المعلومات بالرغم من خضوع البنك للرقابة والإشراف من قبل جهات حكومية وقيامه بتزويد تلك الجهات بمعلومات لا تكون عادة متاحة للجمهور، ولذلك فإن الإفصاح في البيانات المالية يجب أن يكون شاملا بدرجة كافية لمقابلة احتياجات هؤلاء المستخدمين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أية قيود معقولة تحد من قدرة إدارة البنك على الوفاء بتلك الاحتياجات.

- يهتم مستخدمو البيانات المالية بسيولة وملاءة البنك والمخاطر المرتبطة بموجوداته ومطلوباته المعترف بها في ميزانيته العمومية والبنود خارج الميزانية، ويقصد بالسيولة مدى توافر الأموال اللازمة لمقابلة احتياجات السحب للمودعين والوفاء بالمطلوبات الأخرى عند استحقاقها، ويقصد بالملاءة المالية (اليسر المالي) زيادة موجودات البنك على مطلوباته وبالتالي مدى كفاية رأس المال، ويتعرض البنك لمخاطر السيولة ولمخاطر ناتجة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية، تغير أسعار الفائدة، وتغير الأسعار في السوق، بالإضافة إلى تعثر نظرائه أو المنشآت التي تتعامل معه، وقد تعكس البيانات المالية تلك المخاطر إلا أنّ قيام الإدارة بعمل ملاحظات إضافية كافية بالبيانات المالية عن كيفية إدارة ورقابة تلك المخاطر سيساعد مستخدمي تلك البيانات على تحقيق مستوى أفضل من الفهم لطبيعة تلك المخاطر.

3-2-2- العناصر الواجب التصريح عنها حسب المعيار المحاسبي الدولي 30:

حدّد هذا المعيار القوائم المالية الواجب نشرها وتتمثل في :

- **الميزانية العمومية** : يتم تبويب الأصول والخصوم في ميزانية البنك وفقا لطبيعتها ، كما يجب ترتيبها حسب حسب درجة سيولتها ، ولذا يجب الإفصاح في قائمة المركز المالي أو بالإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية عن الموجودات والمطلوبات الآتية (ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة):

الشكل رقم "09" : توزيع عناصر الأصول والخصوم الواجب التصريح بها.

الأصول	الإلتزامات
النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي .	الأرصدة المستحقة للبنوك .
أذون الخزينة والسندات القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.	الودائع الأخرى المستحقة لأسواق المال .
أوراق مالية حكومية وغير حكومية يتم الاحتفاظ بها لغرض الإتجار .	المبالغ المستحقة للمودعين الآخرين .
الإيداعات والقروض الممنوحة للبنوك الأخرى .	شهادات الإيداع المباعة .
الاستثمارات الأخرى في الأسواق المالية .	السندات والالتزامات الأخرى المثبتة بمستندات.
القروض الممنوحة للعملاء.	القروض طويلة الأجل .
الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض الإتجار .	أرصدة أخرى مستحقة .
أصول ثابتة وأصول أخرى .	المخصصات غير متعلقة بأصول معينة.

Source :Christopher Hossfeld, L'Application Des Normes IAS Par Les Banques. www.afc-cca.com.

يعتبر مدخل تبويب موجودات ومطلوبات البنك حسب طبيعتها بقائمة المركز المالي وحسب درجة سيولتها من أكثر المداخل فائدة وقد يتوافق ذلك بصفة عامة مع توزيع استحقاقاتها ولا يتم فصل البنود المتداولة عن البنود غير المتداولة لسبب أن معظم موجودات ومطلوبات البنك قد تتحقق أو تسدد في المستقبل القريب[69].

ويجب على البنك إظهار القيمة العادلة "la juste valeur" لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت موجودات أو مدخولات، كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي 32 "الأدوات المالية – الإفصاح والعرض – "، والمعيار المحاسبي الدولي 39 "الأدوات المالية – الاعتراف والقياس –"، وطبقا للمعيار المحاسبي الدولي 30 فإنه لا يسمح بإجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو العكس، إلا إذا كان هناك حق قانوني بإجراء المقاصة[70].

– **بيان الأرباح والخسائر وتخصيص الأرباح:** يعدّ على شكل قائمة وبنفس الوقت تدرج قائمة مقارنة لبيانات السنة المالية السابقة، يتم إعدادها بحيث تبين للقارئ الأرباح التشغيلية التي حققها البنك والإيرادات غير التشغيلية والمصاريف غير التشغيلية التي تحملها البنك للوصول إلى الأرباح الصافية ومن ثم توزيعها على البنود المختلفة، ويجب أن يتضمن إفصاح في قائمة الدخل أو في المرفقات البنود التالية (عدم الاقتصار عليها)[71]:

- الفوائد والدخل المشابه لها (عائد القروض وأذون الخزينة والأرصدة لدى البنوك).
- مصروف الفوائد والأعباء المشابهة.
- إيرادات التوزيعات (أي توزيعات الأسهم).
- إيرادات التوزيعات (أي توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار).
- مصروفات الرسوم والعمولات.
- المكاسب مخصوما منها الخسائر الناتجة من التعامل في الأوراق المالية بغرض الاستثمار.
- المكاسب مخصوما منها الخسائر الناتجة من التعامل في العملات الأجنبية.

- الدخول الأخرى الناتجة عن التشغيل.
- الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات.
- الأعباء الناتجة عن الالتزامات المحتملة.
- المصروفات الإدارية والعمومية.
- مصروفات التشغيل الأخرى.

ولتدعيم شفافية القوائم المالية، فإن المعيار يمنع المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات فيما عدى البنود المرتبطة بالاحتياطات أو الأصول أو الخصوم، ففي حالة إجراء المقاصة بين الإيرادات والمصروفات فإن ذلك سوف يمنع مستخدمو البيانات من تقييم العائد على أنواع معينة من الأصول كما قد يعيق مستخدمو القوائم المالية في تقييمهم لأداء البنك.

ومع ذلك فقد سمح بتقديم البنود التالية لقائمة الدخل على أسس صافية:

- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التعامل في العملات الأجنبية.
- المكاسب أو الخسائر الناتجة من التصرف في الأوراق المالية بغرض الاستثمار.
- المكاسب أو الخسائر من التصرف وتغير مبالغ الأوراق المالية بغرض التداول.

– **قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات المالية (بما فيها البنوك)** : وتعدّ على شكل قائمة مقارنة مع السنة المالية السابقة وتشتمل على البنود الرئيسية التالية[72]:

- صافي النقد من عمليات التشغيل.
- صافي النقد من عمليات الاستثمار.
- صافي النقد من عمليات التمويل.
- المجموع يمثل الزيادة أو النقص في النقد ويضاف له النقد في بداية المدة للوصول إلى النقد في نهاية المدة.

وهناك بنود رئيسية أخرى يجب الإفصاح عنها في البيانات المعدة للنشر والتي تمثل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها وهي:

- تقديم معلومات عن البنك من حيث بلد تأسيسه وتاريخ تأسيسه والشكل القانوني وموجز عن طبيعة عمله وأهدافه.
- السياسات المحاسبية الهامة والتي استخدمت في إعداد البيانات الحسابية.
- الإفصاح عن استحقاقات الموجودات والمطلوبات حسب آجالها.
- الإفصاح عن التركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية.
- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة من حيث التسهيلات والمخصصات والفوائد المعلقة والودائع وبنود خارج الميزانية وكذلك الإفصاح عن الفوائد المقبوضة والمدفوعة والديون المعدومة.
- الإفصاح عمّا إذا كانت هناك قيود أو رهون على الموجودات كضمان.

- الإفصاح عن صافي الوضع بالعملات الأجنبية.
- الإفصاح عن القضايا المقامة على البنك والالتزامات الطارئة الأخرى وتذكر أية قضايا هامة أو مطالبات أو التزامات محتملة الوقوع أو طارئة أخرى وتبيين النتيجة المالية المحتملة لها.
- الإفصاح عن بنود الحسابات النظامية المختلفة، بنود خارج الميزانية مع ضرورة الإفصاح عن المشتقات المالية.

هذا فيما يخص المعيار المحاسبي الدولي 32، وسنتعرض الآن بنوع من التفصيل للمعيار المحاسبي الدولي 39.

3-3- تبني المعيار المحاسبي الدولي 39:

يتعلق المعيار المحاسبي الدولي 39 بالأدوات المالية – الاعتراف والقياس- ونظرا للفترة المستقبلية التي ستعيشها البنوك الجزائرية بصفة خاصة والساحة البنكية والمالية الجزائرية بصفة عامة، فإنه يجب البدء في الاهتمام بدراسة هذا المعيار كمدخل خاص لتقييم الأدوات المالية والاعتراف بها – إلى جانب المعيار 32 الذي يتعلق بالإفصاح وعرض الأدوات المالية – لأن فتح السوق البنكية والمالية الجزائرية أمام متعاملين أجانب، لاسيما الأوربيين منهم، سيحمل معه الكثير من الأنشطة الجديدة للبنوك، خاصة تلك المتعلقة بالأدوات المالية، سواء في شكلها الأولي أو المستحدثات المالية، فأغلب البنوك الأجنبية تتبع سياسة الشمولية في أنشطتها، كما أنها اتجهت في الفترة الأخيرة إلى التعامل في الأدوات المالية سواء بغرض الاستثمار أو التغطية كتعزيز لأنشطتها خارج الميزانية، كما نجد أنّ الجزائر مؤخرا قد تبنت سياسة توريق القروض الرهنية، ممّا يفرض عليها إخضاع أدواتها المالية للمعايير المحاسبية الدولية حتى تضمن إقبال المستثمرين الأجانب على اقتنائها بما أنها تتمتع بقدر كبير من الشفافية، ناهيك عن مشروع تحسين ألبنية التحتية وإعادة بعث السوق المالي في الجزائر والذي يندرج ضمن مساعدات البنك الدولي[73].

3-3-1- الأدوات المالية التي يعالجها المعيار المحاسبي الدولي 39:

يوضح المعيار المحاسبي الدولي 39 على أن الأدوات المالية تشمل الأدوات المالية الأولية (التقليدية) مثل المدينون والدائنون وأدوات حق الملكية ، كما تشمل أيضا الأدوات المشتقة عنها مثل حقوق الخيار المالية، العقود الأجلة، العقود المستقبلية وعقود المبادلة، حيث يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المشتقة على أنها أداة مالية تتغير قيمتها تبعا للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة معينة أو سعر صرف إحدى العملات أو أي متغير مماثل، كما أنها تسوى أو تسدد في تاريخ مستقبلي[74].

ويعتمد المعيار المحاسبي الدولي 39 على استراتيجية خاصة لإثبات الأدوات المالية في القوائم المالية وقياسها، حيث ينظر إليها ويصنفها حسب قصد الإدارة من الاستحواذ عليها، ذلك من خلال تفرقة ثلاثية للإستثمارات وهي[75]:

- استثمارات مالية بغرض المتاجرة Held For Trading
- استثمارات مالية متاحة للبيع ولكن محتفظ بها لأغراض المتاجرة A Vailable For Sale
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق Held To Maturity

إضافة إلى فئة رابعة من الأصول والالتزامات المالية وهي القروض وحسابات مديني المؤسسة غير المحتفظ بها للمتاجرة .

وقد أدخل هذا المعيار مفهوم جديد ألا وهو مفهوم القيمة الصحيحة أو العادلة Juste valeur والتي يمكن تعريفها على أنها: "السعر الذي يمكن يتبادل من خلاله أصل أو يسوى من خلاله خصم بين طرفين خبيرين أو مؤهلين لا تربطهم أي علاقة ويتفاعلان بكل حرية"[76].

ومن خلال هذا التعريف فإن سعر السوق يصبح الإطار المرجعي المناسب عندما يكون السوق كفؤ وسائل كفاية، ويقصد بسعر السوق "المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال بيع أو المدفوع لحيازة أداة مالية في سوق نشطة"، ولكن في الحقيقة فإنّه من الصعب إيجاد سوق نشط في بعض المجالات، وفي حالة عدم توفره فإنه من الطبيعي اللجوء إلى القيمة الصحيحة juste valeur، وقد أقر المعيار 39 تقدير كل الأصول والخصوم القابلة للتفاوض، وكل الأدوات المشتقة عن طريق القيمة الصحيحة[77].

3-3-2- أثر استخدام القيمة الصحيحة: Juste Valeur: إنّ المحاسبة التي تعتمد على القيمة الصحيحة تعطي صورة أكثر مصداقية وواقعية من تلك التي تقدمها المحاسبة المبنية على السعر التاريخي، فهي تقدم معلومات دقيقة وأكثر شفافية للمستثمرين، المساهمين وكل من يهمهم الأمر، كما أنها تسمح بإجراء عمليات المقارنة بسهولة تامة، إضافة إلى أن هذه المعلومات الواضحة تمكن من توجيه الموارد إلى الأدوات المالية الأكثر مردودية، وقد أثبتت بعض الدراسات وأهمها دراسة نلسون Nelson 1996 أنّ المعلومات المقدمة في الملحق عن القيمة الصحيحة للأدوات المالية تسمح بشرح سعر أسهم البنوك أكثر من المعلومات المعتمدة على التكلفة التاريخية[78].

وفيما يتعلق بالأدوات المالية، فيتم تسجيل الأوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية والمحتفظ بها لغرض المتاجرة ضمن الأصول بالتكلفة، ويشمل ذلك تكلفة المعاملات، وذلك اعتبارا من التاريخ الذي تصبح فيه المنشأة المستثمرة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية، وبالنسبة للأوراق المالية المشتراة فإنه عادة ما يحل تاريخ التسوية بعد تاريخ المتاجرة ببضعة أيام (مثل شراء أو بيع أوراق مالية من البورصة حيث يستغرق تنفيذ العملية عدة أيام وأي تغيير بين هذين التاريخيين يجب الاعتراف به وإثباته) إلا أنه إذا تعلق الأمر بالأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو كانت متاحة للبيع، فإنه يجب معالجتها بالقيمة الصحيحة، وفي حالة الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة، يتم إثبات التغيرات الحادثة في القيمة العادلة من فترة لأخرى ضمن النتائج التشغيلية (أي في قائمة الدخل) وإذا تم الاحتفاظ بالأدوات المالية المتعلقة بالديون حتى موعد استحقاقها فإنه يتم تقييمها بالتكلفة التاريخية المستهلكة، كما أن الأدوات المالية التي لا يكون لها سعر سوقي محدد في سوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها الصحيحة بشكل موثوق به فإنها تثبت بالتكلفة التاريخية[79].

ويجب الإشارة إلى أن هذا المعيار يستلزم إثبات العديد من المشتقات المالية في الميزانية بمعنى معالجتها كأحد بنود الأصول أو الخصوم في صلب الميزانية، وذلك على خلاف ما كان يجري عليه العمل في الحقل المحاسبي من اعتبار

هذه المشتقات بمثابة بنود خارج الميزانية كالتزامات عرضية، فتظهر هذه الحسابات ضمن الحسابات النظامية في ميزانية أي بنك.

وتعتبر المعالجة المحاسبية التي اعتمدها المعيار المحاسبي الدولي 39 حاسمة لإثبات الأدوات المالية في الدفاتر (وهو ما يطلق عليه مصطلح الاعتراف) والشروط الواجب توافرها لإلغاء الإثبات أو استبعاد الأصول والالتزامات من الميزانية، كما استكمل متطلبات الإفصاح الإضافي عن الأدوات المالية الواردة في المعيار رقم 32[80].

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن البنوك اليوم تسير أكثر فأكثر لاستخدام الأدوات المالية، سواء بغرض المتاجرة أو التغطية، الأمر الذي يفرض عليها اتباع المعايير المحاسبية الدولية في تقييمها، وذلك للسماح لهذه الأدوات بأن تتداول في أسواق المال الدولية، ناهيك عن تبني المعايير المحاسبية الأخرى، والأكثر إفادة للبنوك والتي تتمثل في المعيار المحاسبي الدولي 30 والمعيار المحاسب الدولي 32[81]، وبما أن الجزائر ليست بمنأى عما يحدث في الساحة الدولية فإنه وجب عليها التفكير جديا في تبني هذه المعايير، والتحضير لذلك خاصة من الناحية البشرية كون هذه المعايير على قدر كبير من الصعوبة والتعقيد، كما يجب الاضطلاع عليها واستيعابها باللغة الفرنسية أو الإنجليزية لأنّ ترجمتها إلى العربية ستفقدها الكثير من معانيها لاحتوائها على ألفاظ غير قابلة للترجمة.

خلاصـــــة:

على الرغم من المقومات الماليـــة والبشرية المعتبرة التي يمتلكها النظام البنكي الجزائري إلا أنها في مجملها لم تتمكن من دفع كفاءته سواء تعلق الأمر باستقطـــاب عـــدد إضافي من العملاء ودعم ثقـــة العملاء الحاليين أو بمدى مساهمتها في تغذية مسيرة التنمية الاقتصادية ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى انخفاض مستوى الاستثمار في التكنولوجيـــا البنكيـــة الحديثـــة، وتطبيق أنظمة الصرف العصرية القادرة على زيادة سرعـــة التسويات وزيادة الشفافية للمعلومات والبيانات البنكية مما يزيد من ثقة المستثمريـــن والمتعاملين بالبنـــوك إلى جانب ما يوفره استخدام التكنولوجية والتقنيات الحديثة للبنوك من إمكانية للتوسع والتنويـــع في الخدمات التي تقدمها، مما ينعكس إيجابيا على الوساطة المالية وعلى كفاءة أنظمة الدفع، بيد أن ذلك لن يتحقق إلا إذا ترافق مع تأهيل وتكوين عالي للعنصر البشري باعتباره حلقـــة الوصل بين الخدمة والعميل.

كما يعتبر انتهاج الجزائر في الفتـــرة الأخيرة استراتيجية الخصخصـــة بكل ما تحملـــه هذه الأخيرة من إيجابيات تؤدي في مجملها إلى زيادة القدرة التنافسية لوحدات النظام البنكي خطـــوة هامة، خاصة في إطـــار الاستفادة من خبرة بنوك عالمية وما ينتج عن ذلك من رفع للمستوى الأدائي العام للبنوك، ويجب الإشارة هنا إلى أنّ إصلاح النظـــام البنكي الجزائري لن يتم بمعـــزل عن إصلاح البنك المركزي الذي يفتقد نوعا مـــا إلى الاستقلالية، الرقابة والإشراف، ولذلك يجب تدعيمه والنهوض به للقيام بدوره خاصة الرقابي والإشرافي الأمر الذي يتطلب حصوله على معلومات وبيانات شفافة وموثوقـــة تستند على قاعدة محاسبية دولية لاسيمـــا مع الدخول في المنافسة مع البنوك الأجنبية، وذلك من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية.

هوامش الفصل الثالث:

(1) بريش عبد القادر، جودة الخدمات كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة شمال إفريقيا، العدد3،ص253

(2) بريش عبد القادر ،المرجع السابق، ص 253.

(3) شريف أحمد شريف العاصي، التسويق النظرية والتطبيق،مصر،2004،ص213.

(4) زياد رمضان الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل،عمان،طبعة3، 2003،ص307.

محسن أحمد الخضيري، التسويق المصرفي-المدخل المتكامل لحل المشكلات البنكية- مكتبة الأنجلو المصرية، 1999، ص: 21 26.

(5) نجم عبود نجم، إدارة الابتكار –المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة- دار وائل، الطبعة 1، عمان،2003، ص 258.

(6) ناجي معلا، أصول التسويق –مدخل تحليل- دار وائل، عمان، طبعة 3، 2005، ص 335.

(7) محسن أحمد الخضيري، التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص :213-218.

(8) محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص.....

(9)- Rapport De Gestion De La Banque De L'Agriculture Et Du Développement Rural, Exercice 2004, P 3.

(10) الطاهر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان ، 9 عدد خاص، 2003، ص12.

(11)- BADR-INFO, Janvier 2002,N^0=1, P 30.

(12)- Fatma Haouari, Une Baisse Appréciable Des Impayés En 2006, BADR-INFO, N°= 42. Mars/Avril 2006, P6.

(13)- Cnep News, N° 25 Avril,2006, P 3.

(14)- Banque Assise, Un Concept Devenu Réalité, BADR-INFO, N° 1, op cité, P : 6/7.

(15)- Rapport De Gestion De La Banque De L'Agriculture Et Du Développement Rural, Exercice 2003, P 34/35.

(16) ن. سوكو، البنك لعالمي يقدم مساعدات لشركة إعادة التمويل الرهني، جريدة الخبر، 2006/07/06.

(17)- Farid Yaïci, La Mise A Jour Des Systèmes D'Information Dans Le Domaine Bancaire Et Financier , www.dnecrisi.dz.

(18)- www.mafinance.net

(19)- www.bna.dz, www.cnep.com.dz

(20)-Farid Yaïci, La Mise A Jour Des Systèmes D'Information Dans Le Domaine Bancaire Et Financier., op cité, P 15.

(21) بعجوني وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات البنكية واستراتيجية البنوك، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 15/14 ديسمبر 2004، ص: 273 274.

(22)- www.bdl.dz
(23)- Rapport Annuel Du CPA 2004,p22.
(24)- Rapport Annuel Du CPA 2004, op cité, p22.
(25)- Cnep News, N° 25, op cité, P3.
س. يوسفي، التحويلات البنكية تدخل المقاصة الإلكترونية في أوت المقبل، جريدة الخبر، 2006/07/26.
(26)- Le Système De Paiement De Masse, Le Quotidien, 19/05/2006.
(27)- Rapport De Gestion De La Banque De L'Agriculture Et Du Développement Rural, Août 2006.
(28)- رقام ليندة، تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة، أيام دراسية حول العولمة واستراتيجيات التنمية-حالة الجزائر- جامعة باجي مختار ،عنابة،8/9-50-2004.
(29)- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد 34، 2002.
(30)- علي غريب وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الهدي، عين مليلة،2002،ص20.
(31)- Sylvie de Coussegues, Gestion De La Banque, Dunod, Paris , 2éme Edition ,1996, P 21/22.
(32)- حمداوي وسيلة، التكنولوجية الحديثة أو المتطورة ومسسساهمتها في بعث وتطوير الخدمات والمنتوجات البنكية، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري(واقع وآفاق)، قالمة، نوفمبر 2001.
علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب، 1999، ص 127.
(33)- هدى رزق، عالم الصيرفة الحديثة، 2005.
(34)- رقام ليندة، تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره.
(35)- مغاوي شلبي،تأثير تكنولوجيا الاتصالات على أعمال البنوك، 2004.
(36)- Rapport Annuel De La BDL 2004,op cité, P 22.
(37)- Rapport Annuel De La CPA 2004,p29.
(38)- مغاوي شلبي، بنوك عربية تسقط أمام بنوك أجنبية.
(39)- Problématique Pour Le Réforme Du Systéme Bancaire, Elément Pour Un Débat Social, Rapport De CNES, 2000.
(40)- Rapport Annuel De La BDL,op cité, P 23.
(41)- Rapport Annuel De La CNEP Banque, 2003, P 21.
(42)- CNEP News, Octobre 2004, op cité, P 11.
(43)- CNEP News, op cité, P 12.
(44)- Rapport de Gestion2004, BADR, P 66.
(45)- جوزيف طربية : إصلاح الأنظمة المالية ،2005 .
(46)- جورج قرم، قضية استقلالية المصرف المركزي والشفافية والمساءلة في أعمال.
(47)- خالد أمين عبد الله : التدقيق والرقابة في البنوك ،1990،ص67.
(48)- بنك الاسكندرية ، النشرة الاقتصادية، المجلد37، 2005.

) بنك الإسكندرية، مرجع سبق ذكره.

(50)- Rapport De CNES ,op cit.

) معاوري شلبي، النظام المالي وظاهرة غسيل الأموال ،2004.

) معاوري شلبي،المرجع السابق.

سبق الإشارة إلى أساليب الخصخصة في الفصل الأول.

) حسين رحيم، البنوك العمومية في الجزائر بين التأهيل والخصخصة ، ملتقى حول الجهاز المصرفي الجزائري ،

ع سبق ذكره.

(54)- Privatisation Des Banques ,El Watan , 28 juin 2005.
(55)- Le FMI Suggère La Privatisation Des Banques En Algerie , Le Quotidien, 25/05/2004.
(56)- Privatisation Des Banques ,El Watan , 27/12/2005.
(57)- Rida Hlim : Privatisation De CPA ,El Moudjahid , 31/10/ 2005.
(58)- Privatisation Des Banques ,El Watan , 28 Juin 2005.
(59)-Algérie : Qui Bloque La Réforme Bancaire ? El-Moudjahid, Avril 20(

(60)- ويليام ماكلين : الجزائر تتوقع بدء خصخصة بنك القرض الشعبي في سبتمبر أو أكتوبر ، 2006/06/27.

(61)- Privatisation : Des Financiers Francais S'Interessent Au Banques Algériennes , Le Quotidien D'Oran 11/12/2005.
(62)-Saad lounes : Les Normes Comptables IAS-IFRS, El-Watan Economi N°28 , 03/08/2005.
(63)- Saad lounes : op cit.
(64)- IAFC : « About us ».
(65)- IASB History:
(66)- IASB History, op cit.

6)- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية،الاسكندرية،2005،ص21.

6)- الإفصاح المحاسبي للمصارف،دراسة قام بها صندوق النقد الدولي،2004.

6)- المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون، 2006/04/13.

7)- المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون، مرجع سبق ذكره.

7)- طارق عبد العال حماد : موسوعة المعايير المحاسبية(2)، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الثاني ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002،ص:462-464.

7)- الإفصاح المحاسبي للمصارف ، صندوق النقد العربي ، مرجع سبق ذكره.

(73)-Mokhtar Belaiboud, Pratique De L'Audit, Berti edition,Alger,2005.

7)- عادل محمد رزق :الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية ، دار طيبة، القاهرة، ص 95.

7)- طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة ، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، ء3، 2003/2002، مصر ،ص528.

(76)-Francois Mouriaux, La Juste Valeur , Quel Enjeux En Terme De Politique Monétaire Et Stabilité Financière ?, Revue Banque, PARIS , N=071, p 135.

(77)- Flandrin Le Maire, L'Impact Macroéconomique De La Norme IAS39, op cité, p125.

(78)- Flandrin Le Maire, op cité, p 126.

(79)- طارق عبد العال حماد : المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، مرجع سبق ذكره ص 540-543.

(80)- طارق عبد العال حماد: المرجع السابق ، ص 534.

(81)- Robert Obert, Pratique Des NormesIAS/IFRS , Dunod, 2eme édition , Paris, 2004, P 473.

الخاتمـــــة العامـــــــــة:

تشير الكثير من التطورات والانعكاسات الخاصة بالمتغيرات المالية العالمية أنّ لها تأثيرا واسعا على الأنظمة البنكية في أي دولة من العالم، الأمر الذي أدخلها في تحديات كبيرة من أجل التكيف معها ومواكبتها، وذلك لن يتم إلا من خلال تعظيم إيجابياتها والاستفادة من المكاسب التي تحققها ومواجهة آثارها السلبية وتدنيتها عند أدنى مستوى ممكن، ولعلّ أهم ما نتج عن هذه المتغيرات المتسارعة هو خروج البنوك من حيز الوساطة التقليدية ليتسع نشاطها أكثر فأكثر نحو الأسواق المالية في إطار التحول من نمط التمويل غير المباشر إلى التمويل المباشر، لتؤدي بذلك وظائف حديثة تضمن لها التواجد في ظل منافسة تتعدى نطاق البنوك لتشمل مؤسسات مالية أخرى، وتتمثل أهم الوظائف الحديثة للبنوك في إدارة صناديق الاستثمار، اقتحام مجال التأمين، التوريق، الاتجار بالعملة، إدارة المحافظ المالية للعملاء...الخ، لنقول بأن البنوك الحالية قد تعدّت الدور التقليدي والذي يعتمد في تحقيق إيراداته على هامش الربح بين سعري الإقراض والاقتراض إلى وسيط أو مهندس مالي يعتمد في جزء كبير من إيراداته على العمولات المكتسبة من الصفقات الاستثمارية وأغلبها من أنشطة خارج الميزانية، والتي تصل إلى 70% من إيراداته في البنوك العالمية ممثلا بذلك مبدأ أنه كلّما كبر حجم البنك كلّما ازداد احتمال نجاحه « Too Big To Fail » بل تعدّت ذلك الى تغيير هيكل ميزانية هذه البنوك، دون أن ننسى الأثر العميق لهذه المتغيرات المالية على البنوك المركزية والمتمثل أساسا في إضعاف قدرتها الرقابية والإشرافية وكذا قدرتها على التحكم في السياسة النقدية.

وباعتبار أنّ النظام البنكي الجزائري ليس بمنأى عمّا يحدث من تطورات مالية عالمية، لا سيما بعد تبني اقتصاد السوق وانفتاح الجزائر على الأسواق الخارجية، فإنه أصبح من الضروري القيام بإدخال إصلاحات جدّية على هذا النظام وتأهيله، كونها الوسيلة الوحيدة التي تضمن له التواجد على الساحتين المحلية والدّولية.

وقد كشفت دراستنا أنّ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، والتي يمثل قانون النقد والقروض المرجع الأساسي لها وبعد مرور أكثر من عقد ونصف من الزمن لم تثمر عن النتائج المنتظرة، فبالرغم من السياسات التي اتبعتها السلطات من إعادة هيكلة البنوك، التطهير التدريجي لمحافظها وتطوير وسائل العمل والإعلام، إلاّ أن النظام البنكي الجزائري مازال يتخبط في مشاكل عديدة تحدّ من أدائه وفعاليته في تمويل عملية التنمية، لاسيما وأنّ نمط التمويل السائد في الجزائر لازال يعتمد كلية على الوساطة المالية غير المباشرة بسبب الضعف الهيكلي الذي يسيطر على السوق المالي، كما نجد أنّ بنك الجزائر – البنك المركزي الجزائري- يعاني من ضعف كبير في أداء مهمته الإشرافية والرقابية على البنوك، الأمر الذي نتج عنه وقوع عدّة فضائح أدّت إلى إفلاس بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة، البنك التجاري والصناعي الجزائري، إلى جانب فضائح اختلاس وتجاوزات مالية كبيرة شهدتها البنوك العمومية الجزائرية، ناهيك عن عدم احترامها للقواعد المسيّرة لأعمال البنوك في الكثير من الأحيان، كما نلاحظ أنّ بنك الجزائر لا يتمتع بالاستقلالية التامة التي منحها إيّاه قانون النقد والقروض، حيث نسجل تدخل سلطات أخرى في قراراته متجاوزة إيّاه في الكثير من الأحيان، ممّا أثر سلبا على وضعية البنوك العاملة، وأدّى إلى وقوف أحدها – بنك الفلاحة والتنمية الريفية- على مشارف الإفلاس.

أمّا فيما يتعلق بنشاط المؤسسات المالية فنجده محدودا جداً، وقد يعود سبب ذلك إلى حداثة نشأتها وقلّة عددها، كما يمكن ردّه إلى تخوف هذه المؤسسات من الخوض في مجالات تمويلية على قدر كبير من الخطر، واكتفائها فقط بتمويل المشاريع المضمونة.

وبتحليل نشاط البنوك العمومية والخاصة على حد السّواء نقف عند عدّة حقائق أهمها:

- سيطرة البنوك العمومية على سوق الموارد بنسبة تصل إلى 93.5% سنة 2004 مقارنة بـــ6.5% فقط للبنوك الخاصة.

- تدهور نسبة نمو الودائع لدى البنوك الجزائرية من 24.1% سنة 2001 إلى 08.08% سنة 2005، الأمر الذي نتج عنه تدهور نسبة نمو القروض المقدمة إلى الاقتصاد حيث انتقلت من 17.5% سنة 2002 إلى 15.80% سنة 2005، انتعشت خلالها حصة البنوك الخاصة لتعرف نسبة قدرها 8.6% سنة 2005 مقارنة بـــ4.1% لسنة 2001، على حساب حصة البنوك العمومية التي تحركت في الاتجاه العكسي، حيث انخفضت من 95.9% سنة 2001 إلى 91.4% سنة 2005.

- تدهور معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية حيث انخفض من 8.11% سنة 2002 إلى 3.93 % سنة 2004، مقارنة بارتفاعه لدى البنوك الخاصة حيث انتقل من 21.59% إلى 23.59% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعكس مردودية العمليات التي تقوم بها كل فئة من البنكين، وبتحليل النتائج المعتمدة في حساب هذا المعدل نجد أنّ البنوك العمومية تعتمد على تغطية أعبائها من إيراداتها بنسبة تفوق في المتوسط 96.5% على عكس نظيرتها الخاصة التي تعتمد على نسبة تصل في المتوسط إلى 80%.

- تدهور مردودية الأصول للبنوك العمومية بسبب الانخفاض النسبي لمردودية أصولها من جهة، والمستوى المرتفع لأصولها غير المنتجة من جهة ثانية، حيث انتقل من 0.51% سنة 2002 إلى 0.23% سنة 2004، عكس ما حققته البنوك الخاصة حيث حققت معدل 1.58% سنة 2002 لتنتقل سنة 2004 إلى 1.72%.

فعلى الرغم من تجليات الفشل لدى البنوك الجزائرية، سواء من حيث قدرتها على جلب المدخرات أو من حيث نوعية وسرعة الخدمات التي تقدمها، أو من حيث مؤشرات الأداء فيها، إلا أنه(وحسب رأينا المتواضع)لها من المقومات ما يمكنها من تحقيق النجاح، ولكن ذلك لن يتم إلا بإجراء إصلاحات هيكلية داخلها، وفي محيطها أيضا فلا يمكن إنكار العنصر البشري الموجود فيها ولا الوسائل المتاحة، فضل عن توسعها الجغرافي المقبول، فالمشكلة الحقيقية تكمن في مدى استخدام هذه الموارد والإجراءات التي تتبعها البنوك في القيام بنشاطاتها.

كمـــا توصلنا من خلال دراستنـــا إلى أنّ البنوك الجزائريـــة تحتاج على عمليـــة تأهيل تمس جانبها الداخلي والخارجي، فمن الجانب الداخلي لاحظنا ما يلي:

- نقص تأهيل البشرية المسيّرة للأعمال البنكية.
- استخدام دون المستوى المطلوب لنتائج التطور التكنولوجي والمعلوماتي، نظرا لغياب الابتكار التكنولوجي والإبداع الفني.
- عدم وجود آليات محدّدة لصنع القرار البنكي الذاتي، مع وجود فوائض في الكتلة النقدية.

نقص عمليات الإشهار التي تعمل على جذب المزيد من المدخرات وانعدامها في بعض البنوك.

أمّا من حيث الجانب الخارجي فأهم ما يلاحظ هو نقص الوعي الادخاري والبنكي بصفة عامة لدى المجتمع الجزائري، ولعلّ السبب في ذلك يعود بدرجة أساسية إلى البنوك في حدّ ذاتها سواء من حيث عمليات الإشهار التي تقوم بها أو من حيث زرع الثقة في الأفراد من جهة أخرى.

ويمكن القول أن عملية تأهيل النظام البنكي الجزائري تهدف بصفة عامة إلى خلق أنظمة بنكية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي كما أنّ الهدف من الإصلاح بصورة رئيسية هو إصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات، المقاصة والتسوية من أجل تسهيل المدفوعات.

وتأسيسا على ما سبق يمكن أنو نوصي بما يلي:

- ترقية البنية التحتية للنظام البنكي الجزائري وتحسين نوعية الخدمات البنكية العامة، وتحديث النظام المالي اعتمادا على التقنية البنكية الحديثة.
- تعزيز قدرات القطاع البنكي من خلال التدريب العالي وتطوير الكفاءة التشغيلية للتمكن من مواكبة التغيرات المتسارعة والمتطورة في صناعة الخدمات البنكية.
- التقيد بالمعايير البنكية العالمية ومنها معيار كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية للبنوك.
- تطوير الوعي البنكي من خلال القيام بحملات إعلامية للتعريف بمهام البنوك والخدمات التي تقدمها.
- إحكام الرقابة على أداء البنوك من خلال المتابعة الميدانية والمكتبية لنشاطها من قبل السلطة النقدية وملاحظة التجاوزات الحاصلة على التعليمات البنكية ومعالجتها أول بأول.
- العمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق البنكية وكذا التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها البنوك.
- بناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية ترتكز أساس على ما تتمتع به البنوك الجزائري.
- ضرورة توفير نظام جيّد للاتصالات لجميع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة ووضع تصور شامل للأوضاع داخل النظام البنكي.
- إيجاد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية والمعيارية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر وذلك في ضوء ظروف كل بنك، والوضع الاقتصادي للدولة.
- ضرورة إعادة تحديد دور الدولة في الاقتصاد الوطني، وفي نطاق سياسة تهدف على تقليص هيمنة القطاع العام على مسيرة النشاط الاقتصادي، وبما يؤدي إلى زيادة فاعلية واتساع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك، وتوحيدها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

إلاّ أن الاندماج في الاقتصاد العالمي لا يتطلب تأهيل النظام البنكي الجزائري فقط، بل يتعدّاه إلى ضرورة تأهيل السوق المالي الجزائري حتى تكتمل الحلقة المالية والبنكية ويتم بذلك الاندماج بناء على أسس اقتصادية سليمة، وحتى تتمكن الجزائر من التخلص من هيمنة النظام البنكي على النظام المالي.

ولكن التساؤل يبقى قائما، هل يمكن للقطاع البنكي الجزائري بصفة خاصة أن يواجه صعوبات وتحديات المرحلتين الراهنة والمقبلة وأن يتدارك نقاط ضعفه في الوقت القصير الذي يفصلنا عن الانفتاح على أحد أكبر الأقطاب

الاقتصادية في العالم من خلال إقامة منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، هل يستطيع النظام أن يحقق خارجيا مع عجز عن تحقيقه داخليا؟ إلى أي مدى يمكن للنظام البنكي الجزائري أن يتسم بالديناميكية التي تتميز بها الأنظمة البنكية العالمية؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة تتوقف على مدى نجاح عمليات التأهيل والإصلاح التي تقوم بها الجزائر حاليا ومستقبلا.

قائمة المراجع :

I- باللغة العربية :

أولا:الكتب :

(1)- أسامة محمد الفولي و مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة، مصر ،1997.

(2)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

(3)- أمين السيد أحمد لطفي،المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية،الإسكندرية،2005.

(4)-بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2000.

(5)- خالد أحمد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك،1990.

(6)-رأفت رضوان: عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2001.

(7)-رمزي زكي، العولمة المالية – الاقتصاد السياسي ورأس المال الدولي- دار المستقبل، بيروت، 1999.

(8)-زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، وائل للنشر والتوزيع، عمان،2003.

(9)-سلمان بوذياب،اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية ، بيروت، 1996.

(10)-شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

(11)-شريف أحمد شريف العاصي، التسويق-النظرية والتطبيق- مصر،2004.

(12)-صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب ، مصر ، 2003.

(13)- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

(14)-طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 1999.

(15)-طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

(16)-طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

(17)-عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، طبعة 01 ، القاهرة، 2002.

(18)-عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة، القاهرة، 2000.

(19)-عبد الجليل كاظم الوالي وآخرون، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة02، مارس 2004.

(20)-عبد الرحمن سيدي أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

(21)-عبد الكريم بكار، العولمة: طبيعتها، وسائلها، وتحديات التعامل معها، دار السلام، 2000.

(22)-عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.

(23)-عبد المطلب عبد الحميد،العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
(24)-عبدة محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة المذبولي،2004.
(25)-علي السلمي،إدارة الموارد البشرية، دار غريب، القاهرة،1999.
(26)-علي غريب وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2002.
(27)-علي مقلد ، الاستثمار الدولي،منشورات عويدات، بيروت، 1970.
(28)-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
(29)-فلاح حسين الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل، عمان، 2000.
(30)-فلاح كاظم المحنة،العولمة والجدل الدائر حولها،الوراق للنشر والتوزيع، طبعة 01، 2002.
(31)-محسن أحمد الخضيري، انتسويق المصرفي – المدخل المتكامل لحل المشكلات البنكية-، مكتبة الانجلو المصرية ، 1982.
(32)-محمد الفرجان حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
(33)- محمد سعيد أنور سلطان،إدارة البنوك ن الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2001.
(34)-محمود حميدات، مدخل للتحليل التقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.
(35)-محمود عبد الفضيل، الاقتصاد والمعلوماتية – المعلوماتية في الوطن العربي: الواقع والآفاق- ،مؤسسة عبد الحميد شومان ، الأردن ،2002.
(36)-مدحت الخراشي، اندماج الشركات من الوجهة القانونية ن دار النهضة، القاهرة، 1997.
(37)-مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
(38)-مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجامعية الجديدة، مصر ،2004.
(39)-محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية .
(40)- ممدوح محمود منصور، العـــــولمة دراسة في المفهـــوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر،2003.
(41)-منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2003.
(42)-ناجي معلا، أصول التسويق – مدخل تحليلي- دار وائل، طبعة 03، عمان، 2005.
(43)-نجم عبد نجم، إدارة الإبتكار – المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة- دار وائل، طبعة 01، عمان،2003
(44)-يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة ؟ إفريقيا للنشر، الدار البيضاء ،1999.

ثانيا:المجلات :

(1)- مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد16،2001.
(2)- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 02، جوان 2002.
(3)- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد3، سبتمبر 2002.
(4)- مجلة العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية ، جامعة باتنة، العدد 07، ديسمبر 2002.

(5)- مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة تلمسان ، العدد 15، نوفمبر2004.
(6)- مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة تلمسان ، العدد 24، سبتمبر 2005.
(7)- مجلة بعثة اللجنة الأوربية، العدد04، نوفمبر2004.
(8)- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 03، ديسمبر2005.

ثالثا:المقالات المنشورة على مواقع الانترنيت :

(1)- خليل حسن:أصل العولمة وآثارها،2002. www.albayan-magazine.com
(2)- خيام عبد الله، البنوك الشاملة. www.rezgar.com
(3)- جورج قرم، قضية استقلال المصرف المركزي والشفافية . www.georgescorm.com.
(4)- جوزيف طربية، إصلاح الأنظمة المالية،2005. www.rezgar.net.
(5)- رمضان بلعمري: القطاع المالي في الجزائر على وقع فضيحة جديدة. www.telesatellite.com
(6)- عز الدين كامل أمين مصطفى: الصيرفة الالكترونية، 2003. . www.bankofsudan.org
(7)- كريم نعمة النوري، العولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال في البلاد العربية،2000.
www.ahram.org.eg
(8)- مدحت الخراشي: اندماج المصارف العربية الخيار الاستراتيجي، جانفي 2004. www.israqa.com
(9)- محمد ولد عبد الدايم: التحولات الرئيسية للاقتصاد في العالم. www.islamonline.net
(10)- محمد ولد عبد الدايم: تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي. www.islamonline.net
(11)-مغاوري شلبي. دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية. www.oman.to
(12)- مغاوري شلبي : الاتجاهات الحديثة لأعمال البنوك، 2003. www.islamonline.net
(13)- مغاوري شلبي : المصارف تتجه إلى التكتل في كيانات كبيرة،2002. www.islamonline.net
(14)- مغاوري شلبي، النظام المالي وظاهرة غسيل الأموال. www.islamonline.net
(15)- مغاوري شلبي : البنك المحمول ، 2003. www.islamonline.net
(16)- مغاوري شلبي : تأثير تكنولوجيا الاتصالات على أعمال البنوك 2004 www.chihab.net
(17)- مغاوري شلبي : بنوك عربية تسقط أمام بنوك أجنبية 2001/05/02 . www.islamonline.net
(18)- مصطفى حسين المتوكل : الخصخصة، خلف آفاق جديدة أمام القطاع الخاص. www.nic.gov.ye
(19)- مصطفى العبد الله الكفري، العولمة: المفهوم والمصطلح،2004. www.rezgar.com
(20)- هدى رزق: عالم الصيرفة الحديثة، 2005. www.imansadnews.net
(21)- ويليام ماكلين : الجزائر تتوقع بدء خصخصة بنك القرض الشعبي في سبتمبر أو أكتوبر ، 2006/06/27.
www.masrawy.com
(22)- الدمج في عالم البنوك، 2006 . www.islamonline.net

(23)- النقد الالكتروني ،2002 . www.c4arab.com
(24)- موقع بنك الجزائر . www.bankofalgeria.dz
(25)- موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badrbank.net
(26)- موقع بنك التنمية المحلية. www.bdl.dz.
(27)- موقع بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. www.cnepbanque.dz.

رابعا:النشرات والدراسات والجرائد

(1)- نشرة بنك الإسكندرية، المجلد 34، 2002. www.alexbank.com.
(2)- نشرة بنك الإسكندرية، المجلد 37، 2005. ww.alexbank.com.
(3)- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2006،دراسة منشورة على موقع صندوق النقد العربي. www.amf.org.ae
(4)- عيسى محمد الغزالي، الإصلاح المصرفي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،العدد17، آيار،2003. www.arab-api.org.
(5)- الإفصاح المحاسبي، دراسة منشورة على موقع صندوق النقد العربي. www.amf.org.ae
(6)- جريدة الخبر 2005/11/15، 2006/07/06/ و 2006/07/26.
(7)- جريدة الشروق اليومي : عدد1582 لـ 2006/05/10 و العدد: 1739 لـ: 2006/07/16.
(8)- جريدة الشعب ، عدد رقم 12495، 2001/03/25.

خامسا: الملتقيات و المذكرات:

(1)- الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق) ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، نوفمبر 2001.
(2)- الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ديسمبر 2004.
(3)- ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية ، واقع وتحديات ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،15/14ديسمبر 2004.
(4)- عبد اللطيف بلغرسة، تكييف البنوك التجارية الجزائرية مع اقتصاد السوق – استراتيجية التسويق البنكي –، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار ،عنابة، جوان 1997.

II- باللغة الفرنسية:

A/ Les livres

(1)- A. Benhalima , Le Système Bancaire Algérien ,Textes Et Réalité, SAE
(2)-Abdelkrim Nâas, Le Système Bancaire Algérien ,édition INAS ,Paris, 2003.

(3)-Antoine Sardi, Pratique De La Comptabilité Bancaire, Afges éditions,1999.
(4)-Arnaud Servigny, Economie Financières, Dunod, Paris, 1999.
(5)-Claude Dufloux, Laurent Margulici, Finance Internationale Et Marchés De Grés A Gré, Economica, 2eme édition ; Paris, 1997.
(6)-Dominique Plihon, Les Enjeux De La Globalisation Financière – La Mondialisation Au-Delà Ddes Myhes- ,Découverte.
(7)-Frédéric Teulon, Les Marchés Des Capitaux , Seuil , Paris, 1997.
(8)-Guy Caudamine, Banque Et Marchés Financières , Economica, Paris1998.
(9)-Jean-Pierre allegret, Globalisation Financière Et Mutations Du Système Monétaire International, P.cabin(cour) ,L'Economie Réponse, Sciences Humaines Editeurs, 2000.
(10)-Mokhtar Belalboud, Pratique De L'Audit , Berti Edition ,Alger, 2005.
(11)-Rober Obert, Pratique Des Normes IAS/AFRS, Dunod, 2eme édition,Paris, 2004.
(12)-Salah Mouhoubi, la Mondialisation En Marche ,Enag Edition, Alger, 2003.
(13)-Sylvie de Coussegues, Gestion De La Banque , Dunod ,Paris 1996.
(14)-Sylvie Lépicier, Pratique Des Normes IFRS Par La Profession Bancaire, Revue Banque Edition , Paris,2005.

B/ Les revues Et Les Rapports :

(1)-Banque Magazine, N° 622, Février 2001.
(2)-Media Banque, N°67 , Août /Septembre 2003.
(3)-Media Banque, N° 75, Décembre /Janvier 2005.
(4)-Max Dongarn Bale II, Les Principes Fondateurs De La Réforme, Les Cahiers De Mazars, France, 2005.
(5)-Revue BADR , INFOS, Mars /Avril 2006, N° 41.
(6)-Revue BADR , INFOS, Janvier 2002 , N° 01.
(7)-CNEP NEWS , Octobre 2004, N° 19.
(8)-CNEP NEWS, Avril 2006, N°25.
(9)-Rapport Annuel De La Banque D'Algérie ,2004.
(10)-Rapport Annuel De La Banque Algérienne De Développement Rural, Juin 2006.
(11)-Rapport Annuel De La Banque De Développement Local, 2004.
(12)-Rapport Annuel De La Caisse Nationale D'Epargne Et De Prévoyance,2003.
(13)-Rapport Annuel De Crédit Populaire D'Algérie2004.

(14)-Rapport De La CNES , 2000.

C / Internet et Journaux :

(1)-Alain Capiez,La Nouvelle Technologie Et La Performance- Le Cas De La Banque A Distance-. www.laliberte.com.
(2)-Christopher Hossfeld, L'Application Des Normes IAS Par Les Banques. www.afc-cca.com.
(3)-Farid Yaici, La Mise A Jour Des Systèmes D'Information Dans Le Domaine Bancaire Et Financiers. www.dst.cerist.dz.
(4)-Olivia Massoud , Le Système Bancaire En Algérie. www.afric.com
(5)-Said Ahmed Hammouche , Le Goût Amer De Capitalisme Algérien. www.laliberte.ch.
(6)-Smail Gouniziane , Algérie : Un Système Archaïque Avril 2004 , Paris. www.resiu-ipm.org
(7)- El Moudjahid:31/10/2005,04/2005.
(8)-El-Watan Economique : 7-13/11/2005,28/06/2005,27/12/2005, 03/08/2005.
(9)-Liberté Economique : 16-22/07/2003, 27/08 et 02/09/2003.
(10)-Quotidien d'Oran : 13/07/2003, 15/07/2003, 20/07/2004, 02/09/2004, 11/12/2005,19/05/2006.

D/Journées D'Etudes et colloques :

(1)-Colloque International En finance , La Quête De L'Emergence Face A La Contrainte De La Globalisation Financière, Université Badji Mokhtar,,Annaba , 2004.
(2)-Mondialisation Et Stratégies De Développement – Le Cas De L'Algérie – Université Badji Mokhtar ,Annaba , 08-09/05/2004

III-باللغة الانجليزية:

(1)-IFAC "About Us". www.ifac.org.
(2)- IASB History. www.iasb.org.uk.

ملحق 1: جدول خارج الميزانية .

رقم الحساب	اسم الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب
	التزامات مقدمة		التزامات مستلمة
	التزامات التمويل		التزامات التمويل
01	التزامات لفائدة 5 مؤسسات الإقراض	07	التزامات مستلمة من المؤسسات المالية
02	التزامات لفائدة العملاء		التزامات الضمانات
	التزامات الضمانات	08	التزامات محصل عليها من المؤسسات المالية
03	ضمانات بأمر مؤسسات الإقراض		التزامات الشهادات
04	ضمانات بأمر الزبائن	09	شهادات مباعة
	التزامات على الشهادات	10	التزامات مستلمة أخرى
05	شهادات مكتتبة		
06	التزامات مقدمة أخرى		

Source: Antoine Sardi, Pratique De La Comptabilité Bancaire, Afges éditions,1999.

الملحق رقم 02 :

1 - SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE

(En millions de dinars)

	2002 Déc.	2003 Déc.	2004 Déc.	2005			2006 Mars
				Juin	Sept.	Déc.	
-AVOIRS EXTERIEURS	1 868 533	2 419 663	3 173 195	3 520 590	3 863 808	4 171 819	4 656 729
- CREANCES SUR L'ETAT	133 772	141 969	122 108	121 837	112 428	118 126	113 192
- CREANCES SUR LES BANQUES	0	0	0	0	0	0	0
- CREANCES SUR LES ETABLISSEMENTS FINANCIERS	0	0	0	0	0	0	0
-AUTRES CREANCES	756	693	641	593	762	838	903
- BASE MONETAIRE DONT BILLETS ET MONNAIES EN CIRCULATION	846 663 673 715	1 152 268 787 662	1 160 070 882 465	1 121 304 899 428	1 184 408 929 708	1 163 315 930 264	1 175 077 969 033
- ENGAGEMENTS EXTERIEURS (y compris les crédits FMI)	125 799	93 717	64 119	55 204	50 463	20 355	22 495
- DEPOTS DE L'ETAT	438 546	606 075	1 037 908	1 470 975	1 679 417	2 104 625	2 371 158
-AUTRES POSTES NETS	592 053	710 265	1 033 847	995 537	1 062 710	1 002 488	1 202 094

2 - SITUATION DES BANQUES DE DEPOTS (1)

(En millions de dinars)

	2002 Déc.	2003 Déc.	2004 Déc.	2005			2006 Mars*
				Juin	Sept.	Déc.	
- RESERVES	203 874	373 754	280 584	228 822	250 896	194 325	207 614
-AVOIRS EXTERIEURS	49 666	55 509	76 611	93 853	94 078	91 557	82 338
- CREANCES SUR L'ETAT	843 906	808 517	803 400	789 013	793 769	865 028	931 254
- CREANCES SUR LE SECTEUR PUBLIC	715 835	791 694	859 657	896 719	869 590	895 265	812 486
- CREANCES SUR LE SECTEUR PRIVE	550 208	597 780	674 731	823 045	869 864	882 181	919 898
- DEPOTS A VUE	642 168	718 905	1 127 916	1 225 282	1 351 832	1 220 364	1 294 144
- DEPOTS A TERME DONT DEPOTS PREALABLES A L'IMPORTATION	1 485 190 74 091	1 724 043 68 019	1 577 456 98 769	1 605 261 121 953	1 652 977 90 075	1 724 172 102 696	1 727 150 116 337
- ENGAGEMENTS A COURT TERME	36 702	38 793	66 513	73 705	70 315	63 620	65 218
- ENGAGEMENTS A MOYEN ET LONG TERMES	36 618	41 887	49 630	42 964	28 978	20 592	24 597
- DEPOTS DE L'ETAT	69 928	51 140	66 513	62 847	73 050	99 125	109 043
- FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	36 240	39 708	49 043	58 097	56 748	54 520	51 744
- CREDIT DE LA BANQUE D'ALGERIE	0	0	0	0	0	0	0
-AUTRES POSTES NETS	56 643	-17 222	-242 089	-236 794	-356 213	-254 047	-268 306

3 - STRUCTURES DES DEPOTS (1)

(En millions de dinars)

	2002 Déc.	2003 Déc.	2004 Déc.	2005			2006 Mars*
				Juin	Sept.	Déc.*	
- DEPOTS A VUE	751 653	849 040	1 286 233	1 486 863	1 624 104	1 496 418	1 596 425
- DEPOTS DANS LES BANQUES	642 168	718 905	1 127 916	1 225 282	1 351 832	1 220 364	1 294 144
- DEPOTS AU TRESOR	8 843	12 945	37 984	143 305	120 950	131 223	142 757
- DEPOTS AU CCP	100 642	117 190	120 333	117 276	142 343	144 831	159 524
- DEPOTS A TERME	1 485 190	1 724 043	1 577 456	1 605 261	1 652 977	1 724 172	1 727 150
- DEPOTS EN DINARS	1 316 433	1 553 246	1 358 561	1 404 805	1 385 420	1 493 014	1 513 953
- DEPOTS EN DEVISES	168 757	170 797	218 895	200 456	267 557	231 158	213 197

(1) à compter de 3ème trimestre 2003: non comprises les données de deux banques en liquidation
(2) à compter de janvier 2006 : non comprises les données de deux banques en liquidation
* Situation provisoire

Source : www.bank-of-algéria.dz

الملخص

أفرزت التحولات العالمية التي [illegible] الساحة المالية الدولية تحديات تنافسية كبيرة على الأنظمة البنكية، وذلك نتيجة حركة النشاط البنكي [illegible] الخدمات المالية والبنكية [illegible] التكنولوجية من تطورات عميقة على العمل البنكي [illegible] [illegible] نطاق البنوك [illegible]

والجزائر [illegible] من الدول التي [illegible] النظام البنكي [illegible] وتسيير وقرة [illegible] الاقتصادية [illegible] السوق المالي [illegible] هذا النظام [illegible] [illegible] عمل البنوك [illegible] [illegible] من خلال الاعتماد على أحد [illegible] والموارد البشرية [illegible] الدولية [illegible] التي [illegible] البنك المركزي.

[illegible] المالية والتكنولوجية والاتصال [illegible]

[illegible] services financières et bancaires [illegible] phénomène [illegible] l'effet de [illegible] financiers [illegible] dans le contexte [illegible]

[illegible] financière, la soc[illegible] défis suivants :

[illegible] son corollaire le marché [illegible]

[illegible] à niveau [illegible] structures économiques conformément aux [illegible] gouvernance internationale tant sur le plan humain, que sur le plan financier [illegible] possible.

[illegible] une véritable implication de l'économie privée dans le processus de création [illegible] richesse durable.

Mots clés :

Globalisation financière, révolution technologique, Banques [illegible], [illegible] bancaire, Système Bancaire.